

8071A

* فصل الخطاب *

او CHECKED

تفليس ابليس . من تحرير المرأة ورفع الحجاب

تأليف

مختار بن احمد مؤيد باشا العظمي

طبع برحمة نظاره المعارف الخلية المؤرخة في ٢٧

محرم سنة ١٣١٨ يوم (٢٢)

حقوق الطبع محفوظة لمؤله

* حق كل نسخة *

داخل ولايتي بيروت وسوريه خمسة قروش صاع
الحريه . وفي الاستانة وشار البلاد العمايه سبعة
قروش ونصف صاع ايضاً . وفي القطر المصري سبعة
قروش ونصف صاع مصر . وفي الاقطار الهندية
روبتان . وفي الممالك الاوربية ثلاثة فريكات

طبع بالمطبعة الادبية في بيروت سنة ١٣١٨

فهرس كتاب فصل الخطاب

صحيحة

سبب تأليف هذا الكتاب	٤
الحامل لمؤلف (تحرير المرأة) على تأليفه	٥
مقدمة • وفيها فوائد (١) الاستدلال العقلي (٢) سير القرآن	٦
(٣) الحديث الصحيح (٤) الوعيد عن التفسير (٥) الاعتناء	
بالنساء (٦) فوائد الحجاب	•
الباب الاول • البحث الاول • فساد قوله تحرير المرأة	١٥
البحث الثاني ابطال دعوى مساواة المرأة للرجل	١٩
مطلب في تعريف النشوز	٣٢
فصل في المهر ٤٥ وفصل في النفقة ٤٩	٤٥
فصل فيما يجب على المرأة من الخدمة	٥٢
البحث الثالث في الترية والتعليم والرد على مذهب الترقى	٥٦
مطلب في معنى خلق حواء من آدم	٨٤
فصل فيما جاء بحق الازواج والاباء والابناء	٨٨
مقدمة في وجوب التبادل	٨٨
الفرع الاول في تخير الزوج والزوجة وتعريف الأ حصان	٩١
مطلب في الصفات المذمومة من النساء	٩٤
الفرع الثاني في وجوب تربية البنين والبنات	٩٦

صحيفة	
٩٩	مطلب في وجوب التربية على الأم خلافاً للمؤلف
١٠٢	الفرع الثالث في العدل بين الأولاد
١٠٥	الفرع الرابع في بر الوالدين
١٠٨	مقالة عبد الباسط افندي وكلام جريدة اللواء
١١٢	الباب الثاني في الحجاب والزواج وفيه مباحث
١١٢	المبحث الاول في التبذل والحجاب وفيه فصول
١١٣	الفصل الاول في اقوال مؤلف تحرر المرأة والرد عليه
١١٤	مطلب في اقسام الحجاب وانواع الاغطية
١٢٤	مطلب في اجماع الامة ما هو
١٣٦	مطلب في اقسام العورات واحكامها
١٣٤	مطلب في منع الرجل عن ابداء زينه . وما هي الزينة
١٦٤	ما ذكره الكونت هنري عن نساء الافرنج
١٦٧	فصل في حلي النساء
١٦٨	فصل في خضابهن
١٦٩	فصل في الطيب . وفصل في الحلق والوصل والوشم
١٧٠	فصل في لباس النساء
١٧١	فصل في الحمام

صفحة	
١٧٢	فصل في حظر اتباع الجنائز وزيارة القبور
١٧٣	المبحث الثاني في تعدد الزوجات وفيه فصول
١٧٤	الفصل الاول الكلام عن الزواج والنكاح
١٧٥	الرد على محرر المرأة بوجوب الاختلاط قبل الزواج
١٨١	معنى سكن عنده وسكن اليه
١٨٤	الزام محرر المرأة بما لا مناص له منه
	الفصل الثاني بالرد على قوله ان الشريعة اباحت
١٨٦	التعارف قبل الزواج
١٩٢	الفصل الثالث في تعدد الزوجات ورد اقاويله
٢١٦	مطالب باضرار التقيد بزوجية
٢٢١	الفصل الرابع في العدل بين الزوجات
٢٢٣	اسباب التوادد والتحاب
٢٣١	المبحث الثالث في الطلاق . فصل في مشروعيته
٢٣٩	فصل في التخيير . وفصل في الخلع والشرط
٢٤٣	الفصل الثاني في الرد على اقوال محرر المرأة
٢٤٩	اقسام الطلاق . وانواع لفظه
٢٥٢	(قاعدة) لا عبرة بالنية ان خالفت اللفظ

صحيحة

٢٥٨	تعليق قول الأئمة طلاق سنة وطلاق بدعة
٢٥٧	القاعدة فيه عن كل منهم
٢٦٦	بحث في مذهب الأمامية والرد عليه
٢٦٩	بحث في الاشهاد على الطلاق والرجعة واقوال الأئمة فيه
٢٧٤	انواع الطلاق التي تملكها الزوجة واقوال الأئمة فيها

صحيفة	سطر	خطاً	صواب
٠٠٣	٠٢	محدثة	محدثة
٠١٤	٠٩	اوصلهم	اوصلتهم
٠٢٧	٠٥	القرآن	القرآت
٠٣٣	١٤	الحمار	الحمرة
٠٣٤	١٢	الانصباب	الانصباء
٠٣٧	١٢	انفلت	انفلت
٠٤١	٠٩	تبجس	تبجس
٠٤٢	٠٦	لكون	لكونه
٠٤٣	٠٦	الحيل	الحبل
٠٤٧	١٧	مما واقع	مما هو واقع
٠٤٨	٠٤	الشووم	الشووم
٠٦١	٠٧	الوصاية	والوصاية
٠٦٤	٠٣	توفيق	فريد
١٠٤	٠٢	يلع	يلع
٢١٩	٠٦	لحمة	الحمة
١٢٤	١٨	وليبحث	ولنبحث
١٤٣	١٣	جازونا	حازونا

صواب	خطأ	صحيفة	سطر
الفقه	الفقه	١٤٦	١٢
يؤولون	يؤولون	١٢٥	١٦
تطاوعه	تطاوعه	١٩٣	١٥
والوثيون	والونيون	٢١٠	١٥
الضرر	الضرر	٢١٧	٠١
فقد	فقط	٢٣١	١٥

۳۸۱۰	واحد نمبر
۴۰	فرد نمبر
۱۶۲۷	کتاب نمبر

﴿ فصل الخطاب ﴾

او

تقليد ابليلس . من تحرير المرأة

تأليف

مختار بن احمد مولى بلخا العظمى

طبع برخصة نظارة المعارف الخيرية

محرم سنة ١٣١٨ (نور) ١٣١٢

حقوق الطبع محفوظة لمؤلفه ومسجلة هذا الحق

حق كل نسخة خمسة قروش او فرك واحد

طبع بالمطبعة الادبية في بيروت سنة ١٣١٨

٣٠
٢٥
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم اني اعوذ بك من شياطين الانس والجان . واتبرك باسمك
يا رحيم يا رحمن . واحمدك يا من انزل على عبده الكتاب (منه آيات
محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله
والراسخون في العلم) واشكرك على نعمائك التي مننت بها علينا بقولك
(اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً)
واسئلك ان لا اكون من الاخسرين اعمالاً الذين ضل سعيهم في
الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا) واشهد بما شهد الله به
(انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائماً بالقسط لا اله الا هو العزيز
الحكيم) ان الدين عند الله الاسلام) واشهد ان سيدنا (محمداً رسول الله
والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم) القائل عن لسان ربه (وان
هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)
اللهم فصل وسلم عليه وعلى آله واصحابه الموصوفين بالهداية والاعتصام
بجبل الله وسنة رسوله الذين عهد اليهم بقوله (ان من يعش منكم بعدي

فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من
 بعدي) و (اياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة
 ضلالة وكل ضلالة في النار) (ان الله فرض فرائض وفرضت فرائض
 الامل عسى رجل يبلغه الحديث عني فلا يعمل به ويقول بيننا
 وبينكم كتاب الله فما وجدنا حلالاً استحللناه وما وجدنا فيه حراماً
 حرمناه . وان ما حرم رسول الله كما حرم الله واني اوتيت الكتاب
 ومثله معه) : (من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الاسلام من
 عنقه) (اصحاب البدع كلاب النار) (ما تركت شيئاً يقربكم الى الله
 تعالى الا وقد امرتكم به ولا شيئاً يبعدكم عن الله الا وقد نهيتكم عنه . فما
 نهيتكم عنه فاجتنبوه وما امرتكم به فاتوا منه ما استطعتم) او كما قال .
 صلاة وسلاما دائمين ما جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
 (اما بعد) فيقول العبد الاسير بذنبه . الفقير لربه . المستعين
 بالله المغني . مختار بن احمد مؤيد بائنا العظمي هذا كتاب جمعت فيه
 مما قال الله ورسوله في حق الازواج والزوجات والاباء والابناء .
 وما قاله الراسخون في العلم من اهل السنة والجماعة في تفسير كلام الله
 وشرح حديث رسول الله . ولم اقل فيه عن ملحد او فاسق تبوأ بالتأويل
 مقعده من النار . وسميته (فصول الخطاب او تفليس ابليس من تحرير
 المرأة ورفع الحجاب) ورتبته على مقدمة وابواب وفصول وارجو من

الله حسن القبول : وما الفته لا رشد به من اتاهم الله الحكمة
 فاستمسكوا بالعروة الوثقى (اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) ولا
 لا هدي به قوما ختم الله على قلوبهم ففرتهم الحياة الدنيا ففرقوا دينهم
 وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون . لكنني الفته رجاء ان
 يكشف الله به عن بصائر المغرورين باقاويل الذين (يقولون هذا من
 عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) وان
 ينفع الله به الالباء والامهات والبنين والبنات والمسلمين والمسلمات
 المحصنين والمحصنات : والذي حملني على تأليفه وتعرض نفسي
 لما لا اشك بوقوعه من لوم لائمه وانتقاد منتقد مع علي بعجزه ومزجاة
 بضاعتي هواني في اثناء مناظرتي في احدى الجرائد مع بعض شبان
 دمشق في مسألة حقوق المرأة سمعت بظهور كتاب في مصر سماه مؤلفه
 (نحر المرأة) فحجبت من هذه التسمية لاني لم اتصور لها مسمى سيما ان
 المؤلف مسلم لكني لما قستها على تسمية اخواتنا المناظرين الموضوع الذي
 كنافيه (حقوق المرأة) وما هو منها بشي شملت انهما من اسماء الاضداد .
 فاستحضرتهم وطلعتهم وتأملته فوجدته كما ظننت بل كما توقعت واذا بمؤلفه
 لم يخرج فيه عن المذهب الحادث عند الاوربيين ومقلديهم المبني على
 قاعدتهم المشهورة (الغاية تبرر الوسطة) وعليها لا ثريب عندهم على
 كل متكلم ومؤلف استعمل ما تبلغه استطاعته من فنون التمويه والمغالطة

والتحريف والتبديل توصلاً إلى الغاية المطلوبة . وكأني بالموؤلف لم يجد ما يقربه من أولياء أمره ويعظمه بين أخوانه إلا الاجترار على تحريف كلام الله وكلام الرسول وتبديل الشرع والاقتراء على علماء الدين وهدم الشريعة هدماً ما سبقه إليه سابق (يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره) (فان قلت) لما الذي حمّله على هذا المنكر الممقوت وما فائدته منه (قلت) لا ارتاب كونه محمولاً عليه بمنافع دنيوية من أولياء أمره الذين لا يألون جهداً بالقاء الشقاق والتنافر بين أفراد الأمة وفساد اخلاق بنيتها وآداب رجالها فاستطردوا إلى النساء سيما وقد رأوا فضلاء الأمة آخذين في البحث عن اسباب انحطاط الأمة وترقيتها فارتأوا تحويل الافكار عنها إلى مثل هذه المسألة التي يراها عقلاء الأمة أمراً فرياً بجلالاً وان كانت في حد ذاتها سفيلة دنية . وكان الامر كذلك . فلا جرم ان قد كانت له اليد اليضياء بذلك عند أوليائه . وثم فائدة أخرى وهي حيث من طبع النفوس حب الشهرة والميل إليها لكنها تختلف في سبيلها . فمن هديت إلى سبيل تقواها كان سعيها وراء الشهرة بالخير والمعروف . ومن ضلت في اودية فجورها كان سعيها وراء الشهرة بالشر والفساد . ولا ريب ان المؤلف نال بهذا التأليف إحدى الشريقتين . ولو كانت مقاصده سليمة ونيته صافية كما يزعم في بعض عباراته لكان الاسلام له في دينه والاشرف

بمقامه ان يسعى وراء ارشاد امته لما ينهض بهامن اسباب الانحطاط
ويقوم بهامن مساقط التخالف والتخاذل ويرغب اخوانه بالاجتماع على
اصول الدين وقواعده والجد في تربية الابناء والبنات معاً مبنياً ما
يقتضيه الزمان مما لا ينكره الدين . مرشداً لطريق تهذيب كل من
الابناء والبنات وتربيتهم على الاصول الدينية والعلمية معاً فيكون
حصل على المقام الاسمي بين افاضل الامة . ولكن هيهات وفي الامر
سر : فلا اصغى لغرور لا ثم ولا اطلب اترأ بعد عين وهذا كتابه
اعدل شاهد : وحيث ان المؤلف قد رى على قاعدة المغالطين الذين
يدخلون على الباطل من طريق خلط المواضيع والمباحث بعضها
ببعض فانا لا اخوض معه في ذلك بل اتكلم بكل موضوع وببحث على
حدة والحق به انشاء الله ما يتعلق فيه مما جاء في حقوق الازواج
والزوجات والاباء والابناء الشرعية التي امر الله ورسوله بها صراحة
بدون تأويل ولا تمويه وبالله التوفيق

المقدمة

ان الله خلق للانسان حواس ومشاعر وجعل العقل حاكماً عليها .
فالحواس توصل صفات المحسوسات الى المشاعر والمشاعر تتناول ما
يتعلق بكل منها وتميز مقبولة من مكروهه وطيبه من خبيثه وتحفظ
صور الاشياء وما هياتها وتستحضر الحوادث الماضية وتقابلها على الحوادث

الحاضرة وتستنتج ما سيكون بقياس الحاضر على الماضي والمستقبل
 عليهما واستقراء ما يسرع عن ذلك تم تعرضه على العقل ليحكم بصحة
 الصصح من فساد الفاسد . فان كانت الحواس والمشاعر سالمة من
 مرض والعقل ورانياً سالماً من سلطة هوى او غرض فاسد او متغلباً
 على الهوى والغرض ومتخرجاً بالاكتساب المستقيم الصحيح حكم
 بالحكمة الصائبة على كل شيء بما يستحقه . وان كان بالعكس كان الحال
 بالعكس فيسقط صاحبه بالخطأ من حيث يحسبه صواباً : فاذا تقرر
 هذا فاقول ان من اثار الله بصيرته وعلم سير القرآن العظيم في احكامه
 واخباره وتريده وانذاره الى آخر ما اشتمل عليه يرى انه كان ينزل
 بحسب الوقائع والازوم وتدرج الاحكام والتشريع لما في ذلك من
 بالغ الحجة وقوة الاعجاز وداعي الاجابة وتأثير الانذار وسهولة العمل .
 كما ان الكثير من احكامه وانذاره نزلت باسباب مخصوصة لكن
 الحكم او الامر فيها كان عاماً كآية الحجاب وآية اللعان وآية طلاق
 المتعة اي الخلع وآية التحكيم وآية النشوز وآية الزجر عن الاعضال وعن
 تكرير العدة وآية منع الصلاة على المنافق والكافر والمشرک وآية
 اباحة الرفث في ليالي الصوم الى آخر ما هو معلوم عند فقهاء الامة لا
 عند تلامذة الاوربيين (فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
 بالبينات والزبر) واجمع علماء الامة على ان الثابت مما جاء عن الرسول

عليه الصلاة والسلام واجب كالوارد في القرآن لقوله تعالى (وما آتاكم
 الرسول فخذوه وما نهايكم عنه فانتهوا) وكذلك اجمعوا على ان اكثر
 الاحكام المنزلة بالتدريج مرتبطة ببعضها وبالحدِيث فلا يصح الاخذ
 بآية في حكم ما لم يعلم انه لا ناسخ ولا مبين لها في حديث او آية
 أخرى ومن فعل ذلك فقل ضل واخل : ومثل هذا اشار الله تعالى
 بقوله (واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة
 وابتغاء تأويله) ثم ذكر تعالى العالمين بتأويله ليرجع كل مسلم انهم
 ولا يتعدى حده فقال تعالى (وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في
 العلم) اي بطريق الاعلام من الله تعالى لا بطريق العلم بالفطرة
 فالثاني لم يكن لاحد البتة : وكذلك اليه اشار الرسول عليه الصلاة
 والسلام بقوله (من اول القرآن برأيه فليتبأ مقعده من النار) قال
 حجة الاسلام الامام الغزالي رحمه الله معنى (برأيه) اي بما يريد
 موافقة لمقصده وهواه : اه وقد كنت سئلت بعض الافاضل من علمائنا
 عن مسألة في هذا المعنى فقال (ان القرآن العظيم كما قال الله تعالى فيه
 ما غادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها وما ترك الله لنا شيئا الا وذكروه
 واشار اليه فيه لكن معرفته وفهمه راجعان لاهله ومن اراد الوقوف
 على حقيقة حكم من احكامه او فهم معنى من معانيه فاذا لم يبسطه امامه
 هكذا (وبسط كفيه) ويرجع بكل لفظ لحقه ومتعلقه وبكل حكم

لنأسخه ومنسوخه وبكل متشابه لمحكمه والأقويل له ثم ويل وهنالك
يتبوا مقعده من النار والعياذ بالله تعالى) انتهى ثم رأيت في الكبريت
الأحمر للشعراني رحمه الله عن الشيخ الأكبر رضي الله عنه ما نصه
(من أراد الدخول إلى فهم كلام ربه فليترك عقله ويقدم بين يديه
شرعه ويقول لعقله أنت عبد مثلي كيف أترك ما نصه الحق إلى نفسه
لئيجزك عن تعقله مع أنك قاصر عن معرفة ربك ولو ألزمت نفسك
الإنصاف للزمت حكم الإيمان والتلقي وجعات النظر والاستدلال في
غير ما لم يرد عن ربك . واطال في ذلك) انتهى (قلت) كافي بالشيخ
رضي الله عنه نظر بعين بصيرته ما سيدعيه جهلة هذا الزمان من
معرفة أحكام القرآن وفهم معانيه فأنذرهم وحذرهم بهذا الكلام النفيس
ونقلته بلفظه لعل الله يرشد به المسترشد : فإذا علم ذلك من يهمة من
المسلمين أمر النساء حقيقة لأرباء أول فرض فليرجع إلى القرآن العظيم
والحديث الشريف وطريق الأصحاب والتابعين ويتفهم ما فيها وما
جاء عنهم تفهماً خالصاً من الشبهة فيرى أن الله قد اعتنى بأمر النساء
ومصالحهن والرسول عليه الصلاة والسلام بين ما يلزم في هذا الباب
بياناً وافياً نافعاً لمن في الدنيا والآخرة بما لا مزيد عليه لمستزيد : ومعلوم
عند العقلاء أن الاعتناء الحقيقي المفيد للمعنى به ليس ما يكون فيه
مطلق ما يرضي المعنى به ويوافق هواه كيف ما كان . بل هو ما يكون

معتبراً ناهماً مفيداً بجد ذاته عند العقلاء . قال الله تعالى (ان انفس
لامارة بالسوء الا ما رحم ربي) وقال الرسول عليه الصلاة والسلام
(كل مولود يولد على الفطرة) الحديث وقالت الحكماء (يفعل الجاهل
بنفسه ما لا يفعله العدو بعدوه) وقالوا (عدو عاقل خير من صديق
جاهل) ومعلوم ان الله لو ارسل الرسل وانزل الشرائع بما تهوى الناس
لكان ذلك عبثاً وتحصيل حاصل ولفسدت الارض ومن عليها والوالد
لو اتبع هوى الولد او تركه وما يهوى لكنت عاقبته اسوأ العاقبات .
والعقلاء طرأ يرون وجوب زجر الولد بما يقتضي من الزواجر وترغيبه
بما لا يضر من المرغبات في سبيل تربيته وتعليمه وتهذيبه . والحاكم لو
رفع الحدود عن الناس لكانت الاشرار ملء الارض حال كوننا نرى
الاولاد ومن يماثلهم من امهاتهم يحسبون ذلك جوراً وظلماً من الاباء
والمعلمين ويرين الاحب اليهن ولاولادهن لو تركوا وشأنهم . كما
اننا نرى الاشرار من كل قوم وملة اتشد الناس عداوة وبغضاً للحكام .
فاذا كان الانسان ممدوحاً عند العقلاء بل مأموراً باستعمال الزجر وقت
الحاجة ولو بالقتل زجراً للنفوس الشريرة وتهذيباً للعقول القاصرة
ويحسبونه اعتناء ورحمة وحنواً وشفقة بالخصوص او بالعموم كما قال
الله تعالى (ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب) فكيف لا يرى
العاقل ما اوجب الله على النساء من حجاب وستروا حصان وما اشبه

ذلك زجر لمن هو عين النفع لمن في دينهم ودنياهم وهو غاية الاعتناء
والرحمة والحسنة تعالى بهن : وعلى تقدير ان الله ما فرض على
النساء هذا الحجاب الذي هن فيه كما زعم المؤلف بل علماء الدين وامراء
السياسة هم الذين احدثوه والامة اخذت به رضا او كرها . فنقول
باي قانون عقلي يجوز للامراء ومن تحت امرهم وضع قوانين حكمية
وادارية وعسكرية تؤخذ بها الاموال وتملأ السجون وتقتل النفوس
وتساق الشان لمواقع الهلاك ويكون كل ذلك واجب الطاعة والامثال
على الرعية رضا او كرها ولا يكون للعلماء الذين هم امناء الدين ورعاة
الامة المستولين عند كل عاقل وضع قانون يحول بين الرجال والنساء
الغرباء قطعاً لما تحققوه من موجبات الفساد وحفظاً لما راوا وحفظه من
الانساب وصيانة لما علموه ضرورياً من الاخلاق والآداب وحماية
للاولاد عن الضياع في الازقة وامثال هذه الفوائد الكلية التي تقبلتها
الامة بكل قول وسرور وما زالت محافظة عليها عدة قرون حتى خالطها
من لا شرع ولا قانون يتعهد لهم بمثل ما تعهد به ذلك القانون فحدث
بين بعض افرادها ما حدث من الفساد المحسوس : فهل من دليل
او برهان على منع طرف وايجاب طرف (يحملونه عاماً ويحرمونه عاماً
ليواطئوا عدة ما حرم الله فيجملوا ما حرم الله زين لهم سوء اعمالهم والله
لا يهدي القوم الفاسقين) واما فوائد النساء الدنيوية والاخرية من

الحجاب فهي اكثر من ان تعد فتخصي اذ كر طرفاً منها هنا وسيأتي
ذكر الكثير منها (فمنها) ان الله تعالى مقابلة لما اوجب عليهن من
الحجاب اسقط عنهن اسباب الكسب التي تثن الرجال تحت اثقاله
وتزهق النفوس دونه واوجب على الرجال اعالتهم ومن لا معيل لها
فنفقتها على بيت المال الذي هو من كسب الرجال ايضاً (ومنها) انه تعالى
اسقط عنهن اشد واعظم العبادات على النفوس اعني به الجهاد وعوضهن
عنه بما يعادله من الثواب كما سيأتي حديثه وهن امنات في قعور بيوتهن
(ومنها) انه تعالى جعل لمن حرمة على اولادهن ما جعل مثلها للاباء
(ومنها) انه نوع في كتابه انواع الوصايا بهن بما لم يكن لغيرهن مثله
الم ترايها الليب الشرائع التي خلت واخليت من الاحكام الجزرية
كيف اضطر اهلها لوضع قوانين جزرية . وهكذا التي لم يرد فيها ما
يميز بين حقوق رجالها ونسائها ويجعل لكل منهم حداً يقف عنده
كيف آلت حالة نسائها وابنائها اليه حتى ان السواد الاعظم منهم
اصبحوا لا يعرفون لهم ابا ولا اما كما اصبح اكثر شبانهم وبناتهم عزباء
لا يقدمون على التزوج الشرعي لعدم وجود قيد شرعي يقف بكل من
الزوجين عند حد معلوم . فاي عاقل يرضى بمثل هذا ولا يقبح القول
باستحسانه بل اي فائدة جوهرية حصلت للهيئة الاجتماعية من اطلاق
خرية النساء التي كان من نتائجها تكاثر اللقطاء وتدني المواليد والتزوج

وظهور القوضويين والاشتراكيين وامثالهم من الجمعيات الشريرة :
 ارسل ايها الانسان رائد عقلك السليم في اغوار التاريخ وانظر هل حينما
 كان التمدن الاسلامي بعلومه وقضائيه وآدابه ناشراً لوائه على وجه
 المعمور والعلماء الفضلاء والعالمات الفاضلات المحصنات المخدرات
 اكثر من ان يحصى عددهم او يحيط القلم بتعداد ما تركهم كان الدين واهله
 اشد سطوة واعلى كلمة وانفذ حكماً واقرى سلطاناً واعظم قدرة من
 اليوم ام اليوم بعد ان داخل اهله التقاليد الاجنبية وتهاون الناس
 بواجباتهم الدينية وشعائرهم الملية نبذوا تعاليم دينهم القوية : فان اعترفت
 بالاول فارجع وسل علماء اوربا وعقلائها هل كانوا قبل هذا لمدينة
 الحادثة محافظين على مذاهبهم الدينية وعوائدهم القوية وانسابهم
 الشرعية وآدابهم واخلاقهم الوطنية . ام اليوم : فان شهدوا لك
 بالاول . فارسل وافد بصيرتك يستقرى لك الغرب والشرق والجنوب
 والشماء ثم مله في محكمة العقل السليم عن ارقى البلاد في مدينة
 اطلاق حرية النساء هل هي اسقط البلاد بالاداب والانسانية
 والاخلاق الزكية والاعراض الطاهرة والاميال الدينية ام بالعكس .
 فان شهد لك بالسقوط ولا ريب عندك لزمك الحكم بالقياس ان نتيجة
 ما تدعو اليه قومك هي ما صار اليه اولئك المرتقون في تلك المدينة
 والنسبة بالنسبة : ارجع لتاريخ مصر وطنك الجديد وانظر كيف

حق جعله للرجال (والثالث) في الحجاب ومحاولة اثبات ان الحجاب
 المؤلف عندنا بدعة وان الحجاب الشرعي غير ذلك (والرابع) عنوانه
 (المرأة والامة) لكنه يخالف عنوانه لانه بحث فيه عن انحطاط مصر
 وغيرها ووجوه تسلط الاجانب ثم احوال العلماء ثم ما اوجبه الدين من
 التعلم والتعليم ثم رجع لتكرير وجوب تعليم وتربية النساء وما زال
 يرفعهن حتى كاد يقول انهن خالقات الكون ومدبرات العالم (الخامس)
 في الزواج واحواله ومحاولة اثبات ضرورة المشي على سبيل الاوربيين
 وامثالهم فيه (والسادس) تعدد الزوجات ومحاولة اثبات قبحه وظلمه
 ونحو ذلك (والسابع) في الطلاق وقد استحسنه لكن شرط ان يكون
 على قانون كاه اخذ نصفه عن الشيعة ونصفه عن الافرنج (والثامن)
 الخاتمة التي يدعوها الناس الى نبذ ما جاء في المذاهب المعتمدة عند الامة
 وعليها الاجماع والاحزاب الاقوال الضعيفة السافطة التي تطلق سنن
 النساء . فهذه خلاصة مباحث كتابه فانظر باي منها تجد انطباقا على
 اسم الكتاب : فاذا علمت هذا فاقول اننا معشر العرب لانهم من هذا
 الامم سوى معنيين اثنين (احدهما) الحرية التي هي ضد الرقية . فيكون
 المعنى ان النساء المسلمات كلهن رقيات اسيرات فقام يسعى في تحريرهن
 اقتداءً بالقائمين بتحرير ارقاء الزوج واسترقاق احرار البيض والسود .
 ومع هذا فما اخل واحدة من النساء العاقلات ترضى منه بوصفها بهذه

الصفة التي لا اصل لها (والثاني) ان يكون المعنى ان النساء المسلمات
 اسيرات بيد رجالهن . فالمقصود اطلاق حريتهن ليتصرفن في جميع
 اعمالهن وامورهن كما يشأن . ولا جرم ان هذا هو المعنى المقصود لان
 الكتاب كله يحوم حوله ويصرح به . وهذا الخيال باطل شرعاً وعقلاً .
 فاما شرعاً فلان الله ما اطلق لهن هذا الاطلاق بل قيدهن باحكام سوف
 نتلى عليك في مواضعها من هذا الكتاب وحيث ان المؤلف يعترف
 بوجوب الوقوف عند اوامر الله فعليه ان يرجع عن رأيه او يبرهن على
 ابطال ادلتنا وإلا فيكون منكر النص كلام الله . واما عقلاً فلان هذه
 الحرية المطلقة ليست موجودة لالرجل ولا لامرأة من عالم الدنيا البتة الا
 من ترك الدنيا فقد نالها . وقولنا غير موجودة لانك اذا تأملت في الكون
 ترى الانسان كسلسلة عظيمة مرتبطة الحلقات بعضها ببعض . فالامير
 مرتبط بمن دونه وهكذا بالتتابع حتى الراعي مرتبط بمن فوقه بالتتابع حتى
 الحاكم الاعلى . وصاحب معمل كروبا اذ لم يتخضع للعملة يصبح مثاهم .
 وقائد الجيش ان لم يافظ على الجندي يصبح اسيراً او قتيلاً . وكما ان
 المرأة اسيرة مقيدة بالرجل فكذلك الرجل اسير مقيد بها . فاعتبر متلاً
 بملكة الانكايز التي لا يوجد اعلامها مقام بين الاوريات هل تبجدها
 نائلة الحرية المطلقة . كلا . حتى ولا في خصوصياتها فضلاً عن امور
 الرعية والمملكة لان قانون ملكها قيدها في بعض خصوصياتها فلا تقدر

ان تتصرف كما تشاء . وانت يا جناب المؤلف نراك مقيداً بقانون
 عائلتك الخاصة وبقانون عائلتك العامة وبقانون وظيفةك وبقانون
 قومك وبقانون دينك . فأنى لك الحرية التي تطلبها للنساء وانت محروم
 منها . فلا اشك انك اذا رفعت غشاء الغرض عن بصيرتك رأيت
 وجه خطائك بتسمية كتابك بما يخالف مسماه ومحاولتك ايجاد ما ليس
 في الامكان ايجاداً له من الله الرشيد والصواب واليك هذا الاجمال
 في الحرية والرق : ان الرق الذي هو ضد الحرية والتحرير اما حقيقي
 واما مجازي . فالحقيقي هو الذي لا خلاص منه البتة الابالموت .
 وهذا لا وجود له في شرعنا ولا عندنا معشر المسلمين بل هو عند
 المقيدين بتزاورهم . والذي عندنا وفي شرعنا هو الرق المجازي فقط .
 وقلنا ان لا وجود للرق الحقيقي لا عندنا ولا في شرعنا لان الرقيق
 عندنا وفي شرعنا على قسمين (احدهما) رقيق حرب وهو الاسير
 (والثاني) رقيق شراء وهو العبد . ولا خلاف ان النساء الحرائر لسن
 داخلات في احد القسمين : فاما القسم الاول فمجازي محض لان الله
 قد جعل له وجوهاً عديدة للخلاص (منها) الاسلام (ومنها) الفداء
 بانواعه (ومنها) عفو الامير الى غير ذلك : واما القسم الثاني فمجازي
 ايضاً لان الله قد جعل له وجوهاً عديدة للخلاص (منها) الكفارات
 (ومنها) اذا صارت ام ولد ومنها ومنها ما هو مبين في كتب

الشرعية مع ما فيها من انواع الحث والترغيب على عتق كلا القسمين :
فتبين ان لارق حقيقيا في الاسلام . واما من وصف المرأة المسلمة بالرقية
فقد اقترى على الشرع الاسلامي بما هو مطهر منه وسوف ترى ان شاء
الله في مباحث هذا الكتاب وفصوله ما يثبت لك ان المرأة المسلمة مالكة
حريتها الشرعية والمدنية بحذا فيرها وارتباطها بالرجل بعقد النكاح ليس
بخلاف ارتباط الرجل بها ايضا كما ان هذا الارتباط ما هو الا كسائر
العقود التي يرتبط بها الناس مع بعضهم . بل بعض العقود المتعارفة
كعقود الشراكات المقيدة بزمان ومكان واشخاص هي اشد ارتباطا من
عقد الزواج بل من الرق الشرعي ومع هذا فلا يوصف احد المتعاقدين
بالرقية بل لا يرضاه البتة : اما ان بحثت وطلبت الرق الحقيقي الذي لا
خلاص منه الا بالموت فانظروا تجده عند المقيدين بالتزواج بعينه وذاته .
وقد كان متبادلا عند هم بين الزوجين فانعكس الحال حيث صار الرجل
مملوكا والمرأة مالكة . وحيث ان الله امرنا بالكف عن الجهر بالسوء فلا
حاجة للتصريح بما تولد عندهم من الخبايا الناشئة عن هذا الارتباط الغير
المنحل الا بالموت . عرفنا الله عيوبنا وعصم سنتنا وهذا الصراط المستقيم
﴿ البحث الثاني في مساوات المرأة للرجل ﴾

اعلم اني ما عهدت لهذا المذهب السخيف شيوعا في بلادنا قبل
ظهور جريدة المقتطف . فهي اول من تصدى لنفث سمه في صدور

لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على من هو قطع ابتر محقق من كل بركة (اه
نخذايها المؤلف هذا القول فألا على كتابك ان شاء الله) القول
الثاني) بعدما رد قول من قالوا ان الدين المسيحي هو الذي ساعد نساء
الغرب على الترقى ونيل الحرية رد ابدون دليل ولا برهان قال في صحيفه
(١١) مانصبه ولو كان لدين ما ساطة وتأثير على العوائد كانت المرأة
المساية اليوم في مقدمة نساء الارض (اه) (فاقول) الاتعجبون من هذا
الكلام الذي ترفع عنه عقول العوام : فاما قول الغربيين ان الدين ساعد
نسائهم على هذا التمدن الحاضر فهذا لا يكابر في انكاره الا من لا المام له
بشي من دينهم لان ترقى النساء على الاسلوب الاقرب نجبي يتوقف على عدة
امور بعضها مباحة وبعضها واجبة في النظرانية وممنوعة او محرمة في الاسلام
فلذا كنت النظرانية مساعدة والا ملام مانعاً وهذه الامور (منها)
اعطاء السلطة المطلقة للمرأة على الرجل - المصلحة بالزوجية التي لا فكك
منها عندهم (ومنها) اباحة الكشف والتبرج والتبذل (ومنها) وجوب
مخالطة النساء للرجال (ومنها) مساواة النساء للرجال في اكثر الحقوق
وفي جميع الاحوال العادية (ومنها) تقدم النساء على الرجال فيما يتعلق
بالاولاد والمنزل (ومنها) عدم حصر المهر بالرجل فصارت المرأة مضطرة
لان تجهد نفسها في جمع ما تشتري به الشاب الذي يعجبها (ومنها) اباحة
الخلوة للمرأة مع من تشاء سياراً وساء الدين (ومنها) اباحة السفر لها حيث

شئت منفردة او غير منفردة وما اشبه ذلك مما لم يوقفها في مصاف الرجل
 بل قدمها عليه ورفها منه سيما وروساء الدين من اتتد احزاب اطلاق
 حرية او اما قوله (ولو كان لدين ما) انخ فهذا ليس بحجيب لان الوقوف
 على حقيقة ما كانت عليه جاهلية الام حين ظهور الاسلام وحقيقة ما
 محي الاسلام بسلطته الدينية من ظلمات العوائد والعقائد والمذاهب
 يحتاج للاطلاع على الكتب الاسلامية الصادقة التحقيق ليس على
 مؤلفات الا فرنج وامثالهم المملوءة من المطامير الكاذبة الاخبار الباطلة اما
 لو اطلع المؤلف على ما اشرت اليه من الكتب الاسلامية لعلم يقينا ان الدين
 الاسلامي ازال عن معتقيه ادراهم وطهرهم من كل رجس في العوائد
 والمذاهب والاخلاق وما يراه عند بعض المسلمين من قبيح العوائد
 وفاسد الاخلاق ودني الآداب فهذه منشأها اهل العلم وظائفهم
 الدينية والامراء اقامة الحدود الشرعية ولو سبق في علم الله وارا دته ان
 يكون مجرد التلبس بالدين عاصما من كل رجس لما كان شرع الحدود
 وفصل الاحكام ومع هذا فلم تنزل المرأة المسلمة في مقدمة نساء العالم
 ادبا وذكاء واخلاقا ودينا وطهارة وصيانة بفضل دينها (القول الثالث) قال
 في صحيفه (١١) مانصبه (سبق الشرع الاسلامي كل شريعة سواه في تقرير
 مساواة المرأة للرجل فاعلن حريتها واستقلالها يوم كانت في حضيض
 الانحطاط عند جميع الامم وخولها كل حقوق الانسان واعتبرها كفاءة

شرعية لا تنقص عن كفاءة الرجل في جميع الاحوال المدنية من بيع وشراء
 وهبة ووصية من غير ان يتوقف تصرفها على اذن ابها او زوجها . وهذه
 المزايا التي لم تصل الى اكتسابها حتى الآن بعض النساء الغريات كما
 تشهد على ان من اصول الشريعة السجاء احترام المرأة والتسوية بينها
 وبين الرجل . بل ان شريعتنا بالغت في الرفق بالمرأة فوضعت عنها
 احوال المعيشة ولم تلزمها بالاشتراك في نفقة المنزل وتربية الاولاد خلافاً
 لبعض السرائع الغربية التي سوت بين الرجل والمرأة في الواجبات فقط
 وميزت الرجل في الحقوق . والميل الى تسوية المرأة بالرجل في الحقوق
 ظاهر في الشريعة الاسلامية حتى في مسألة التحلل من عقدة الزواج فقد
 جعلت لها في ذلك طرقاً جديدة بالاعتبار سيأتي الكلام عنها خلافاً لما
 يتوهمه الغريون ويظنه بعض المسلمين . ولم ار الا مشكلة واحدة ميز
 الشرع فيها الرجال على النساء وهي تعدد الزوجات . لكن واسفاه قد
 تعلبت على هذا الدين الجميل اخلاق سيئة ورثناها عن الامم التي انتشر
 فيها الاسلام ودخلت فيه حاملة لما كانت عليه من عوائد واهام ولم يكن
 العرفان قد بلغ تلك الامم حدا يصل بالمرأة الى المقام الذي احلتها الشريعة
 فيه) انتهى ثم كرر واعاد هذه المعاني وبعض هذه الالفاظ في مواضع
 أخر على عادته وعادة متخذي التكرير آلة للمغالطة والتمويه ضربت
 عنها صفحاً والتفت لنقض ما ظنه ابراماً واوضح ما افتراه على الشريعة

والدين في هذا المقام (فاقول) اما كون الشريعة خولت المرأة بعض الحقوق كالبيع والشراء والهبة والوصية وامثالها فهذا لا خلاف فيه ومعلوم ان تخويل بعض الحقوق لا يكون قاعدة كلية للحكم بتخويلها جميع الحقوق بل هذه مقدمة سفسطائية . فاذا قلنا انضبط حيوان والاسد حيوان وهذا ضبط فهذا اسد كان هذا القول ذروة الاعمال : وعن قريب ترى الحقوق التي خولها الشرع للرجال دون النساء . واما قوله (ان الشرع اعلن حريتها واستقلالها) فهذا اقتراء على الشرع . وكيف يجوز نسبة ذلك للشرع حال كونه جعلها تحت حجر الرجل وولايته وجعله قواما عليها واي حرية واستقلال لها الا في بعض الامور التي لا يتعدى ضررها ذاتها . فاین استقلالها وهي ممنوعة من تزويج نفسها بدون اذن وليها او نائب السلطان كما انها ممنوعة من الحج بدون محرم ومن الاعتلاء مع اجنبي بدون محرم ومن كشف وجهها ان لم تأمن الفتنة ومحرم عليها التزوج بك يمينها وما اشبه ذلك مما هو مصرح ومبين في كتب الدين . فاین الاستقلال المزعوم : واما قوله (ان الشريعة ساوت بين النساء والرجال) الخ فهذا ايضا اقتراء وسيا تي بيانه . واما قوله (ان الشريعة ما الزمت المرأة بتربية الاولاد) فهذا ايضا ادعاء باطل لان الشريعة اوجبت عليها الرضاع واوجبت لها حضانة الغلام حتى يتم السابعة والبنت حتى يتم التاسعة واوجبت على الرجل النفقة فيهما . اما ان كانت

وحشية لا تحن لولدها او فاسقة لا تؤثره على فسقها فالاب فيه اولى :
وحكمة هذا التحديد بالعمرين المذكورين يدركها ذوو الالباب . لان
الغلام بعد السابعة يصير بحاجة لمعلم علم او صنعه وتركه في حرامه مضر
في دينه ودنياه . والبنت بعد التاسعة تصير بحاجة لممارسة اشغال البيت
وخدمة الرجل لتكون مترشحة للقيام بحقوق الزوج فانتقالها لجبراييها .
كي تستعد لذلك بخلاف بقائها في حرامها : واما قوله (ان الشريعة
جعلت للمرأة طرقاً للتحلل من عقدة الزواج وانه سيدكرها) فما علمنا ان
في شرعنا طرقاً سوى طريق واحد وهو طلاق المتعة الذي يأتي بيانه .
وما رأيت له ذكراً في كتابه فلعله لما لم يجد سواء تركه كيلا يقال انه
اخطأ بقوله (طرقاً) وما وجد اكثر من واحد : واما قوله (انه لم ير الا
مسئلة تعدد الزوجات) فاقول ما حيلتنا اذ لم ير ما ملئت كتب الدين
به . فعلى رساله قليلاً نريه الكثير الذي لم يره : واما ما تأسف منه الى
آخر ما اطال به . فاقول يعلم كل ذي المام ان الاسلام انتشر اولاً بين
العرب فمضى من بينهم ظلمات الجاهلية وما تدنس بشي من عوائدهم البتة
ثم سار بايديهم حتى دخل العراق والشام فانتشر في الاول بين الفرس
وفي الثاني بين الروم ففي الاول محي ارجاس المجوسية وعوائدها وبالثاني
اقروا النصرانية على حالها بامر الشارع لكنه ما داخله شيء من عوائدها
واخلاقها وادابها البتة ولا يقول مسلم بتدنس الاسلام باقل شيء من

ارجاس تلك الامم البتة : ثم يبدالعرب ومن دان بالاسلام من غيرهم
 انتشر فيما وراء العراق وفي مصر ثم في افريقيا واسبانيا ثم فيما وراء النهر ثم في
 اطراف اسيا الصغرى . وبكل ارض دخلها و قطر انتشر فيه كان يحوار جاس
 عوائد اهلهم وينشر فضائله ولذا اظهر من تلك البلاد من ظهر من اعلام العلماء
 وكبار الاولياء وائمة الامة ورجال الحديث ومدوني القرآن وامثالهم الذين
 لا يهتمهم بدعة في الدين الا كل مارق او زنديق : ثم بعد عدة قرون انتشر في
 بلاد الترك والتتر والقفقاس . وكل هذه الامم التي انتشر بينهم لم يكن
 عندهم حجاب ولا شرع وكانت حالة النساء عندهم على طريقتي نقيض
 فالفرس والنصارى كان للنساء عندهم الحرية المطلقة والتتر والعرب
 والترك والاكراذ والقفقاس كانت النساء عندهم كسائر الانعام .
 وحيث لا نجد في الاجيال الاسلامية لاحد الطرفين اثرا فلا جرم ان
 الاسلام بقي حافظا لحقوقهن على ما جاء به الشرع وما تدنس بشيء مما كان
 عليه اهل الافراط ولا بشيء مما كان عليه اهل التفريط : وما قاله المؤلف
 عن مخيلاته فكلام لا برهان عليه الا التمويه : نعم نعلم علم اليقين ان كل
 ما نراه من فساد الاخلاق وقبح العوائد هو من مبداء دخول الافرنج بيننا
 وتسلط تعاليمهم على عقولنا حتى افسدت اخلاقنا وعوائدنا وقام نصراءهم
 واحباؤهم يدافعون عنهم بعزو الفساد الى غيرهم : ولنرجع لكلامنا
 عن مسألة مساواة النساء للرجال وما اقتراه على الشرع في ذلك (فاقول)

ان المساواة اما ان تكون في الحقوق الخصوصية فقط واما في العمومية فقط واما في كليتها (فالاولى) ناقصة وقد تتساوى في بعض منها المرأة والأمة كما يتساوى فيها البالغ غير الراشد والعبد (واما الثانية) فغير تامة ايضاً لان من أُعطي التصرف في حقوق الغير دون حقوق ذاته لا يكون متصرفاً كاملاً . فماتم مساواة مطلقة الا بين مالكي التصرف في الحقوق العمومية والخصوصية معاً . وهذا الوجه ما ملكته امرأة قط ولا جاء في شرع البتة . ومن ادعى وجوده فليأت بدليله : ثم نترك هذا ونورد ما عندنا من الادلة من كلام الله وكلام رسوله على تفضيل الرجل على المرأة وتمييزه عنها في حقوق كثيرة عمومية وخصوصية وتتبعها يبراهين عقلية على سقوط المرأة عن الرجل وارتفاعه عليها في كثير من الخصائص والمميزات . واني لفي اسف عظيم من عدم وقوفي ولو على شيء واحد تساوت به المرأة والرجل فأ تأول به كلام المؤلف كيلا اسقطه بالكلية لكن ما حيلتي وعلماء الحديث والسير والتاريخ ما نقلوا لنا عن اي غزوة او سرية من مبدأ ظهور الاسلام الى الآن قادتها امرأة . ام اية امارة تولتها . ام لتفقيه اي عشيرة او امة ارسلت . ام اي قضاء نولت . ام اي مذهب من مذاهب المسلمين ينسب اليها . ام اي صحيح من صحاح الحديث دونت . ام باي دعوة للدين قامت . ام اي صلح بين المسلمين وغيرهم عقدت . فلما لم اجد ولن اجد قلت اكان الرسول واصحابه

والخلفاء كلهم مهملين احكام الشريعة الى هذا الحد فيجرون المرأة
من كل هذه الخصائص والحقوق التي منحها اياها الشرع . حاشاهم
حاشاهم . اذ اهل احاط المؤلف علما من الشريعة بشي ء جهله الرسول
 واصحابه وعلماء امته . اتبرا . الى الله من هذا الوسواس : سبحانه لا علم
لنا الا ما علمتنا فاعصمنا من غرور النفس ووساوس الشيطان (الشاهد
الاول) قال الله تعالى في سورة البقرة (وبعولتهن احق بردهن في ذلك
ان ارادوا اصلاحا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن
درجة والله عزير حكيم) قال الفخر الرازي رحمه الله (ان المقصود من
الزوجية لا يتم الا اذا كان كل واحد منهما مراعي احق الآخر وحيث
ان الزوج كالامير والراعي والزوجة كالأمور والرعية فيجب على
الزوج بسبب كونه اميرا وراعيا ان يقوم بحقها ومصلحتها ويجب عليها
الانقياد والطاعة له وقوله تعالى (ولهن مثل الذي عليهن) معناه ان هن
على الازوج من ارادة اصلاح عند المراجعة مثل ما عليهن من
عدم كتمان ما خافا في ارحامهن . وهذا وفق لمقدمة الآية . واما
قوله تعالى (وللرجال عليهن درجة) اعلم ان فضل الرجل على المرأة امر
معاوم الا ان ذكره منها يمتثل وجهين (الاول) ان الرجل ازيد في
الفضيلة من المرأة في امور (احدها) العقل (الثاني) في الدية (الثالث) في
المواريث (الرابع) في الامامة والقضاء والشهادة (الخامس) له ان يتزوج

عليها وان يتسرى عليها وليس لها ان تفعل ذلك (السادس) ان نصيبه في الميراث منها اكثر من نصيبها منه (السابع) ان الزوج قادر على تطليقها ومراجعتها شاءت ام ابتهت وهي لا تقدر على ذلك ولا تقدر ان تمنعه من المراجعة (الثامن) ان نصيب الرجل في سهم الغنيمة اكثر من نصيب المرأة . واذا ثبت فضل الرجل على المرأة في هذه الامور ظهر ان المرأة كالاسير العاجز في يد الرجل ولهذا قال صلى الله عليه وسلم (استوصوا بالنساء خيرا فانهن عندكم عوان) وفي خبر آخر (اتقوا الله في الضعيفين اليتيم والمرأة) وكان معنى الآية انه لا جل ما جعل الله للرجال من الدرجة عليهم في الاقتدار كانوا مندوبين الى ان يوفوا من حقوقهن اكثر (والوجه الثاني) ان يكون المعنى ان حصول المنافع واللذة مشتركة بين الجانبين لأن المقصود من الزوجية السكون والالفة والمودة واشتباك الانساب واستكثار الاعوان والاحباب وحصول اللذة وكل ذلك مشترك بين الجانبين بل يمكن ان يقال ان نصيب المرأة فيها وافر . ثم ان الزوج اختص بانواع من حقوق الزوجية وهي التزام المهر والنفقة والذب عنها والقيام بمصالحها ومنعها عن مواقع الآفات فكان قيام المرأة بخدمة الرجل أأكدر وجوباً رعاية لهذه الحقوق الزائدة وهذا كما قال الله تعالى (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم) وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (لو امرت احدا

بالسجود لغير الله لأمر المرأة بالسجود لزوجها ثم قال تعالى أو الله عزير
حكيم أي غالب لا يمنع مصيب في أحكامه وأفعاله لا يتطرق اليهما
احتمال العيب والسفه والغلط والباطل انتهى

(الشاهد الثاني) قال تعالى في سورة النساء (الرجال قوامون على النساء بما
فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات
حافظات للغيب بما حفظ الله . واللاتي تمافون نشوزهن فعظوهن
واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً
إن الله كان علياً كبيراً) فالحكم العدل ذكر في الآية عدة أمور مما
نحن بصدد (١) أن عموم الرجال قوامون على عموم النساء يشمل الزوجة
والأم وغيرها . وهذا أول وجه من وجوه التفضيل والتميز التي أنكرها
المؤلف . ثم ذكر تعالى تعليل هذا القيام من وجهين (أحدهما) كونه
تعالى فضل الرجال على النساء وهذا ثاني وجه من وجوه التميز : وقال
أهل العلم إن جماع هذا التفضيل بما جعل الله في الرجال من زيادة القوى
العقلية والجسمية عن النساء . (وثانيهما) كونه واجب على الرجال القيام
بالنفقة والمهر وسائر ما يلزم . وهذا وجه ثالث من وجوه التفضيل والتميز
(٢) وصف الله الصالحات منهن بالقنوت وحفظ الغيب بمقابلة ما حفظ
الله لهن من الحقوق على الرجال . قال الفخر رحمه الله (القنوت) هو دوام
الطاعة فالمعنى أن يكن مطيعات لله ولرجالهن قائمات بحقوق أزواجهن

لان المرأة لا تكون سالحة ما لم تكن مطيعة لزوجها وظاهر هذا اخبار
 لكن المقصود به الامر بالطاعة . وحفظها للغيب ان تحفظ نفسها لثلاث
 يلحق بزوجه العار والولد من غيره وتحفظ ماله ومنزله . وقوله تعالى (بما
 حفظ الله) اي ان عليهن حفظ حقوق الزوج بمقابلة ما اوجب الله لهن على
 الرجال) ١ هـ (٣) ذكر الله للرجال ثلاثة وجوه لزجر الشريرات من
 النساء (الاول) الوعظ والنصيحة فان لم ترجع (فالثاني) ترك مضاجعتها
 فان لم ترجع (فالثالث) ضربها . وسيا في حديث تحديد هذا الضرب :
 وهذه وجوه ثلاثة من وجوه التفضيل والتمييز (٤) قوله تعالى (فان
 اطعنكم) اشعار بوجوب الطاعة عليهن للرجال وهذا وجه سابع :
 وبالعجب كيف يقال ان الله تعالى ساوي بين الرجال والنساء في جميع
 الحقوق ونزاد في هذه الآية اباح للرجل ونظ المرأة وهجرها وضربها
 انهم بائشوزوا ووجب عليها الداعة له ولم يبع لها مثل هذا ولم يوجب
 على الرجل اطاعتها في موضع بل غاية ما قال (وان امرأة خافت من بعلها
 نشوزا راسخا فلا يجر احدهما الى الاخر بينهما ذنوب) فبينهما صاحبان فافين ذلك
 الامر من هذا التناوب (فان الرتي الابصار ولكن تعنى القلوب التي
 في الصدور) (قال الشافعي) رضي الله عنه (النشوز قد يكون قولاً وقد
 يكون فعلاً فالقول مثل ما اذا كانت تاييه اذا دعاها ونخضع له اذا
 خاطبها ثم تعيرت والفعل مثل ما اذا كانت تقوم اليه اذا دخل عليها

وتسارع الى امره وتبادر بانشرح اذا طلبها ثم تغيرت عن ذلك . فهذه
امارات دالة على نشوزها وعصيانها فيعاملها بما رخص الله له فيه) اهـ
قال الفخر رحمه الله (معنى الآية ان الرجال مسيطون على تأديب النساء
والاخذ على ايديهن فكأنه تعالى جعله اميراً عليها وناظراً لحكمهم في حقها .
وجاء بصيغة الجمع ليشمل الزوج والولي معاً فيكون لكل رجل قائم على
امرأة هذا الحق) اهـ . وقبل الانتقال عن هذه الآية نذكر باقي وجوه
التفضيل والتميز التي انكرها المؤلف وما رأى منها شيئاً (فاقول) ان
تفضيل الرجال وتميزهم على النساء - اصل من وجوه كثيرة بعضها
صفات حقيقية وبعضها فضائل شرعية . وحيث ان الصفات بمخلق الله
لا يكسب الانسان والفضائل بفضل الله لا بارادة احد فانكارها بعد
ثبوتها او طلب تبديلها وتغييرها مصادمة ومقاومة لله تعالى بافعاله
واحكامه فليعلم المسلم ما وراء ذلك ويتعظ بما آل اليه حال ابليس بسبب
ذلك الانكار على الله الفاعل المختار (فاما الصفات الحقيقية فالمراد بها
الفائض الحقيقية ليس البياض والحمار وسواد العين ورقة الخصر وثقل
الردف : وهذه اي الفضائل يرجع حاصلها الى امرين اثنين (احدهما)
العلم (وثانيهما) القدرة . ولا خلاف بان عقول الرجال وعلومهم اكثر
واوفى واعظم كما ان قدرتهم على جميع الاعمال العقلية والنظرية والجسمية
اشد واقوى واكمل (واما الفضائل الشرعية) فقد خص الله الرجال دون

النساء (١) بالنبوة (٢) والرسالة (٣) والخلافة (٤) والامامة (٥) والجهاد
 وناهيك ما فيه من عوض بالجنة (٦) والاذان (٧) والخطبة (٨)
 والاعتكاف (٩) والشهادة في الحدود والقصاص (١٠) والتعصيب
 (١١) وحمل الدية (١٢) والقسامة (١٣) والولاية في النكاح والطلاق
 (١٤) والتزوج بأكثر من واحدة (١٥) والتسري بملك اليمين (١٦)
 والطلاق (١٧) والمراجعة (١٨) والانتساب (١٩) والمهر (٢٠) والنفقة
 (٢١) والقضاء (٢٢) والجمعة (٢٣) ووجوب الحجاب عليهن (٢٤)
 ومنعهن عن مخالطة غير محارمهن (٢٥) ومنعهن عن الحج والسفر بدون
 محرم (٢٦) ووجوب العدة عليهن (٢٧) وحرمانهن من فضل الصلاة
 مدة الحيض والنفاس (٢٨) وتحريم خروجها من بيتها بدون اذن زوجها
 (٢٩) ومنعهما من صلاة النفل بدون اذن زوجها (٣٠) وعدم صمته صومها
 تطوعاً بغير اذن زوجها (٣١) وكونهن لا يحجبن غير ذوي الانصاب
 المعلوم (٣٢) وسيادة الرجال عليهن بنص القرآن في سورة يوسف
 (٣٣) ووصفهن بعظم الكيد ايضاً ووصف ابليس بضعفه فهذه كلها
 اختص بها الرجال دون النساء: واماماتهن به الرجال بالنصف واول
 اوكثر (١) ميراثها منه على النصف (٢) ميراثها معه على النصف (٣) منعها
 بالاخوة عن مشاركة الأب (٤) الشهادة بالحقوق (٥) الرخصة لها
 بتذكير رفيقتها في الشهادة لنقص عقلها بالفطرة (٦) ووصفها في الحديث

بنقص العقل والدين: فهذا ما فضل الله ومييز به الرجال على النساء مما لم
 ير منه المؤلف سوى مسألة تعدد الزوجات: ثم لا تقف معه بالزامه بما
 جاءت به شريعتنا بل نزيد به ذكر بعض ما ترجح وتمييز به رجال الغرب
 المغرم بتقايدهم على نساءهم المفتون بفضائلهن (١) حرمان الاناث عند
 اكثرهم من مشاركة الذكور في الموارث (٢) حرمانهن من الانتخابات
 العمومية (٣) حرمانهن من اذنية المجالس الشورية والادارية (٤)
 حرمانهن من الوظائف القضائية (٥) حرمانهن من الوظائف
 العسكرية (٦) حرمانهن من الوظائف البحرية (٧) حرمانهن
 من الوظائف الادارية . وغير ذلك مما يزيد على عشرين نوع يعلم
 جنابه ان كلها منحصرة في الرجال عندهم دون النساء . ولولا بقاء
 بعض التقاليد الرومانية الصابئة عندهم لما كان للنساء عندهم حظ في
 الملك . واما الاهلية الذاتية او تقدم الرجال عليهن فيها فبأنيابها
 ان شاء الله: فيا للعجب من مؤلف مثله يتهم امته بانسلاخها من فضائل
 دينية ويتحامل على علمائها بزعمه انهم هم كانوا السبب بذلك مجارات
 للامم التي داخلت الاسلام مع ان ما حسبته فضائل وحقيقته قبائح لم
 يكن موجودا في الامة الاسلامية في وقتها ولا كانت الشريعة
 مانحة لاساءة شيء منه فيجوز ان يقال ان يد التغلب والقهر سلبته كما زعم
 ولعله يخبرنا باي عصر من العصور الاسلامية كانت النساء حاصلات

على شي من الحقوق التي ذكرناها آنفاً وبأي عصر سلبته منهم اليد
 الاستبدادية التي عرض بها في مباحثه السياسية . (الشاهد الثالث)
 قال الله تعالى في سورة يوسف عليه السلام (والقياسيدها لدى الباب)
 فانظر كيف سمي الله تعالى زوجها سيدها . فاي حق اعظم من السيادة .
 اولعله يدعى ان السيادة لا ترجح ميزان التساوي والتفاضل او ان
 هذا ليس من كلام الله تعالى . (الشاهد الرابع) قال الله تعالى في سورة
 النساء والخطاب موجه للنساء (ولا تئمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض)
 روى الفخر رحمه الله في سبب نزول الآية ان امرأة اتت الرسول عليه
 الصلاة والسلام فقالت رب الرجال والنساء واحد وانت الرسول اليانا
 واليهم وابونا آدم واهل احواء فما السبب في ان الله يذكر الرجال ولا
 يذكرنا . فنزلت الآية منعاً لمن عن تمني مقامات الرجال . فقالت قد
 سبقنا الرجال فانا . فقال عليه الصلاة والسلام (ان للحامل منكن اجر
 الصائم القائم فاذا ضرب بها الطلق لم يد راحداً لها من الاجر فاذا ارضعت
 كان لها بكل مصة اجر احيا نفساً . ثم قال رحمه الله . علم ان مراتب
 السعادة امانفسانية او بدنية او خارجية وهذه المراتب بعضها فطرية
 لا سبيل للكسب فيه وبعضها كسبية وهذا الذي يكون كسبياً متى تأمل
 العاقل فيه يجد ما يضامحض عطاء من الله فانه لا ترجيح للدواعي وازالة
 العوائق وتحصيل الموجبات والا فيكون سبب السعي والجد مشتركاً فيه

ويكون الفوز بالسعادة والوصول الى المطلوب غير مشترك فيه . فهذه
 اقسام السعادة التي يفضل الله بعضهم على بعض فيها) اهـ . (قلت وحيث
 علمت مما تقدم ان هذه الاقسام والمراتب كلها متوفرة في الرجال اكثر
 مما في النساء عطاء وفطرة وكسباً فلذا كان تفضيل الرجال على النساء
 وسيادتهم عليهن بحق واهلية واستعداد ليس بتغلب وبطل وجور
 واستبداد كما زعم المؤلف (الخامس) ذكر الله تعالى في عدة آيات كريمة
 انه خلق حواء من آدم عليه السلام . والرسول عليه الصلاة والسلام
 اخبرنا انها خلقت من ضلعه الايسر وانها عوجاء لا تقوم وانها هي التي
 اثرت فيها مكيدة ابليس لضعف في ذاتها : فكونها خلقت من ضلعه دليل
 ظاهر على كونه افضل منها . وكونها عوجاء لا تقوم دليل على انحطاطها
 بالاخلاق والفطرة . وكونها انقلعت للمكيدة اولاً ليل على ان بفطرتها
 الاتقياد لما كائد الشيطان والحرص على الشهوات ولهذا وصفه الرسول
 عليه الصلاة والسلام بانهم حبائل الشيطان . (السادس) قال تعالى في
 سورة الزخرف (اَوْ مِنْ يَنْشَاءُ فِي الْحَلِيِّ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) قال
 الفخر رحمه الله (المسئلة الثانية) معنى قوله تعالى (اَوْ مِنْ يَنْشَاءُ فِي الْحَلِيِّ)
 التنبيه على نقصان المرأة لان الذي يربى في الحلية لا بد ان يكون ناقص
 الذات لانه لولا نقصان في ذاتها لما احتاجت الى تزيين نفسها بالحلي ثم
 بين تعالى نقصان حالها بطريق آخر وهو قوله تعالى (وهو في الخصام غير

مبين) يعني انها اذا احتاجت الى الخاصة والمنازعة عجزت وكانت غير
 مبنية لضعف اسانها وقلة عقلها وبلادة طبعها. ويقال قل ما تكلمت
 امرأة فارادت ان تتكلم بحجة الا تنكبت بما كان حجة عليها: فهذه الوجوه
 دالة على دل نقصها (المسئلة الثالثة) دلت الآية على ان التحلي مباح
 للنساء وحرام للرجال لانه تعالى جعل ذلك من المعائب وموجبات
 النقص ان و اقدم الرجل عليه يكون القاء لنفسه في الذل وذلك حرام
 اقوله: اية الصلاة والسلام (ليس للمؤمن ان يذل نفسه) وانما زينة الرجل
 الصبر على طاعة الله والتزين بزينة التقوى انتهى (قلت) وصدقا تقول
 الله تعالى ترى الرجال الذين يتهمدون للاحتجاج عن النساء حججهم
 قاصرة واكثر ادعائهم عائدة عليهم لا لهم: اوله اثبات ما ليس بوجود
 وتليس الحق بالباطل وكل ذلك من لوازم قصر الية وشجرا لا بدلال
 سيما في الاحوال المشروعة لانا تقول قال الله قال رسول الله قال
 الاصحاب الكرام قال الامام فلان وهم يقولون قال الدكتور قال
 المسيو قال المؤرخ قالت السيدة فلانة قال صاحب المقتطف ومما شبه
 ذلك ولا جرم ان الفرق بين القواين كاترق بين عين الشمس وعين
 الوطواط: فهذه سنة شواهد اوردتها من كلام الله تعالى بكل منها مقنع
 لذي ايمان: وانور شواهد من كلام رسوله نينا عليه الصلاة والسلام
 (الاول) عنه عليه الصلاة والسلام (كل من الرجال كثير ولم يكمل من

النساء الامريم ابنة عمران وآسية امرأة فرعون وخديجة بنت خويلد
وفاطمة بنت محمد ا هـ ذكره الشعراني في كشف الغمة: فيا للعجب كيف
من ثبوت ما به الصلاة والسلام عنهن الكمال يكن مساويات لمن اثبت
لهم الكمال: ثم لقائل ان يقول بماذا ياترى كل الاربع اللاتي ذكرهن هل
بالعقل النوراني والدين - والعنة ام بالعلوم الدنيوية والاختراعات
والانهمالك - اللذات ومخالطة الرجال ومغازلة الذبان والقيام في
الحوائت ومزاحمة النجار وارباب الصنائع والتبذل والتبرج وكذا وكذا
مما دس المؤلف وحزبه نساء المسلمين اليه وتار يسمونه حقوقا واخرى
بهزية اجيبونا الثاني عنه عايه الصلاة والسلام (كلكم راع) اي
ملتزم باصلاح ما قام عليه وما هو تحت نظره (وكل راع مسئول عن
رعيته) الى قوله (والرجل راع في اهله وهو مسئول عن رعيته) اي هل
وفاهم حقهم والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيته اي
بحسن تدبير المعيشة والنصح له والشفقة والامانة وحفظ ذنوبها وماله
واولاده ومسئولة اذا ما قامت بما وجب عليها انتهى عن شرح الجامع
الصغير (قلت) اذا كان الشارع عليه الصلاة والسلام جعلها راعية
في بيت زوجها ولا خلاف بين العقلاء ان كل من يشتغل بما لا علاقة
له فيه يضيع عمره ويفسد عليه امره فاي خطأ اوضح من اشتغال المرأة
بما ليس من وظائفها التي اوجبها الشارع عليها كما ان اي عاقل يقول

بتركها كبهيمة لا تعرف مالها وما عليها: لكن الحق الصريح هو وجوب
 تعليمها ما جعله الشارع من وظائفها ومنعها عما ليس من وظائفها (الثالث)
 عن عمر رضي الله عنه عن الرسول عليه الصلاة والسلام (لا يسئل
 الرجل فيم ضرب امرأته عليه) اه عن حسن الاسوة (الرابع) قيل
 يا رسول الله اي النساء خير . فقال (التي تسره اذا نظر اليها وتطيعه اذا
 امرها ولا تخالفه في نفسها ولا مالها بما يكره) اه عن حسن الاسوة
 (الخامس) عنه عليه الصلاة والسلام (لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها
 شاهد الأبانه ولا تأذن في بيته الأبانه) اه عن حسن الاسوة
 (السادس) عنه الصلاة والسلام من حديث عن جابر (لا يقبل الله صامه
 المرأة الساخط عليها زوجها) اه عن حسن الاسوة (السابع) اخرج
 البزار والطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت امرأة
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انا وافدة النساء
 اليك . هذا الجهاد كتبه الله على الرجال فان يصيبوا أجروا وإن قتلوا
 كانوا احياء عند ربهم يرزقون ونحن معشر النساء نقوم عليهم فما لنا من
 ذلك . فقال عليه الصلاة والسلام (ابلغي من لقيتي من النساء ان طاعة
 الزوج والاعتراف بحقه يعدل ذلك وقليل منكن من يفعله) اه عن
 حسن الاسوة (الثامن) اخرج البزار وابن حبان عن ابي سعيد الخدري
 رضي الله عنه . قال اتى رجل بابنته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال ان ابنتي هذه أبت ان تتزوج . فقال لها عليه الصلاة والسلام
 (اطيعي اباك) فقالت والذي بعثك بالحق لا اتزوج حتى تخبرني ما حق
 الزوج على زوجته . فقال عليه الصلاة والسلام (حق الزوج على زوجته
 لو كانت به قرحة فمحستها او اثثرة منخراه وديد او دما ثم ابتلعت ما ادت
 حقه) فقالت والذي بعثك بالحق لا اتزوج ابدا . فقال عليه الصلاة
 والسلام لا تكحوهن إلا بأذنهن (التاسع) عنه عليه الصلاة والسلام
 (لا يصلح لبشر ان يسجد لبشر ولو صلح لبشر ان يسجد لبشر لا مرت المرأة
 ان تسجد لزوجها العظم حقه عليها لو كان من قدمه الى مفرق رأسه قرحة
 تبسحس بالقبيح والصد يد ثم استقبلته فمحسته ما ادت حقه) وفي رواية
 اخرى بزيادة (والذي نفسي بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي
 حق زوجها) اه عن حسن الاسوة (العاشر) عنه عليه الصلاة والسلام: لو
 تعلم المرأة حق الزوج لم تقعد ما حضر غداؤه وعشاؤه حتى يفرغ منه) اه عن
 كشف الغمة (الحادي عشر) عنه عليه الصلاة والسلام (علقوا السوط
 حيث يراه اهل البيت فانه ادب لهم) اه عن كشف الغمة (الثاني عشر)
 عنه عليه الصلاة والسلام (انفق على عيالك من طولك ولا ترفع عنهم
 عصاك ادبا واخفهم في الله تعالى) اه عن كشف الغمة: والاحاديث في
 هذا الباب كثيرة ولعل جناب المؤلف لا يجد في شيء من ذلك مقنعا
 لان ليس فيه شيء من قانون فرانسا ونظام انكليزية . لكن ما حيلتنا وقد

أخذ علينا العهدان نؤمن بما جاء في كتاب الله وصح عن رسوله ونكفر
بالجبت والطاغوت فمعدرة اليه : ثم وان كنا معشر المسلمين نعتقد اعتقاداً
يقينياً نحققاً غير الزامي بان كل ما جاء في شريعته هو عين الحكمة العقلية
والمصلحة العامة حتى لو جرد عن صفته الشرعية ووضع بصفة مدنية اصلح
ان يكون قانوناً مدنياً عاماً كافلاً لسعادة كل امة و طائفة وشعب من
للشرف في كل زمان ومكان لكون هو القانون الالهي الذي انزله الله في
كتابه وعلى لسان رسوله لم يتري اصوله وقواعده لا تحريف ولا تبديل
ولا تغيير كما يفترى المفترون . لكن حيث ان الازداد يكابرون بانكار
اوضح المسومات واظهرها واثبت المقولات كانكار صديقنا المؤلف
كل ما فضل الله ورسوله و ميز به الرجال على النساء رأيت ان امشي معه
خطوة عقلية في هذا البحث (فاقول) لا جرم ان من الواجب العقلي ان
يكون الرجال قوامون على النساء لان الانسان كان مدني بالطبع وحيث
كان كذلك فحفظ النظام نوايس الحياة كان مضطراً للتبادل في الاعمال
ومفتقراً للرئاسة التسلسلة : فاما في تبادل الاعمال فلا بد من انفراد كل
بعمل لضرورة ايفاء العمل حقه وعدم اقتدار الفرد الواحد على القيام
باعمال متعددة معاً . لكن التبادل سهل لكل عمله فوفاه حقه : واما في
الرئاسة فمعلوم ان كل مملكة مدنية كانت او غير مدنية مفتقرة الى رئيس .
وكل شعب كذلك . وكل امة كذلك وهكذا حتى اهل القرية والعائلة :

والخلل محسوس ظاهر في كل من يشذ عن هذا الوضع الضروري: ثم من المسلم ان الرئاسة لا تحصل فوائدها، لم تكن في يد قادرة على ما هو مناط بها. والعكس يوجب الخلل لا محالة. وحيث ان الرجال بالخاتمة الجسمانية والصفات العقلية اقدر من النساء على الاعمال الصناعية والسياسية والحرية والادارية والتجارية والمقايمة بالقول والفعل وليس بذواتهم ما يشغلهم جسدياً أو عقلاً عن ذلك كما في النساء من عوارض الحيض والحمل والوضع والنماس والرضاع فكأنوا بالقانون العقلي احق واولى واقدر من النساء على القيام باعباء الرئاسة العمومية والخصوصية. كما ان النساء بالفطرة والطبع والخاتمة اقدر واصبر واعلم من الرجال على الاعمال البيتية وما يتعلق بها ولرضاع والحفظة وسياسة الخادومات. وقد ترى الرجل الذي يقطع الصخر او ينقل الاثقال او يقطع الاشجار او يشتغل بادق الاشغال او يقود الجيوش وينحوض الاهوال لا يلهى به بضع دقائق بجانب سرير الرضيع ويكل ساعده من حمل نصف مائة ولا يسمع خلقه كنس البيت والد برذلي القدر حتى ينضج الطعام كما انك تراه عاجزاً عن سياسة اولاده الصغار حال كون المرأة لا تحسب ذلك شيئاً بل تعجب من ضمير الرجل من ذلك. فلذا كانت المرأة بالقطرة والوضع الالهي احق واجدر بالمرئوسية للرجل والافتقار دونه بما اهلهت به القدرة الالهية اتماماً للنظام الكون وحفظاً للناموس التبادل: ثم اذا رجعت للمالا

مكابرة فيه من تأثير العلوم والصنائع والاعمال في الاخلاق تجدد من
 الضرر الفاحش اشتغال المرأة بعلم او صنعة او عمل يخالف ما خلقت لاجله
 ويكون ذلك اعظم سبب لانسلاخها من الانوثة وتعطيل منافع الزوجية
 ولا ينبغي ما في ذلك من الخلل الكلي في نظام الكون
 * ملحق *

كتب جناب الفاضل الكاتب المذهب محمد فريد افندي محرر
 مجلة الحياة في اعداد جريدة المؤيد مقالة مسهبة عنوانها (نظرة في
 تحرير المرأة) اوضح فيها كل الايضاح انحطاط المرأة عن الرجل في
 الخلقة والفطرة وعدم تأهلها المساواته وما نتج عن اطلاق حريتها عند
 الاوربيين الى اخر هذا البحث مما لا مزيد عليه لمستزيد . وحيث ان
 نتيجة القطعة الاولى من مقالته تتعلق في موضوعنا هذا فانقلها بنصها .
 قال حفظه الله (يظهر لنا من كل ما تقدم وليس بعدا لحس دليل ان المرأة
 اضعف من الرجل جسماً وادراكاً . اما جسماً فكونها معرضة للوازم
 الانوثة وهي كما اثبتنا امراض تهدد القوى وتضعف البنية بشهادة الاطباء .
 واما ادراكاً فلكونها بحكم وظيفتها من تدبير المنزل وتربية اطفالها
 والتحفظ عليهم غير معرضة مثل الرجل لمناشى تنمية القوة الادراكية
 فتكون النتيجة اللازمة لكل هذه المقدمات ان المرأة لا تساوي الرجل
 في كل حيشة انسانية . وبناء على هذا مع ملاحظة ناموس التغلب

يجب ان يكون الرجل صاحب السيطرة المطلقة عليها اذ لا سبيل لمعارضة احكام الطبيعة بالا قاييل . ولكن ذلك كله لا يمنع من مطالبة الرجل بالاعتدال في تلك السيطرة واعطاء المرأة حقوقها في حدودها المعتدلة الحقنة لا في القاء حبلها على غاربها وتركها وشأنها تحت مؤثرات الحياة المدنية التي كثيرًا ما فتنت العباد والزهاد فضلاً عن ربات القلائد والنضاد وحيث أنا الآن في عصر كثر فيه الحث على تربية النساء واعطائهن حقوقهن من التربية وجب علينا ان نسترشد باحوال من سبقنا في هذا السبيل من امم اوربا وان نبذل وسعنا في الوقوف على كنه تأثير طرائق التعليم المختلفة على المرأة حتى يمكننا ان نتجنب ما نراه فيها من العيوب قبل ان نسقط في المهواة التي سقطت فيها تلك الامم . ولذلك يلزمنا ان نشير اشارة بسيطة الى نتائج تحرير المرأة في اوربا) انتهى ثم سرد هذه النتائج مينة اوضح يان ولربما اتقل شيئاً منها في مبحث الحجاب والله الموفق للصواب

﴿ فصل في المهر ﴾

ولما كان المهر من جملة الاتفاقات الذي جعله الله سبباً من اسباب التفضيل الحقناه بهذا المبحث : ان الله تعالى اوجب علينا في شرعنا اعطاء المهر وهو الصداق للزوجة حرة كانت او مملوكة الغير والا وامر فيه وفيه احكامه موضحة في القرآن وفي الحديث . واما من عكسوا القضية فلا ريب انهم

قد تعرّوا بسوء العاقبة حيث أصبح عندهم من البنات والشبان العزبان
 عدد ليس بقليل . لكن تمكن العوائد النقايدية العمياء يحملهم على الصبر
 والمكابرة (الشاهد الاول) قال الله تعالى في سورة النساء (وآتوا
 النساء صدقاتهن نحلة) (الثاني) قال الله تعالى في هذه السورة بحق الحرائر
 ايضاً (وأحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا بهم والكم محصنين غير مسافحين)
 ثم قال في حق مملوكة الغير (فانكحوا من باذن اهليهن وآتوهن اجورهن
 بالمعروف) (الثالث) قال الله تعالى في سورة البقرة (وان طلقتموهن من
 قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم) وفي القرآن
 العظيم آيات أخرى في هذا الباب : واما الاحاديث فكثيرة ايضاً (الاول)
 اخرج ابوداود والنسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما زوج علي
 فاطمة رضي الله عنهما اراد ان يدخل بها فمنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حتى يعطيها شيئاً . فقال ليس لي شيء . فقال عليه الصلاة والسلام
 اعطها درعك فاعطاها ثم دخل بها (الثاني) اخرج الطبراني عن النبي عليه
 الصلاة والسلام انه قال (آيما رجل تزوج امرأة على ما قل او كثر وليس
 في نفسه ان يؤدي اليها حقها خدعها فمات ولم يؤد اليها حقها لقي الله يوم
 القيامة وهو ذان) (الثالث) اخرج مسلم وابوداود والنسائي عن عائشة
 رضي الله عنها انها سئلت كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لازواجه فقالت اثنتي عشرة اوقية ونشاً والنش نصف اوقية فذلك

خمسمائة درهم اه فـهـذـه اوامر الله وسنة رسوله وما زالت هذه سنة الله في خلقه من آدم حتى جاهلية العرب والفرس والروم واليهود والقبط واليونان وغيرهم ثم جاء الاسلام فاقرها وعدلها كما عدل غيرها وما زالت في الامم الشرقية والغربية الى ان ظهرت نساء الافرنج في هذه المظاهر العجيبة ونوع عن اسباب استعباد الرجال فجعلن الصداق على المرأة وابقين النفقة على الرجل ليكون الرجل رقيقاً تاماً . لكن ليس رقيقاً اسلامياً بل رقيقاً جاهلياً لان الاسلام ما اوجب على الرقيق ان يسعى لربه ونهاره للقيام برقاھية سيده وتبذيره واسرافه بل اوجب عليه الخدمة بالمعروف وعلى مولاه نفقته حتى فطرة الصيام . اماما عليه نساء الافرنج الآن فتلك عادة جاهلية . اعني ان الجاهلية كانوا يستخدمون الرقيق بما تشاءوا ويكافونه الكسب والقيام بنفقة سيده . ولا تعرض لذكر النتائج التي جنوها من هذه العادة لانها صارت من البدييات وهي التي حملت، الجـم الغـفـير من رجاھم ونسائهم على استعمال ما لا يحل هرباً من الزواج فبارت الابكار وتعطلت الايام وظھر للعقلاء منهم فضل الشريعة الاسلامية . وبهذه المناسبة انقل الايات الآتية للاديب المعلم شاكر سلوم الحموي المسيحي نظمها في حق المرأة الدافعة مهر الزوج المسمى عند الافرنج (دوطة) وذكر فيها حقائق مما وقع عندهم . قال
 لي قصة يا صحابي جئت احكيها حتى تكون لكل الناس تنبيها

والله ما كنت ارضى زوجة ابدا
 لكن شيطان حب المال غررني
 واغمض الاصفرا لفرار باصري
 فبعت نفسي بيع الغبن واسف
 ورحت بالدوطة الشنعاء مبتهجا
 لم يبق تبذيرها دارا لاسكنها
 سوق الاطالس والاجواخ صاح
 كبيرة العمر من اتراب والدتي
 كاني خادم في البيت اخذها
 من حين عاشرتها لم ترتضى ابدا
 اعوذ بالله ان قصرت عن خطاء
 تدعو علي بلا خوف ولا خجل
 وان الطفت في استعطاف خاطرها
 قالت الست اياه غرور ملك يدي
 قد اشتريناك بالآلاف ادفع يا
 وصار رأسك بين الناس مرتفعاً
 فانت والله مماوكي وملك يدي
 هذي خلاصة اخباري لكل فتى

يفنى الكلام ولا تحصى مساوئها
 وغرني طمعاً اثرأ اهلها
 عن وجهها الاصفرا المملوء تشويها
 باصفقة الشؤوم لم احسب لتاليها
 اهنيء النفس اذ تمت امانها
 ولا دراهم للبلوى اخيها
 واسواق الجواهر طراً ليس تكفيها
 لقد كرهت حياتي من تجنيها
 مع كل هذا وهذا لست ارضيها
 كأت غير عذابي لا يسليها
 او كان مني امر ليس يرضيها
 وتقذف الشتم واللعنات من فيها
 وقلت عفو اذ نوبي لست ادريها
 افتح عيونك لم ذا الان تعضيها
 مثل الممالك تشريها مواليها
 بفضل سيدة بالظلم ترميها
 او امري صاغراً كالعبد تجريها
 يغني الزواج بذات المازارويها

حتى اذا كان ذا نفس سمت شرفاً تكون تبصرة بالرشد تأتيا
لا يعرف الشوق الا من يكابده والا الصباية لا من يعانها
﴿ فصل في النفقة ﴾

حيث جعل الله من اسباب التفضيل الاتفاق كما قدمنا ووجب
على المرأة الاحتجاب في بيته ولزوم خدرها وحظر عليها التعرض لما
يؤدي بها الى عدم الصيانة امسقط عنها السعي خارج بيتها ووجب على
وليها ان لم يكن لها زوج وعلى زوجها ان كان . وعلى بيت المال
ان لم يكن لها ولي ولا زوج القيام بما يازمها من ضروريات الحياة
الثلاث المسكن والطعام والكسوة . وما قيدها بمقدار بل جعلها على كل
بنسبة حاله . قال تعالى (فلينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه
فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله فسا الا ما آتاهما) (واما النفقة الزوجية
فنوعان نوع - الوجود الزوجي - ونوع بعد زوالها (فالنوع الاول) وهو
النفقة حال وجودها في عصمته بعد الدخول بها فمشرط بقاءها تحت امره
وطاعته فان نشزت اي خرجت عن امره وطاعته فلا نفقة لها (والنوع
الثاني) ينقسم الى اقسام (احدها) ان يطلقها بعد الدخول بها فلها نفقة مدة
عدتها اي تعطلها عن الزوج ان لم تكن حاملاً فان كانت حاملاً فلها
نفقتها حتى تضع (الثاني) ان يطلقها قبل الدخول بها فلا نفقة لها حيث لا
عدة عليها (الثالث) ان يموت وهي حامل او غير حامل فلا نفقة لها لان

نصيبها من الميراث بدل عن النفقة (الرابع) ان يعضلها فيضطرها لانه وز
 فعلية النفقة (الخامس) نفقة الرضاع . فان كانت مطلقة فعليه وان كان
 بعد موت الزوج فعلى الورثة لكنها تسقط عنه وعن الورثة ان كان للولد
 مال (السادس) نفقة الحضانه وهي بحكم نفقة الرضاع وترتيبها : والنفقة
 في كل ذلك هي الطعام والكسوة والمسكن بالمعروف المتعارف عندا مثال
 المكاف ليس عندا مثال المرأة . فاذا علمت هذا وعقلت ما فيه من الحكمة
 البالغة والاصابة العادلة وشدة الاعتناء المفيد الحقيقي بالنساء ظهر لك
 جهل من يتشدد ويقول (حقوق المرأة وهول لا يدري ما هي حقوق
 المرأة في نظر الشارع : وانذكر بعضاً من الآيات ، والا حاديث
 الواردة بذلك (الاول) قال الله تعالى في سورة البقرة (وعلى المولود
 له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسمها لاته بار زالة
 بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) اهـ (الثاني) في
 سورة البقرة (وللمطافات متاع بالمعروف حقاً على المتقين) والمتاع
 المذكور هو النفقة بالاجماع (الثالث) في سورة الطلاق (اسكنوهن من
 حيث سكنتم من وجدكم ولا تضارهن اتيضقوا عليهن وان كن اولات
 حمل فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فان ارضعن لكم فآتوهن
 اجورهن وأتمروا بينكم بمعروف فان تعاسرتم فسترضع له أخرى .
 لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما اتاه الله) اهـ ما جاء

في كلام الله . واما ما جاء في كلام الرسول عليه الصلاة والسلام (فالاول)
 عن عائشة رضي الله عنها قالت قالت هند امرأة ابي سفيان يا رسول
 الله ان ابا سفيان رجل شحيح ليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما اخذت
 منه وهو لا يعلم . فقال عليه الصلاة والسلام (خذيه ما يكفيك
 وولدك بالمعروف) اه عن حسن الاسوة وقال انه اصل في وجوب نفقة
 الزوجة والاولاد (الثاني) عن معاوية بن حيدة قال قالت يا رسول الله ما
 حق زوجة احدنا عليه قال (ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا
 اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت) اه عن حسن
 الاسوة (الثالث) عن عمرو بن الاحوص من حديث طويل منه (الا
 واستوصوا بالنساء خيرا فانما هن عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئا
 غير ذلك الا ان يأتينكم شقة مينة . فان فعلن فاهجروهن في المضاجع
 وانسربوهن ضربا غير مبرح فان اطعنكم فلا تبغوا اليهن ميلا : الا
 ان لكم على نسائكم حقا ولنسائكم عليكم حقا فحقكم عليهن ان لا يوطئن
 فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون . الا وحقن عليكم
 ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن) اه عن حسن الاسوة . ومعنى
 عوان ان يفتح العين اي اسيرات : فكيف ترى هل من وجبت عليه نفقة
 الاخر يكون افضل منها ام لا

﴿ فصل فيما يجب على المرأة من الخدمة والعمل ونحوها ﴾

حيث قدمنا دالة افضلية الرجل وتميزه واتباعها بما عليه بمقابلة ذلك من المهر والاتفاق فلزم ان نعقبه بما على المرأة من الخدمة بمقابلة للاتفاق انتظاماً لنا موسى التبادل في الحياة الدنيا : فاما من كلام الله تعالى ففيما تقدم كفاية سيما في آية النشوز وتعريفه وما هو : واما الأحاديث فنذكر بعضها (الاول) عن انس رضي الله عنه انه قال (كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زفوا امرأة على زوجها يأمرونها بخدمة الزوج ومراعات حقه) اهـ عن كشف الغمة

(الثاني) عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (نعم ابو المرأة مغزلاً) اهـ عن كشف الغمة (الثالث) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (قال لي علي رضي الله عنه ألا أحدثك عني وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت من احب اهل ابيه قلت بلى . قال انها جرت بالرحى حتى اثرت في يدها واستنقت بالقربة حتى اثرت في نحرها وكنست البيت حتى اغبرت فاتي النبي صلى الله عليه وسلم خدماً فقلت لها لو اتيت اباك فساأليه خادماً فاتته فوجدت عنده حذاً أنا فرجعت فاتاها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغد فقال ما حاجتك فذكرت له ما هي فيه فقال صلى الله عليه وسلم (اتق الله يا فاطمة وادبي فريضة ربك واعلمي عمل اهلك ضعي هذا

وارفعني هذا واصنعني ما يصنع الخادم واذا اخذتني مضجعتك فسمي الله
تعالى ثلاثا وثلاثين واحمدي ثلاثا وثلاثين وكبري اربعا وثلاثين فتلك
ماية فهو خير لك من الخادم ثم امرها عليه الصلاة والسلام بالعجين
والطبخ والفرش وكنس البيت واستقاء الماء وعمل البيت كله فقلت
لاي فاطمة بنت اسد اكني فاطمة بنت رسول الله سقاية الماء والذهب
في الحاجة وتكفيك خدمة الداخل كالطحين والعجين اه عن كشف
الغمة (الرابع) عنه عليه الصلاة والسلام (لا تنزوا النساء الغرف ولا
تعلموهن الكتابة وعلوهن المنزل وسورة النور) اه عن كشف الغمة
(قلت) من يقرأ سورة النور ويتأمل ما فيها من احكام النساء والزنا يفهم
مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعليمها للنساء (الخامس) عن
اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنها قالت (كانت خدمة بيت الزبير علي
وكانت له فرس فكنيت اسوسه فلم يكن من الخدمة شيء اشد علي من
سياسة الفرس وكنيت احتش له واقوم عليه فاعطاني رسول الله صلى الله
عليه وسلم خادما فكا نأ اعتقني) اه عن كشف الغمة وحسن الاسوة
فهذا ما جئت بك به ايها الموافق عن الله وعن رسول الله واصحابه ولنذكر
لك شيئا عن اجلالة الامة وافاضلها ومعدرة منك اذ لم نرو شيئا عن معلمك
لان الحظ ما اسعدنا باخذ شيء من آدابهم (قال) الامام الغزالي قدس
الله روحه في آخر كتاب النكاح من الاحياء مانصه (ومن حقها على

الوالدين تعليمها حسن المعاشرة واداب العشرة مع الزوج كما روى ابن
اسماء بنت خارجة الفزاري قالت لابنته عند الزواج انك خرجت من
العش الذي فيه درجت فصرى الى فراش لم تعرفه وقرين لم تألفه فكوني
له ارضاً يكن لك سماء وكوني له مهاداً يكن لك عماداً وكوني له آمة
يكن لك عبداً لا يلحقني به فيقلاك ولا باعدي عنه فينسالك ان دنا
منك فاقربني منه وان نأى فابعدي عنه واحفظي انفه وسمعه وعينه فلا
يشم منك الا طيباً ولا يسمع الا حسناً ولا ينظر الا جميلاً وقال رجل
لزوجه .

خذي العنومني تستديمي مودتي ولا تطقي في سورتى حيز ان غضب
ولا تقربيني تفرك الدف مرة فالك لا تدرين كيف المغيب
ولا تكثري الشكوى فتذهب بالهوى ويأباك قاي والقلوب ثقاب
فاني رأيت الحب في القلب والاذى اذا اجتمع عالم يلبث الحب يذهب
(فالقول) الجامع في آداب المرأة من غير تطويل ان تكون قاعدة في
قربيتها لازمة لغزلهما لا يكثر صعودها واطلاعهما قليلة الكلام لجيرانها
لا تدخل عليهم الا في حال يوجب الدخول تحفظ بعلمها في غيبته وحضرته
وتطلب مسرته في جميع امورها ولا تخونه في نفسها وماله ولا تخرج من
بيتها الا باذنه فان خرجت باذنه فختفية في هيئة رثة تطلب المواضع
الحالية دون الشوارع والاسواق محترزة من ان يسمع غريب صوتها او

يعرفها بشخصه لا تعرفه. ان صديق بعلمها في حاجاتها بل تشكر على من
تظن انه يعرفها او يعرفه همها صلاح شأنها وتدير بينهما مقابلة على صلاحها
وصيها. واذا استأذن صديق بعلمها على الباب وليس البعل حاضرا لم
تستأذنها ولم تعاوده في الكلام غير: على نفسها وبعلمها. وتكون قانعة من
زوجها بما رزق الله وتقدم حقه على حق نفسها وحق سائر اقاربها منتظفة
في نفسها مستعدة في الاحوال كلها لما يشاء زوجها منها مشفقة على اولادها
حافظة لاسر ليمهم قسيرة لسان عن باب الاولاد ومراجعة الزوج.
ومن آدابها ان لا تتفاخر على الزوج بيما. اولاد تزدري زوجها لقبه
ومن آدابها ملازمة الصلاح والاعتدال في غيبة زوجها والرجوع الى
العب والانبساط واسباب اللذة في حضور زوجها ولا ينبغي ان تؤذي
زوجها بحال. روي عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم (لا تؤذي امرأة زوجها في الدنيا الا قالت زوجته من الحور العين
لا تؤذيها قالتك الله فانما هو عندك دخیل يوشك ان يفارقك الينا) ومن
آدابها ان تقوم بكل خدمة في الدار تقدر عليها (انتهى) (قلت) فهذه
حقوق النساء التي جاءت بها شريعتنا السمحاء وهذا ما كان عليه نساء
آل البيت والاصحاب الطاهرات. وهذا ما اعتمدته اجلاء الامة وعمدة
الملة فمن ادعى التمسك بالشريعة والعمل بالدين فقد استنارت المحجة
فليسلك بها ان كان من الصادقين والا فلا سبيل لارشاده. ومن لم

يجعل الله له نوراً فما له من نور) ومن تدبر الاحاديث والاخبار وقابلها
على بعضها تبين له ان ليس معنى الحديث حصر عمل المرأة بالمنزل فقط
بل وبما المراد به الامر بان يكون لها عملاً مفيداً لها ولزوجها من الاعمال
التي يمكن القيام به وهي قارة في بيتها لا تحتاج بسببه الى الخروج . ولا
ينبغي ان الاعمال التي يمكن المرأة عملها وهي في بيتها كثيرة جداً بل منها
ما تكسب به زيادة عن الرجل ولا تحتاج معه الى كد وجد وعناء ان
كانت من الصالحات المصلحات

(البحث الثالث في التربية والتعالم)

رويدك ايها الداعي اغير رشد . المدعي بغير برهان . القائد الى جرف
هار . لقد عظمت غير معظم . واكبرت غير ذي بال . وخالفت الخالق
وباينت المخلوق . وناقضت النص . وانكسرت المعقول . وكابرت
بالمحسوس . فتعسأ لامة انتم نصطاءها . وويلاً لبلا داتم مرشدوها .
فلعمري لقد صبح المثل (اعمى يقود بصيراً) فاسمح لي ام لم تسمح . فانقل
خلاصة اقاويلك في هاتين المسئلتين واحدا بعد واحد واين للناس
خطأ لك من صوابك وعلمك من تجاهلك . وبحق الله الحق (القول
الاول) قلت (ان المرأة لا تختلف عن الرجل بشي من حقائق الانسان)
و يا لاسف انك قبل ما بينت لنا ماهي الحقائق الانسانية التي تاقبها
في دروسك الفلسفية وما شاهدك بصدق ما قلت استدركت

نفسك بعذر ليس اقل خطأ مما ادعيت إلا ان ايدته بشي من اقاويل
(دارون) واخوانه حيث زعمت (بان الرجل وان فاق المرأة في القوة
البدنية والعقلية فما ذلك إلا نتيجة استعمال تينك القوتين اجيالاً طويلة
كانت المرأة فيها محرومة من استعمالها مقهورة على لزوم حالة الانحطاط)
انك كلامك الذي من جهة يثبت فيه مرادك من الحقائق الانسانية نعني
القوة البدنية والعقلية اللتين ذكرتهما ومن جهة اتيت بتعايل عليل شهد
الحكماء والاطباء والعقلاء والبصراء على بطلانه وعدم صحته : وحيث
قدمنا في البحث الثاني من البراهين الشرعية وبعضاً من الحسية على
نقصان المرأة وانحطاطها عن الرجل بالخلقة البدنية والفطرة العقلية ما
فيه مقنع لغير مكابر فلتمش معك ههنا كما مشى اهل الحق واليقين
مع اهل هذه المذاهب السوفسطائية (فاقول) لا خلاف بيننا وبينكم في
ان ترك استعمال القوى يضعفها وربما يلاشيها واستعمالها يزيد هانتها حتى
تبلغ حدها الفطري . لكننا نخالفكم في قولكم الاول والثاني (فاما
الاول) فهو (ان المرأة لا تختلف عن الرجل بشي من حقائق الانسان)
فهذا باطل من وجوه : وقبل ايراد هاتين ماهي الحقائق الانسانية ليظهر
وجه المطابقة بين ما ادعاه المؤلف وبين الحق : قال في التعريفات للسيد
المرجاني وفي متماتها (حقيقة الشيء) ما به الشيء هو هو كالحيوان
الناطق بالنسبة للانسان بخلاف الصفات التي يمكن تصور الانسان

بدونها لكونها من العوارض . وباعتبار شخصيته فهي ماهيته . واما
 (الحقائق) فهي الذوات الثابتة المقررة لا غير الثابتة كالمعاني والصفات
 فهي غير الحقائق لانها غير ثابتة . والحق ان الحقائق هي الماهيات باعتبار
 تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار الاعتبار او قال (ماهية
 الشيء امامه شيء وهو) (والماهية الجنسية) هي التي لا تكون في
 افرادها على اسوية انتهى فقد تبين من هذه التعاريف ان اثنان
 (احدهما) ان القوى الجسمية والعقلية ليست من الحقائق الانسانية
 لكونها ليست ماهية ولا ثابتة (والثاني) ان لجامع بين المرأة والرجل في
 الحقيقة الانسانية سوى كونها مثله حيوان ناطق . وبكلا الامرين .
 غدا كلام المؤلف ساقطاً لا يستحق الجواب الا من باب التوسع اقناعاً
 للعوام والزاماً للمكابرة فاقول (الوجه الاول) لا يختلف عاقلان بان القوى
 الجسمية والعقلية من المواهب الالهية غير ان اظهارها من الكون الى
 الظهور حسن التصرف بها واستعمالها يتوقف على التمرين والتعليم والعلم .
 والحس يشهد بكونها من المواهب الالهية لاننا نرى الاختلاف العظيم
 بين افراد الاشقاء من حال الصغر كما اننا نرى هذا الفرق بين الذكور
 منهم والاناث حال كونهم صغار ليس منهم من استعمل قواه بما يحدث
 فيه هذا الفرق العظيم . واذا ثبت بانها من المواهب الالهية والدليل
 الحسي قائم على كون المرأة دون الرجل بدرجات في كلا القوتين اتضح

بطلان قول المؤلف من وجهيه (الثاني) لاجرم ان المؤلف يُسلم
 بناموس الوراثة وكون لا علاقة لهذا الناموس بالترك والاستعمال البتة
 واذا لم سقطت دعواه بدليل الاختلاف الموجود بين جميع افراد
 النساء وافراد الرجال من كل امة وشعب وقبيلة وعائلة وابناء اب وام :
 فعليه اما الاعتراف بخطئه واما انكار هذا الناموس (الثالث) لو صح
 التساوي بين الفريقين في اصل الخلقة والفطرة لزم عنه التساوي بين
 افراد الناس كافة . واذا كان تدني النساء بالترك وعدم الاستعمال كما
 زعم فلا مناس من الاعتراف بلزوم التساوي بين افراد الرجال وما اخل
 ذال ، يقول هذا بل من المعال ان يوجد هذا التساوي بين شخصين اثنين
 ممن تحت الارض وفوقها لان كل انسان يدرك ويعلم ان قواه الجسمية
 والعقلية تخالف قوى غيره كما يدرك ان ذاته غير ذات غيره فالقول
 بالتساوي سفسطة باردة (واما قولكم الثاني) فباطل ايضا وجدير بان
 لا يلتفت اليه لكنني وفاء بالوعد لا اتركه عفوا بل اقول : (اولاً) ما فهمنا
 اي الاجيال الطويلة تعني هل اجيال اجداد ابناء القرو د ا جبال ابناء
 آدم : فان كانت الاولى فتلك اجيال ما اطلع على تاريخها سوى ابناء
 قرو د ها وحيث اننا من ابناء آدم فلا يعنيننا البحث في حالة نساء من ليسوا
 من نوعنا . وان كنت تعني با جبال بني آدم فما نظن انك تدعي بالاطلاع
 على تاريخ ما اطلع عليه غيرك . وعلى فرض انك اطلعت واحطت علماً

بما لم يحط به احد فكان عليك ان تبين مبدأ تلك الاجيال ودرجات
 تقلبات تلك الغلبة وزمن انتهائها في البلاد التي ظهرت بها المرأة في
 نشأتها الجديدة وما شبه ذلك مما لا يتجاهل عنه مؤلف محقق ومرشد
 مدقق . ولكن يا للأسف لم تركني من هذا اثر افي كتابك بل جئت
 بالقول المجرد كأنك اوتيت من الصدق والتصديق ما لم تؤتاه الرسل
 والانبياء الذين ما ادعوا شيئاً الا ايدوه بمعجزة او برهان الا ان قلت كفى
 بكتابك معجزة حيث اتيت فيه بما لم يأت به احد قبلك (الثاني) دعنا من
 الاجيال التي لا تاريخ لها ولا اثر في غير المخيلات الفاسدة وهلم بنا ننظر
 التواريخ الخطية والاثريّة لعنا نجد الزمان الذي كانت المرأة مساوية
 فيه للرجل ثم مبداء تفقرها واسبابه الى آخر ما يلزم : فهذه التوراة التي
 يقال ان موسى عليه السلام تلقاها عن الوحي قد ذكرت تاريخ العالم من
 حينما كانت الارض ماءً والسما بخاراً الى قرب عهد ظهور المسيح عليه
 السلام فليس فيها ما يشير لما زعمت بل شهدت لنا بان المرأة كانت ولم
 تنزل دون الرجل بدرجات : هذا يوسفوس اليهودي اول المؤرخين
 بعد موسى عليه السلام ماراً بناه ذكر شيئاً من هذا : هذا بولس افصح
 مدقق في اخبار زمانه واحواله سيما انه كان داعياً دينياً وسياسياً معاً ما
 رأينا ذكر شيئاً من هذا : هو لاء مؤرخو الاسلام الذين تتبعوا كليات
 الاخبار والحوادث وجزئياتها ماراً بنا احداً منهم ذكر شيئاً من هذا :

هو لا مؤرخوا الا قرنحاً زو لنا عن واحد منهم شيئاً مما زعمت : فاذا لم
تجدولن تجد فاذهب بنا الى اثار المصريين وعادياتهم التي صعدت تاريخها
الى ما فوق سبعة الاف سنة من عصرنا هذا فانظر في اي زمان كانت المرأة
منهم مساوية للرجل فيما قلت وفي اي جيل تدنت كما زعمت . فارنا
آثار مساواتها لنعلم منها تاريخ تدنيها هذا تاريخهم وهذه آثارهم تشهد بان
نساءهم كن مدة نيف واربعة آلاف سنة ممتعات بالحرية التامة حتى في
السياسة وولاية الملك . الوصاية على الملوك وسميت اصنام من المعبودات
باسمهن . فأين الاثار التي تشهد لهن كما شهدت لرجالهن .

ولنتر لك التاريخ الذي لا تجد فيه لمداك اثاراً ورجع بك الى احبائك
الغربيين والاماريكانيين الذين من اوائل القرن السابع عشر اعطوا
نساءهم اارية المنة الققة فاذا كرنا حسامهن في كل مملكة او امة ساوين
في القوتين الالوف . من رجالهم : كأني بك تدعي ان ثلاثة قرون غير
كافية لاسترجاع ما ساء منهن بل لا بد لذلك من قرون كقرون ترفي
اجداد (داروين) اقول يا للعجب . كيف الرجال في نحو قرن يتبدلون هذا
التبدل العجيب والنساء يقيمن ورائهم بمراحل شاسعة (الثالث) هذا
تاريخ العرب قبل الاسلام يصرح بان المرأة لم تكن ممنوعة عندهم من
استعمال قواها العقلية والجسمية البتة بدليل ما اشتهر من نساءهم لكن
تلك اللاتي يعددن بالاصابع لم يكن منهن من تساوى اهل الدرجة

الوسطى من الرجال في اي شيء كان (الرابع) ما اتارىح صدر الاسلام
فانظر الغاية التي وصل اليها افراد منهن بالقوتين والغاية التي نالها رجالهن
بالقوتين . فبعدها كان احدهم في اهلية يعبد صنما : حجر بل من
تمران جاعا كله وان استغنى صنع عوضه اصبح في الاسلام يتكلم عما في
السما والارض وينزل القرآن بما يقول . وكانت الفارس منهم في
الجاهلية لا ياتى اكثر من فارسين فصار في الاسلام : م. م. اشد
كتاب الروم والفرس . وما كانت النساء ممنوعات من استعمال
قواهن البتة : فاخبرني ما الذي ابقى النساء على نحو ما كن عايد قبل
الاسلام وما الذي صعد بالرجال الى ذلك المقام المارق للعادة حال
كون الدين واحدا والمرشد واحد والنور واحد والاقباس سبع لكل
بالسواء : هل غير الاستعداد الفطري والخلق : وهكذا في جميع
الاجيال والمواطن والامم والشعوب سيما سكان البوادي وشمالي
افريقيا والزنج الذين لا فرق بينهم بين الرجال والنساء تجد التساوي
عدما محضاً : ثم انتقل الى الوحوش والانعام والبهيم والطيور والاشجار
وبالاجمال كل ما خلق الله من الاناث تجد لا نسبة في شيء بين ذكورها
واناثها و باقل امتحان بين طفل وطفلة واي حيوان صغير وحيوانة
مثله يظهر البرهان للبيان (قال) الخواجه ابراهيم الحوراني في الوجه
(٢٧) من كتابه منهج الحكماء مانصه (السادس) ان بعض الشعوب

وقف على درجة معينة من التمدن زماناً طويلاً أو دهرًا كما ينبغي .
 فاين الارتقاء (السابع) ان بعض الشعوب بعد ان بلغت قمة العلم والحكمة
 هوى الى حضيض الجهل والغباء . فاين الترقى . اهـ . وحاصل
 القول قد اجمع العلماء على امكان مناظرة ما سوى الفسطائية لانكارهم كل
 محسوس . وهذا صاحبنا حيث جاء ينكر المحسوسات فاطالة الكلام معه
 بالاستدلال تعب وعبث فلنكتف بما تقدم (القول الثاني) قال (ان
 الناس مشبهون بكون تعليم المرأة القراءة والكتابة يجوز ام لا يجوز شرعاً)
 اهـ (اقول) اما الجاهل فيشبهه عليه واما العالم فلا يشبهه . ايه عدم
 الجواز عملاً بالحديث المتواتر الذي اخرجه الترمذي في نوادر الاصول
 ورواه غيره والمعتمد صحته خلافاً لما توهم بعض الناس بكونه موضوعاً :
 والحديث هو قوله عليه الصلاة والسلام (لا تسكنوا نساءكم الغرف ولا
 تعلموهن الكتابة وعلوهن المغزل وسورة النور) اهـ فن تدبر بفكر . لم
 حكمة تقديم الشرائع درء المفسد على جلب المنافع علم ان المنافع التي
 تحصل من تعليم النساء الكتابة لا تعادل بل لا تذكر بجانب المضار التي
 تتولد من تعليمهن واي شاهداً صدق من الواقع المحسوس وحيث ان
 الايضاح ربما يمس بالخصوصيات فلا حاجة اليه لكنني اكتفي باستلقات
 النظر الى آداب و اخلاق نساء اكثر العواصم العثمانية كالاستانة
 وازمير والاسكندرية والقاهرة وبيروت ودمشق وامثالها منذ عشرين

قال والدي وكنا نبحث عن ادق المسائل واندرها ونسئله عنها
فيقول الجواب كذا وكذا كما قال فلان في باب كذا من كتاب كذا:
ا هـ والفقيه الله حفظت القرآن العظيم في مدة ستة اشهر تلقياً من شيني
الشيخ محمود المعري رحمه الله بدون لوح ولا مصحف وعمري وقتئذ
احدى عشرة سنة: وسئلت الشيخ رشيد افندي المعصراني الدمشقي
كيف حصلت ما عندك من العلم وانت لا تقرأ حرفاً . فقال حفظت
القرآن ثم حفظت ستين متناً بالتلقي ثم سمعت من شيوخى شروحها:
فقلت له هذا فهمته لكن اطلعك على التاريخ اعجب قال وذلك بالسمع
ايضاً: فهذه امثال اضربها للذين لا يتأملون لعلمهم يعقلون : اما العلماء
والعقلاء فيعلمون هذا بدون امثال لكونه من البديهيات والمحسوسات
(القول الثالث) قال (وهل يجب تربية المرأة وتعليمها ام لا) فنقول
(الجواب نعم) لكن ليس على اطلاقه كما تدعي . اعني من وجوب تعليمها
كل مائة امرأة الرجل لتكون مثله (وان كانت لا تكون ولو لرجل الجمل في
سَم الخياط . فتعالم المرأة الواجب هو ما ينافيها وسنينه في الدائرة التي
حددها لها الشارع ورواها ائمة عنده ليس كما زخرفت وزينت مما لا
ينطبق على شرع ولا يجوز عقل . فالحق تعالى ما انزل على رسوله قوله
(اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي) والرسول عليه الصلاة
والسلام ما قال لا صحابه (ما تركت شيئاً يقربكم الى الله الا وقد امرتكم

به ولا شيئاً يبعدكم عن الله إلا وقد نهيتكم عنه) وهما قد تركا لامة حالة
 نساءها شاغرة كانتا الحيوانات ولا يصف الله الدين بالاكمال الا وقد
 جعله غير محتاج لاحد في شيء ما في زمان او مكان او حال ومن ادعى
 احتياج الشريعة الاسلامية لشيء ما في اي زمان كان او مكان فقد ضل
 ضلالاً بعيداً هذا من جهة او امر الله وامام من جهة رسوله عليه الصلاة
 والسلام فلا يتصور عقل مسلم بل لا يخطر على قلب مؤمن ان من علم
 اصحابه كل شيء حتى تخليل الاذن وآداب الاكل والشرب وقضاء
 الحاجة ولبس الخف واخبرهم بما كان وبما سيكون وما سيأتي عليهم
 وقال لهم مراراً (ان الله بعثني بتمام مكارم الاخلاق وكال محاسن الافعال)
 واشهدهم على انفسهم واتهد الله عليهم بانه بلغهم ما براء به وما أمر بتبليغه
 ويذهب عنهم تاركاً نساءهم لا يعرفن شيئاً من آداب حياتهن
 وضرورات عيشتهم وطريق معرفة دينهن واحوال دنياهن وما هن وما
 عليهن حاشا يبدان استخراج الدر من البحر يحتاج لبراءه ونظر من
 طلب الجوهر من معادنه وجدده ومن طلب الشهد من العقرب لسعه ومن
 طلب العنب من العوسج خاب ومن جهله يقول لا شهدني الكون ولا
 جوهر ولا عنب ان هذا شيء عجاب وحيث قدمنا في الفصل الثالث
 من البحث الثاني ما روينا عن الامام الغزالي رحمه الله مما يتعلق في آداب
 المرأة وترتيبها فاندكرهنا ما لم نذكره (الاول) يدرك كل ذي لب ان

قوله عليه الصلاة والسلام (علموهن المغزل وسورة النور) ليس المراد به
الحصر بالمغزل وهذه السورة بل اشارة الى تعليمها الصنائع التي يمكنها
الاشتغال بها في بيتها وبها ضرورة لها ومساعدة لرجلها ولكون هذه
السورة مشتملة على اكثر الاحكام الواجب على المرأة معرفتها: وعليه
اقول (اولاً) لا ينبغي على احد ان هذه الاعمال كثيرة جداً مع مناسبة
بينها وبين خلقه المرأة وفطرتها وسهولة العمل بها ونظافتها وعدم تعطيلها
لواشغالها عن زوجها واولادها وبيتها وان منها ما تروى فائده على اعظم
اعمال الرجال كالنقش والتطريز بالقصب واسلاك الذهب والفضة
والخياطة ونسج الابرة وما شبه ذلك . فاي حاجة لها ونفع للشعب بان
تترك هذه الاعمال التي بينها وبينها كل التناسب وتصبح نجاة كور
الحداد وتحت مطارق المدافع او على سقالة المعمارى او تجاه طاولة التشريح
او ابيق التحليل او على صواري البوارج او في مصاف الجيوش معرضة
لكل لقاء وبلاء جعلها الله في غناء عند وكفاها في عيشها بما ياسب
خلقها وخلقته . ولعمري وما اقول الا الحق انك يا حضرة المؤلف لمن
اشد الناس عداوة للنساء وبغضا لهن . لكنك عرفت . لامة ضمائرهن
وصفاء قلوبهن وحسن ظنهن قدسست لهن السم في الدسم واتيتهن من
حيث يحسبك صديقاً ناصحاً وخلاً وفياً ومحباً أميناً وهن لا يشعرن ان
نصحتك هذا لهن كمثل من يحسن لشاة آمنة في مراحمها مطانة في سراحها

بان تترك راعيها وتفارق مرياحها وتقارف حملاتها وتعدو لمراعي الذئاب
 او مسابقة الغزلان في ارض ذات اخاديد فلا تكاد تغبر اظلالها او
 يمتليء شديقها الا وقد اختطفها ذئب او اندق عنقها في اخدود : ان الله
 ورسوله امر المرأة بلزوم بيتها وكفها الرجل القيام بحقوقها ولعنا المترجلة .
 وانت تأمرها بالترجل والتبرج والخروج في مصاف الرجال : رفع الله عن
 اعطافها اللطيفة اثقال الكد والكسب وخافها مزرعة لانبات الزرع
 وانت تكلفها حمل الاحمال وجرا لاثقال وتعقيم المزرعة واضعاف
 المنبت وافساد الحرث والنسل : رسولها الصادق الامين ارشدها
 للاعمال الاثقة بما المناسبة لجسمها الملائمة لخلقها الغير المضرة لها ولا
 المعطلة لما خلقت له وانت تحرضها على مالا طاقة لها به الكاسر لخصرها
 القاعد بقوامها المذبل لوردها المضني للطيف جسمها المودي بحياتها :
 فلعمرا الحق ما انت لمن بالولي الجسيم ولا الآخذ بهن نحو المنهج القويم :
 قسم الله جل وعلا امور المعيشة بين خلقه ورفع بعضهم فوق بعض تعميما
 لكونه . وسخر بعضا لبعض اثقانا لصنعه . تلك حكمته البالغة . وانت
 تريد التعميم كأنك اعلم من الله بصالح خلقه ومصالح كونه واعظم منه
 حكمة وخبرا . ان هذا العجيب : ثم اذا فرضنا تجوز محالك واشتغال النساء
 باعمال الرجال فهل تكلفهن القيام باعمالهن الخاصة بهن ايضا ام توجد لها
 خلقا آخر (فتبارك الله احسن الخالقين) تنزل مرة وتوكل في اعمال الدار

وإدارة الأولاد وانظر ما يكون واجعله ملحقاً لكتابك (الثاني) ان قوله
 عليه الصلاة والسلام (وعلموهن سورة النور) اشارة الى تعليمهن ما اوجب
 الله عليهن مما جاء في هذه السورة من الحجاب ومحافضة العرض وعدم
 التبرج وعدم مخالطة الرجال وستر الزينة عن الاجانب الى آخر ما فيها
 مما لا حاجة لهن باكثر منه وقد فصل الفقهاء ذلك وبينوا ما تفرع عن
 الالفاظ من المعاني بما لا حاجة فوقيه لفلسفة احد (الثالث) قال الله تعالى
 في آخر سورة التوبة وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من
 كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم
 لعلهم يحذرون) قد اشبع الفخر رحمه الله الكلام في تفسير هذه الآية
 الى ان قال (المسئلة الرابعة) دلت الآية على انه يجب ان يكون المقصود
 من التفقه والتعلم دعوة الخلق الى الحق وارشادهم الى الدين القويم
 والصراط المستقيم لان الآية تدل على ان الله امرهم بالتفقه في الدين
 لاجل انهم اذا رجعوا الى قومهم انذروهم بالدين الحق واولئك يحذرون
 الجمل والمعصية ويرغبون في قبول الدين فكل من تفقه وتعلم لهذا
 الغرض كان على المنهج القويم والصراط المستقيم ومن عدل عنه وطلب
 الدنيا بالدين كان من الاخسرين اعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة
 الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا) اهـ (الرابع) في الجامع الصغير عن
 الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (طلب العلم فريضة على كل مسلم

ووضع العلم عند غير اهله كقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب) اهـ
 (قلت) والمتداول على السن الناس بل بعض العلماء ان الحديث (طلب
 العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) فكنت استغرب هذا الايجاب على
 المسلمة لان الطالب ربما اخرج للسفر من بلد الى بلد والاقامة في دور العلم
 حيث لا يجد الغريب غيرها وامثال هذه الاحوال المحظورة على النساء
 حتى رأيت هذا الحديث وبعده حديثان اول كل منهما كقول هذا
 وتماه بلفظ غير الآخرين وليس في واحد منهما ذكر للمسلمة البتة فقلت
 ان هذه الاضافة من تحريف المحرفين . وصاحب الجامع رحمه الله اخرج
 الاول عن ابن ماجة عن انس رضي الله عنه والثاني والثالث عن ابن
 عبد البر عن انس ايضاً (الخامس) قال الله تعالى في سورة الزخرف (اَمْ
 يَظُنُّونَ رَحْمَةً رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا
 بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرَ يَا قَالَ الْفَخْرُ رَحْمَةً
 اللَّهِ) المراد انا وبقينا هذا التفاوت بين العباد في القوة والضعف والعلم
 والجهل والحقاقة والبلاهة والشهرة والخلو وانما فعلنا ذلك لانا لو
 سوينا بينهم في كل هذه الاحوال لم يخدم احدٌ احدًا ولم يصرا احد منهم
 مسخرًا لغيره وحيث يفضي ذلك الى خراب العالم وفساد نظام الدنيا
 انتهى (السادس) قال الامام الشعراني قدس الله روحه في الكبريت
 الاحمر قال الشيخ الاكبر محي الدين بن العربي رضي الله عنه (لا دم على

النساء درجة ولريم على عيسى درجة لا على الرجال فالدرجة لم تزل باقية
 فمات مساواة اه فهذا كلام الله وكلام رسوله وكلام ورثة انبيائه وامناء
 دينه الراسخون في العلم الذين علمهم الله تأويل كلامه وفهم كلام رسوله .
 والمؤلف قائم بمخالفتهم فمن جهة يزعم ان المرأة لم تخالف الرجل في شيء
 من الحقائق الانسانية . ومن جهة يدعي وجوب تعليمها كل ما ينبغي
 ان يتعلمه الرجل ثم يُسمح لها باختيار ما يوافق ذوقها كاصول الحقائق
 العلمية (كذا) والجغرافية وتاريخ الامم وعلم الهيئة والعلوم الطبيعية .
 وان تعرف آداب علاقتها مع الناس الى اخر ما نصبه لمن في هذا الباب
 من المصائد والمكائد لكنني عجبت من عدم تعرضه فيما ذكر اشيء من
 علوم الدين والآداب والاخلاق . ولا عجب حيث مقاصده ابعاده عن
 عنها فكيف يأمرهن بالالتفات اليها . لكنني ابشره بانهن اذا تركن
 وذوقهن فلا يؤثرن على آداب علاقتهم مع الناس شيئاً واذا لم يصدقني
 فليبدأ وينتجح الباب ويمجرب وهو الواجب عليه عملاً بقاعدة الارتداد
 والوعظ بالعمل قبل القول (السابع) عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من طلب العلم ليحاري به العلماء او
 ليحاري به السفهاء او يصرف به وجوه الناس اليه ادخله الله النار) اه عن
 كشف الغمة (الثامن) عن معاوية رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (ما اكتسب مكتسب مثل فضل علم يهدي صاحبه

الى هدى ويرده عن ردى وما استقام دين عبد حتى يستقيم عمله) اه
 عن كشف الغمة (التاسع) وعنه عليه الصلاة والسلام (مثل ما بعثني الله
 به من الهدى والعلم كمثل غيث اصاب ارضا فكانت منها طائفة طيبة
 قبلت الماء وانبتت الكلاء والعشب الكثير وكان منها اجادب امسكت
 الماء فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا واصاب طائفة اخرى
 منها هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاء. فذلك مثل من فقه في دين
 الله تعالى ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم. ومثل من لم يرفع بذلك رأسا
 ولم يقبل هدى الله الذي ارسلت به) اه عن كشف الغمة (العاشر) قال
 الامام الغزالي رحمه الله في الادب السابع من الباب الثالث من كتاب
 النكاح في الاحياء ما نصه (ان يتعلم المتزوج من علم الحيض واحكامه ما
 يحترز به الاحتراز الواجب ويعلم زوجته احكام الصلاة وما يقضى منها
 في الحيض وما لا يقضى فانه امر بان يقيها النار بقوله تعالى (قوا انفسكم
 واهليكم نارا) فعليه ان يلقيها اعتقاد اهل السنة ويزيل عن قلبها
 كل بدعة ان استمت اليها ويخوفها في الله ان تساهلت في امر الدين)
 الى ان قال (فان كان الرجل قائما بتعليمها فليس لها الخروج لسؤل
 العلماء وان قصر علم الرجل ولكن ناب عنها في السؤال فاخبرها بجواب
 المفتي فليس لها الخروج فان لم يكن ذلك فلها الخروج للسؤل بل عليها ذلك
 ويعصى الرجل بمنعها. ومهما تعلمت ما هو من الفرائض عليها فليس لها

ان تخرج الى مجلس ذكر ولا الى تعلم فضل الا برضاه . ومهما اهملت
 المرأة حكماً من احكام الحيض والاستحاضة ولم يعلمها الرجل خرج
 الرجل معها وشاركها في الاثم) انتهى فهذه عشرة شواهد كوامل
 اتيتك بها بكل منها نقض ما برمت وحل ما عقدت ولا يهمني ان
 راق منها شي في عينك او لم يرق او طاب في ذوقك او لم يطب .
 فانا على اتباع امر الله واراد اخواني والوقوف عند نهيه (القول
 الرابع) قال المؤلف (وعلى من يتولى تربية المرأة ان يادرها
 من بداية صباها بتعويدها على حب الفضائل التي تكمل بها النفس
 الانسانية في ذاتها والفضائل التي لها اثر في معاملة الاهل وحفظ نظام
 القرابة والفضائل التي يظهر اثرها في نظام الامة حتى تكون تلك
 الفضائل جميعها ملكات راسخة في نفسها ولا يتم له ذلك الا بالارشاد
 القوي والقذوة الصالحة . هذه هي التربية التي اتمنى ان تحمل عليها المرأة
 المصرية ذكرتها بالاجمال وهي مفصلة في المؤلفات المختصة لها في كل
 اللغات . ولا اظن ان المرأة بدون هذه التربية يمكنها ان تقوم بوظيفتها
 في الهيئة الاجتماعية وفي العائلة) اهـ (فاقول) (اولاً) اعيد ما
 قلت انفا انني ما اراك تذكر في نصائحك ومواعظك شيئاً من تعاليم
 الدين وفضائله وادابه وواجب البيت والاولاد وحقوق الزوج فهل لا
 تريد ان تكون المرأة المصرية على شيء من هذا . هكذا اراك . فليعلمن

ما وراء نصحك ومواعظك (ثانياً) نسامحهن أ طاعة لأمرك بواجباتهن
 الدينية ونقوم عنهن باشغال البيت وتربية الاولاد ولكن من اين
 للسواد الاعظم من الرجال ما يصرفون على بناتهم في سبيل تعليمهن
 هذه الفضائل التي لانعم ممن يتعلمنها . فهل انت تريد بقولك (المرأة
 المصرية) افراد آمن بنات الامراء . ام تريد كل امرأة فان كان ~~الرجل~~
 فما انصفت . وان كان الثاني فلقد كلفت المصريين بما ليس في
 طاقتهم ووسعهم والله اعلم بمرادك (ثالثاً) نعم ما قلت ان القول لا يفيد
 ما لم ترافقه القدوة فهل سبق قولك هذا فعل منك ام لا . فان كان
 قد سبق فابشرباً ثير قولك . والا فكان عليك ان تفعل قبلما تقول لئلا
 يقال عنك انك من الذين يأمرون الناس بالبر وينسون انفسهم (رابعاً)
 لا يخفالك ان الناقص لا يكمل غيره . والفضائل التي طلبت وتمنيت
 اتصاف المرأة المصرية بهما ما اخالك تجدها باقل القليل من الرجال
 فمن الذي ياترى يبلغك امانيك بايصال نساء امة الى ما تريد فلو
 اخلصت النية وصدقت النصح لقمتم بتربية رجال غير الرجال
 الذين ملأت كتابك من الطعن بهم والتحامل عليهم حتى تبلغهم
 درجة الكمال التي تصورتها بنفسك فتحصل بهم على امانيك :
 واما كون تلك الفضائل مفصلة في المؤلفات . فنعم اما المفصلة في
 كتب علماء لغتنا فما رأينا منها شيئاً ينطبق على مبادئك . والذي

رأيناه ونقلناه يعرفه أكثر مخدرات نساءنا فلسنا باحتياج الى
 ارشادك واما المفصل في كذب لغات غيرنا . فذلك الذي يستغيث منه
 عقلاء هم ويصيحون من بلأءه . وهو الذي تولد عنه . ما فصله وبينه جناب
 الفاضل الاديب محرر مجلة الحياة في مقالاته . وهو الذي قرأه ودرسه
 وتخلق به من تراهن راقيات لماية مقصدك من درجات الكمال فصرن
 يخرجن مع رجالهن ووحدهن للسياحة في البلاد والتزه في المنتزهات
 والتفكه في المجتمعات كاسيات عاريات . جامحات سائبات . يغدين
 خامصات ويعدن باطنات . يذهبن محمولات فيرجعن حاملات .
 ولربما وجدت ماجريات كمالهن قد ملئت سجلات البوليس ولاقذى
 باعين رجالهن من ذلك لان قانون فضائل التمدن اسقط عنهن التكليف
 فمثل هذه الفضائل فليدع الداعون : واما ظنك المذكور فلاريب
 انه او هن . من بيت العنكبوت لانا نقول اما اللاتي تدعون وهن يدعين
 انهن قائمات بوظائفهن في الهيئة الاجتماعية فما نرى فيما نرى ولا نسمع
 فيما نسمع ولا نقراء عن عقلاء رجالهن فيما نقراء عن كمالهن وفضائلهن الا نحو
 ما اشرنا اليه آنفاً الا النادر الذي لا حكم له : وكفى باحصاء ما يلتقط
 البوليس منهن عن الطرقات سكارى وما تحويه بيوت اللقطاء دليلاً على
 كمالهن وقيامهن بوظائفهن في الهيئة الاجتماعية : نعم لاخطاء بتسمية
 هدهم الاخلاق والاعمال ووظائفهم . لان نظام الكون لا يتم بدونها . لكن

كل ذي عقل ودين يقدس المسلمات المصريات وغيرهن عن القيام
بمثل هذه الوظائف: واما اللاقي فمن حقاً بوظائفهن العائلية فالله تعالى
عصمهن ولا يزال عاصمهن بفضل ما يترين عليه في خدورهن من الكمال
الممكن ولو خيرتهن بين الموت والخروج الى مجتمع الاحياء الذي تدعوهن
اليه لاجنبك باختيار الموت وراء الستار دون الخروج الى هذا العار
الذي مابعده الا النار وشنوب العزيز الجبار. وما اخالك والله غالب
على امره تقرين بزخرف قولك عن الخبر الوهمي الذي تزعم حصوله
لاوطانهم باضاعة ناموسهن ودينهن وعرضهن سيماوهن ينظرون
ويسمعن بما حذر لاوطان من هن على هذه التعاليم المشوثة: نعم لا
ينكرن عليك فائدتين اثنتين حصلتا عن تلك التعاليم (احدها) كثرة
الحانات وتفاق المسكرات وكثرة دور الفسق ومجامع الفجور وامثالهما
نمت به تروية حكوماتهن وراجت به بعض الصنائع الخبيثة (وثانيها)
تكثير ابناء الزناء الذين ضاقت عنهم بيوت اليتام وندني الموالي الذي
اصبح وزراء ابلاد يشكون منه عاناً على روس الاشهاد ثم حيث
انك لانكابر يكون آداب وعوائد واخلاق الشعوب الاوربية
والاماريكية مختلفة اختلافاً لا يمكن التوفيق بين فريقين منها. فليت
شعري باع اي منها تارنا وميزان اي منها الراجح عندك: كأني
اسمعك تقول حيث ان الكل متفقون على التبرج وخلع العذار فأين

شتم فاتبعوا فالمقصود واحد (القول الخامس) زعم ان جهل المرأة
 حملها على تسليم اموالها الى قريب او اجنبي وان تضع ختمها على حساب
 او مستندا و عقد تجهل موضوعه فتجرد الواحدة منهم عن حقوقها
 بتزوير او غش . الى اخر ما قال (فاقول) (اولاً) لا تنكر وقوع
 الغش والتزوير والخداع من بعض الازواج والاولياء والوكلاء سيما
 في هذا الزمان الذي فشى فيه داء قاعدة (الغاية تبرر الوسيلة) لكننا
 لانسلم بالتعليل الذي علله وحصر السبب في جهل المرأة والحكم
 بامتناع وقوعه اذ لم تكن المرأة جاهلة . بل هذا تعليل مغالطة وتمويه
 وفساده بديهي باقل تأمل . لكن التعليل الصحيح والسبب الوحيد هو
 نبذ الدين الصحيح وآدابه الفاضلة و اخلاقه الطاهرة . لان نفوذ احكام
 الدين على العقول والقلوب بساطتانه الخاص فقط لا يحتاج لسيف ولا
 لسوط بل يستعمل على التمسك بالدين وآدابه اتيان غش او تزوير او
 خيانة مع اي من كان من الناس ولو كان الداعية بخلاف المنسوخ من
 الدين والمتستر به اتفاقاً فهذا لا يجدي في قلبه واطاع ولا في نفسه زاجراً
 عند ارتكاب كل ما فيه جرم مغرم او دفع مغرم سيما ان كان التمدن الكاذب
 جرده من الحياء وعصمته الوظيفة او الرتبة من سيطرة الحكومة . وغاية
 ما يجدي في نفسه اما الخوف من الحكومة واما الحياء من الناس . وبكلا
 الأمرين قل ما يقع اليقظ الشاطر الماهر المتنبه . والدليل محسوس

لا مكابرة بانكاره (ثانياً) لو صح هذا التعليل لتتج عنه الحكم بجهل
 اعرق الحكومات تمدنا واوسع التجار علماً . لانا لو تتبعنا حوادث
 التزوير والغش والخداع والخيانة التي تقع على النساء الجاهلات في مدة
 سنة والتي تقع على الحكومات والتجار وارباب الشراكات العمومية
 والخصوصية لوجدنا التي تقع على النساء بنسبة واحد من مئة او الف مما
 يقع على غيرهن بل لانسبة البتة بين ماهية كل منها : فاي نسبة بين من
 اختلس من امرأة ما ألف ذهب مثلاً وبين من اختلسوا اموال خليج
 بناما . او اي نسبة بين اعظم حادثة وقعت على النساء وبين حادثة
 دريفوس . فهذا بنك انك ليرة قد اعجزته الحيل مع مزوري اوراقه .
 والدليل العجيب هو انك لا تسمع عند سكان البوادي والصحاري
 للغش والتزوير ذكر ابل لا يخطر لهم على بال وكلما قربت لجهة الحضارة
 ازدادت في انفق رائحة النتن حتى اذا بلغت اعظم البلاد حضارة
 شعرت بتناهي الرائحة نتناً . فلو صح ذلك التعليل لازم ان يكون الحال
 بالعكس لا محالة (ثالثاً) على فرض صحة هذا التعليل فالذي جئت
 تفلسف به قد فرغت الشريعة منه وشيدت للفلاص منه حصوناً
 حصينة كافلة بتأمين من يلجأ اليها . لكن الناس لما نبذوها وغضوا
 الطرف عنها قاموا يلتمسون بيوتاً كنسج العنكبوت كبيوتك هذه :
 فاعلم ان الشارع الذي لا ريب ولا شك انه اوسع منك علماً واشد شفقة

ورحمة بعباده قد نظر للرعية والرضيع كما نظر للشيخ والشيخة ومن
 بينهما في العمر والعقل والرشد (فاولا) اوجب على امناء الامة
 ورعاتها ان لا يسموا اموال القاصر والعاجز وغير الرشيد وامورهم لمن لم
 يكن متصفا بالصفات التي بينها لهم (وثانيا) يبين لهم الصفات اللازمة
 لمن يولون اعمال الناس عموما والمذكورين خصوصا (وثالثا) يبين
 لاولئك العمال ما يجوز لهم اخذ موما لا يجوز (رابعا) يبين للحكام
 وللرعاة ما وراء اهلهم وتجاهلهم في ذلك من العتاب والعذاب كما يبين
 مثله لاولئك العمال ان خالفوا شرعه وقانونه : واما المرأة العاقلة
 الراشدة فاطلق لها التصرف في اموالها كما اطلقه للرجل لكنه حظر عليها
 تسليم اموالها واعمالها لمن لم يكن متصفا بالصفات التي بينها للحكام
 والرعاة وهذا الحظر واقع على الرجل ذاته ايضا قال الله تعالى
 (ولا تركنوا الى الذين ظلموا) وقال تعالى (ولا تؤثروا السفهاء
 اموالكم التي جعل الله لكم قياما) اما اذا هي تعمدت اضاعة اموالها
 وحقوقها بتسليمها لغير امين فهذا لا علاقة بينه وبين العلم كما ان
 هذا بعينه واقع عند بعض اداسهم الرجال وبعض الحكومات : وحاصل
 القول ان الشارع ما ختم الكون بهذه الشريعة القراء وقد تركها محتاجة
 لفاسفة انسان ربما كانت امورها الذاتية على اوسع ابواب الخلل بل جعلها
 تامة كافلة لكل زمان ومكان وانسان . وقد تقدم ما فيه الكفاية لمن

يُرد الحق (القول السادس) زعم (ان التكليف الشرعية دلته على ان المرأة وُهِبت من العقل ما وُهب الرجل وان المسلمين يقولون ان النساء ربات الخدور يعمرن المنازل ووظيفتهن تنتهي عند عتبة باب البيت . وان هذا قول من يعيش في عالم الخيال وضرب بينه وبين الحقيقة بحجاب . وان لو تبصر المسلمون لعلوا ان اعفاء المرأة من اول واجب عليها وهو التأهل لكسب ضروريات هذه الحياة بنفسها هو السبب الذي جر ضياع حقوقها) الى اخر ما قال (فاقول) اما (الجملة الاولى) التي زينها له الهوى فاقتراها على الشرع والشرع بري منها فان اراد بها المرأة المسلمة فقط فالجواب عنها تقدم غير مرة وفي الجواب عن قوله الاول في هذا البحث كفاية . وان اراد بها مطلق النساء فهذه دعوى باطلة لان اكثر الشرائع غير الالهية وشرعية التوراة ليس فيها على النساء من التكليف ما دل على انها وُهِبت جزء من العقل فضاضاً عن نصف عقل وما كنت ارى لزوماً للجواب عن هذه الجملة لان معناها تقدم قبلاً في بحث المساواة ولكنني اجبت عنها اظهاراً بفضل المؤلف وسعة اطلاعه على الشرائع (واما الجملة الثانية) فهذا اقتراء ايضاً على المسلمين وانكار للشرع فالمسلمون ما قالوا هذا من عند انفسهم بل الشارع قاله وامر به . وقد تقدم بعض البيان وسياً في ان شاء الله في الكلام على الحجاب وهم بنعمة ربهم

وبركة شريعتهم عائشون في عالم يقظة وحقيقة لا ضرر ولا بأس عليهم
الامن مع الافاعي المناسبة بينهم ثوب الانتساب اليهم او تحت حماية
المتسلطين عليهم (واما الجملة الثالثة) فهذه ايضا من جملة
منكراته لما جاء في الشرع الذي يدعي التمسك فيه وقد ملاً كتابه من
الاقتراء عليه ومخالفته. وحيث تقدم الجواب عنها في فصل المهر والنفقة
فلا حاجة للتكرير كما لا حاجة للرجوع الى ما كرره واعاده ههنا لانهما
صنعة من مخترعات ارباب هذا الفن الذين يغالطون العوام بتكرير
الكلام (القول السابع) قال (ان اختلاف التربية بين الرجل والمرأة
يوجب وقوع التنافر ودوام الخصام بينهما) (فاقول) ان هذا كلام مسلم
لا يخالفك فيه. وكيف تنكره وقد امرنا الله به وبينه ثانياً عاياه الصلاة
والسلام وسند كرماء جاء بحقه في الله بل الذي يلي هذا بل اي ذي عقل
ينكره والمحس شادديه. الم تعلم ان عقلائنا اوجسوا خيفة من تعليم
ابناءهم في المكاتب والمدارس المنسدة لاخلاقهم الدينية وآدابها
متوقفة على الاتقان، ينظم وبين التدرجات المزمينات البلاتي سيكن
ازواجاً لهم. كما انهم على وجل باسئع باذو الدين والادب من
ابناءهم الذين سيديرون ازواجاً بالبنات سلبت بعض المكاتب
والمدارس ويدتقلا يدانهم في تخريب الحياء والحيانة اما مشر
المقارن من الرجال والنساء فانهم في امن وامان مما ذكرت. لان

المرئي واحد والاداب متقاربة والاخلاق متوافقة فكن من امرهم في
 اطمئنان (القول الثامن) قال (جاء في القصص الدينية المسطورة في
 الكتب السماوية ان الله خلق حواء من ضلع آدم . وفيه على ما اظن رمز
 لطيف الى ان الرجل والمرأة يكونان مجموعاً واحداً لا يتم الا باتحادهما)
 الى اخره (فاقول) اما قولك (في الكتب) بصيغة الجمع فهذا
 غير الصحيح لان هذا النبأ بهذا الانمظما جاء الا في السفر الاول من
 اسفار التوراة وعنه ورد في الانجيل الثلاثة : واما الرمز الذي ظننته
 فهذا ليس من عندياتك بل هو مذهب المسيحيين الذي يعلمه ابناء مكاتبهم
 وعاليه بني منع الطلاق ومنع تعدد الزوجات . ونحن لانجد لك
 باستحسانه والاخذ به او بانكاره ورده فانت حري ذلك . واما اهل
 ذلك الكتاب والذي جاءهم به فانهم بافهمرا منه هذا الماني البتة بل
 فهموه دايلاً على تغير الراء بتدليل ان البز لا يكون . او ياتاكل
 وبدليل مشروعية تعدد الزوجات . منهم . وبدليل سقموا اكثر
 التكاليف الدينية منها فلهذه حقيقة المسئلة عند اهل التوراة واهل
 الانجيل التي جاء بها اجنادهم . واذ ان حقيقتنا عندنا بشر
 المسلمين . فالقرآن العظيم ما عين هذا الذين اثبتوا في آيات
 (وجعل منها زوجتها) وقال في اول سورة النساء (يا ايها الناس اتقوا
 ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبش منها)

رجالاً كثيراً ونساءً) لكن الحديث الشريف أشار إلى التعيين . وأما علماءنا فممن أحد منهم ذهب لهذا الرأي الباطل البتة بل استدلوأمنه على نقصها وسقوطها اخذاً بالكتاب والحديث ليس ظناً من عند أنفسهم . ولذا كرر ما قالوا في تفسير الآية وما جاء في الحديث (قال الفخر رحمه الله) فان قيل لم لم يقل (وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً كثيراً) ولم خصص وصف الكثرة بالرجال دون النساء . قلنا السبب فيه والله أعلم ان شهرة الرجال اتم فكانت كثرتهم اظهر فلا جرم خصوا بوصف الكثرة وهذا كالتنبية على ان اللائق بحال الرجال الاشتهار والخروج والبروز واللائق بحق النساء الاختفاء والخلول . واجمع المسلمون على ان المراد بالنفس الواحدة في الآية هو آدم عليه السلام وان المراد من هذا الزوج هو حواء وفي كون حواء مخلوقة من آدم قولان (الاول) وهو الذي عليه الاكثرون انه المخلوق اذ آدم القى عليه النوم ثم خلق حواء من ذراع من ايماعه اليسرى واحتجوا عليه بقول النبي عليه الصلاة والسلام (ان المرأة ذئبة من ذئب اعرج فان ذئبت تقيمها كسرتها وان تركتها وفي اعرج اتيته بها) انتهى (افاقول) ان هذا الحديث اخرجاه صاحب الصحاح على صيغ (الاولى) اخرجها ابن حبان عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان المرأة خلقت من ضلع فان اقتتها كسرتها فدارها تمشي بها) (الثانية) اخرجها البخاري

ومسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول صلى الله عليه وسلم
 (استوصوا بالنساء خيراً فان المرأة خلقت من ضلع وان اعوج ما في
 الضلع اعلاه فان ذهبت تقيم كسرتة وان تركته لم يزل اعوج
 فاستوصوا بالنساء) (الثالثة) رواية ثانية لمسلم وهي (ان المرأة خلقت
 من ضلع لن تستقيم لك على طريقة فان استمعت بها استمعت بها وفيها
 عوج وان ذهبت نزيها كسرتها وكسرها طلاقها) فهذه اربع روايات
 تصرح بان المرأة معوجة بالفطرة ومخلوقة للاستمتاع وغير قابلة لتقويم
 وان اعوج ما فيها راسها الذي هو موضع العقل والمشاعر وكل خير فاي
 سعي اخيب من السعي في تقويم مالا يقوم او تبديل خلق الله (فطرة
 الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله) فالله تعالى يقول لا تبديل
 لما خلقت ورسوله الذي لا ينطق عن الهوى يقول (لن تستقيم لك على
 طريقة) وانتم يا عباد الله تدعونهم لتحاولون نفي الثابت وانكار الحسوس
 وتأويل الصريح مظهرين التمسك بالكتاب والسنة لتقولوا هذا من
 عند الله وما هو من عند الله فلا حول ولا قوة الا بالله (القول التاسع)
 قال جناب المؤلف الفاضل زيد فضله ودام قدوه لآخوانه وحزبه ما
 نصه بحرفه ولفظه (نرى نساءنا يمدحن رجالاً لا يقبل رجل شريفان
 يمدحهم يده ليصافحهم ويكرهن اخريين ممن نعتبر وجودهم شرفاً لنا .
 ذلك لان المرأة الجاهلة تحكم على الرجل بقدر عقلها . فاحسن رجل

عندها هو من يلاعب طول النهار وطول الليل ويكون عنده مال لا
يفنى لقضاء ما تشتهيه من الملابس والحلي والحلوى . وابتغى الرجال
عندها من يقضي اوقاته في الاشتغال في مكتبه (اه) (فاقول) اما
كون هذا خلق النساء وطبعهن العالب عليهن فهذا لا خلاف فيه .
واما كون منشأ الجهل فهذا باطل مردود بدلائل الحس حيث لو كان
الحال كما زعم الزم ان لا ترى اورية ولا اماريكانية ذات بعل فضلاً
عن ان تراها ذات اخدان فلا ادري لماذا تتدنى مواليد فرانس سنة
سنة كما اعانه رئيس خارجتها في مجلس ندوتها . أم من العلم الذي زهد
نساءها بالرجال ام من الحرية التي اشغلت كلاً بمن يهوى : لكن التعليل
الصحيح هو التربية الاصلية على الدين وآدابه . وامل عقلاء المصريين
ياخذون ابغى موبخة من كلام المؤلف ويتدبرون ما وراء مخالطة
النساء للرجال . فقل لي يا جناب الفاضل كيف يتصور العقل ان
يمدح انسان انساناً او يذمه وهو لم يكن رى منه او سمع عنه ما يفيد المدح
او الذم فهذا محال . فاذات بكونه محالاً فاسمح لي بان اسئلك هل ما
قلته عن نساءكم واقع وحق أم اقترأ عليهن . فان قلت نعم واقع . فاقول
من اين علم ان زيدا من الرجال الذين يلاعبون المرأة طول النهار
والليل ويقدمون لها كل ما تشتهي فاخذن بمدحه على مسمعكم
الشريف ومن اين علم ان عمرو يقضي اوقاته في مكتبه فاشهرن بنضه

لديكم . فافتكر قبل الجواب تعست العبارة : اما ان سئلتني عن نساء الشرق فاقول لك وكل مسلم شرقي معي ان آداب مساكن الشرق واخلاقهن تمنع احداهن مما كانت دنية من امتداح اي رجل كان ولو بين اترابها فضلا عن مسامع زوجها او محارمها كيلا يظن بها سوء . حتى من المحال ان تمدح زوجها بمثل هذه الصفات . نعم تمدح زوجها او احد محارمها او تذمه من جهة كرمه او بمخله او حسن اخلاقه او سوءها . ويندره من تنقل صريحا عن جاريتها او احداهل قرابتها ذم رجل اجنبي عنها او مدحه من جهة كرمه او بمخله او اخلاقه فضلا عن التكلم باخلاقه من جهة العشرة والملاعبة فهذا كلام لو صرحت بها احد مومسات الشرق لخذنها عن غير ما لقيت منه اعظم شر غيرة منه . فهذا ما نحن عليه والله الحمد فنيثا لكم بما اتاكم التمدن من تعطير مجالسكم مع نساكنكم باحاديث هكذا بالناظها التي نظمتم في عقد كتابك : والى ههنا انتهى ما رأيت لزوم التنبيه عليه من اقوال المؤلف الفاضل في هذا الفصل : واما ما قاله بعد ذلك عن تربية الاولاد ووراثة الاخلاق فسيأتي الجواب عنه في فصل مخصوص ان شاء الله : واما ما رجعت الى تكريره فيما يازم تعليمه للنساء فقد تقدم البحث فيه فالرجوع اليه عبث : واما خاتمة اقواله بان تربية العقل والاخلاق تصون المرأة ولا يصونها الجهل فهذه حقيقة لا خلاف فيها لكن الخلاف في صورة التربية .

وما هيتهافهو يجعلها بما لا يجتمع معها الدين والعفة والحياء ونحن نبنيها
على اصول الشرع وقانون العفة ومذهب الحياء وقدوتنا فيه الزوجات
الطاهرات ونساء الساف المصالحات . والنرق بيننا بعيد (فريق في
الجنة وفريق في السعير)

(فصل فيما جاء بحق الازواج والاباء والابناء وفيه فروع)
انا بحثنا في مسئلة تعليم المرأة وما يتعلق به جرياً مع مؤلف كتاب
تحرير المرأة على ترتيبه . الا ان لدينا اصولاً كان يلزم تقديمها عليه
ولثلا ينقطع السياق اخرت ايرادها حتى انتهيت من الكلام معه . وها
انا بعون الله وعنايته اتكلم على الاصول المذكورة بالترتيب وبالله الوفيق
(مقدمة) من ذا الذي من الناس لا يدرك افتقاره الى استاذ مرشد كامل
يرتده لموارد الخير ويصده عن مصادر الترو ويشعر باحتياجه الى عقل
نوراني يهديه لاسرار شريعة اِلمية سمحاء زكية مسندة الى كتاب حق
وحديث صدق : نعم لا ينكل عن هذا الاحق ختم الله على قلبه
وجعل على بصره غشاوة : فاذا توفق ذلك الانسان المدرك السعيد
لهذين المرشدين الكاملين اعني بهما الاستاذ الكامل والعقل النوراني
نظر بعين البصيرة لسماء الشريعة فرأى ان القاهر فوق عباده الحاكم
المطلق المالك الذي لا يسئل عما يفعل ما اختار لعباده شيئاً ما اختاره
لذاته العلية . قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني ما

اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون ان الله هو الرزاق ذو القوة
 المتين) وقال تعالى (ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم
 الجنة) فهو جل وعلا ما اختار لذاته العلية تكليف عباده عبادته
 والجهاد في سبيله مجاناً ولا كافهم اتفاقاً واموالهم الحاصلة ائيم من خزائن
 فضله بدون عوض . بل جعل لكل جزاءً واكل اجرًا ولكل عوضاً منها
 العاجل كالرزق والعافية وسائر النعم الدنيوية التي لا تحصى ومنها
 الآجل في الآخرة مما لا عين رأت ولا خطر على قلب بشر: فيا للعجب من
 عاقل يدرك هذا السر الالهي ولا يرى وجوب مثل ذلك على نفسه .
 ويدعي العلم وهو يختار شيئاً ما اخاره الله لذاته العلية . تطلب ايها
 الانسان ان لا يخالف احداً يراه عقلك ويرجحه رأيك وانت مخالف
 لربك فيما شرع لك مع كونه حكيمًا عليمًا قادرًا لا يشاركه مشارك
 ولا ينازعه منازع وانت مع كونك لم تتوث من العلم الاقايلاً وتدرجت
 في حياتك من درجة كان ادنى الحيوان ارقى منك وأثلاً الى مثليها ان
 طال بك الاجل مخالف في النظر الفكري لكل فرد من ابناء جنسك .
 فقل لي باي سلطان اتخذت هذه الارجحية لنفسك . فان استندت الى
 العقل زلت قدمك وطاش سهمك لان الشارع واسع عايم وانت غير
 سالم من خطاء قطوع عقول ابناء جنسك مساوية لعقلك بالجوهر
 والماهية كما ان افراد العقول مختلفة بالكيف والكم : واظنك تعلم ان

العقل كلما ازداد تنوراً بالحقائق ازداد مخالفة لغير الخائق لنفوره من تقليد أمثاله بخلاف العقل البسيط الضعيف المنقاد بالعجز للتقليد الأعمى لكل قائد : وان استندت الى الشرع الإلهي فقد أصبت الحكمة وفزت بالحجة الدامغة بشرط ان تقف عند المقصد الذي اراده الشارع لكن معرفته لا تكون من طريق عقلك بل من الطريق الذي مهدته لك امناء الشرع عن لسان واسطة الشارع : وانتم يا معشر الآباء والازواج والامهات والزوجات والبنين والبنات باي سلطان ترفضون شرع الشارع بوجوب التبادل بين كل فردين منكم وتختارون ما لا يختاره الله لذاته العلية وتكلفون بعضكم بما لم يكلفكم به الله :

لا يخفاكم ان هذا التبادل اما تبادل متقابل كما يجب بين الزوجين واما متجمل تلقاء مؤجل كما بين الآباء والابناء واما معاوضة كما بين الاخوان وسائر الناس : فالزوج ان دفع المهر كان مالكا لا خلاف وان اخذه كان مملوكا لا ريب . وان قام بالنفقة كان مخدوما وان طالبا كان خادما . وممكننا الزوجة والمخاللة ظالم ابتداء لا محالة : والوالد الذي لا يعرف من حقوق الابوية سوى اطعام الرغيف وستر العورة . والام التي لا تعرف اكثر من الارضاع والايواء لجديرين بان لا ينالا من ير الولد اكثر من ذلك بل العقوق ارجح (من كان دليله الديك كان القن مأواه) والزوج الذي لا يعرف من حقوق الزوجية سوى التملق والتزين

والتعجب او اطعام الرغيف وستر العورة . والزوجة التي لا تعرف من
 حقوق الزوج سوى التزين والتعجب والمغازلة او غسل الثوب والايواء
 الى الفراش وكنس البيت لجديريين بان لا ينتسبا الى حضارة او مدنية
 فضلاً عن ان يدعي كلا منهما الافضلية والتقدم والترفع : وبهذا
 القدر كفاية ولنشرع الآن بالمقصود وبالله التوفيق (الفرع الاول
 في تخير الزوج والزوجة وفيه شواهد) (الاول) قال الله تعالى في
 في اول سورة النساء (ومن لم يستطع منكم طولاً ان ينكح المحصنات
 المؤمنات فمن ما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات) (فاولاً) قدم
 المحصنات وشرطين الايمان ثم رخص بالجوازي وشرطين الايمان
 ايضاً (واما الاحصان) فيوصف به الرجل كما توصف المرأة . قال
 في التعريفات (هو ان يكون الرجل عاقلاً بالغاً حراً مسلماً دخل
 بامرأة بالغة عاقلة حرة مسامة بنكاح صحيح) اهـ وقال في الصحاح
 (احصن الرجل اذا تزوج وأحصنت المرأة اذا عفت وأحصنها زوجها
 فهي محصنة ومحصنة . قال ثعلب كل امرأة عفيفة فهي محصنة ومحصنة
 وكل امرأة متزوجة فهي محصنة بالفتح لا غير وحصنت المرأة بالضم
 اي عفت وحصناء اي بينة الحصانة) اهـ قال الفخر رحمه الله
 (الاحصان في اللغة المنع وفي القرآن جاء على اربعة وجوه (احدها)
 الحرية (وثانيها) العفاف (وثالثها) الاسلام (ورابعها) الزوجية بان

يكون الرجل متزوجاً والمرأة ذات زوج وبكل من الوجوه الاربعة
آيات دالت عليه ولتحقق دلالتها بنيت عليها احكام شرعية (اه ولما
كان المعنى في هذا الآية لا يمكن ان ينصرف الى تزوج ذات بعل فلا
ريب ان المحصنات هاهنا هن العفيفات (الشاهد الثاني)
قال الله تعالى في اخر سورة البقرة (ولا تتكفروا بالمشركات
حتى يؤمنن ولا امة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم ولا
تتكفروا بالمشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم
اولئك يدعون الى النار والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه) فانظر كيف
فضل الله العبد المؤمن على الحر المشرك والامة المؤمنة على الحرة المشركة
ثم ذكر سبب ذلك وهو ان مخالطة المشرك او المشركة سيما في الزوجية
ربما أدى لا تقياد المؤمن منها الى الاشراك فيدخل النار والله اعلم
(الثالث) قال الله تعالى في سورة مريم حكاية عن لسان بني اسرائيل
(يا اخت هارون ما كان ابوك امراً سوءاً وما كانت امك بغياً) فالملفهوم من
هذه الآية ثلاثة امور (الاول) انه تعالى قدم ذكر شرفها من جهة جدها
الا على هارون عليه السلام ثم ذكر كريم اخلاق ابيها عمران ثم ذكر
طهارة امها : فعلم من ذلك كريم تنصرها وحسن اخلاقها وطهارة عرضها
لان من كان جدها وابوها وامها هكذا لا تكون غير هكذا والعكس
بالعكس لا محالة (الثاني) انه تعالى اشار بذلك لقضية وراثه الاخلاق

الثابتة بالحس والبرهان : ومن العجيب ان المؤلف مع شدة تمسكه بقضية
 وراثته الاخلاق زعم ان السر والحجاب لا يفيد صيانة وان التبذل
 والتبرج والمخالطة لا تتيج خيانة فتأمل (الثالث) ان الله ارشدنا بهذا الى
 ان المرأة بضعة من ابويها وان تزوج لامها فكيفما كانا كانت وكيفما كانت
 كان ابناً لها وبناتها : وقد جاء في الحديث الشريف بيان اسباب محي
 الابناء تارة باخلاق الآباء والاعمام وتارة باخلاق الامهات والاخوال
 وكلاهما ثابت بالعيان (الشاهد الرابع) او مما لا ريب فيه ان صلاح
 الآباء والامهات مفيد ومؤثر بالابناء والبنات والعكس بالعكس . قال
 الله تعالى في اول سورة النساء (ولينحس الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
 ضعافاً خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً) وقال تعالى في
 سورة الكهف (واما الجدار فكان لفلان فلان يمين يمين في المدينة وكان تحته
 كنز لهما وكان ابوهما صالحا) الآية . فبسبب صلاح ابيهما امر الله الخضر
 عايده السلام بتجديد اباء داره فثابروا : فانتظر فضل صلاح الآباء والا
 مهات وبركة ذلك (الخامس) لا تنسى تاثير ابن الرضاع في الاخلاق كما
 لا تنسى تاثير المخالطة والمعاينة حتى انها ليؤثران في الهيئة والصنات
 (السادس) تاثير التربية في الاخلاق والآداب . واليه اشار السيد
 المرشد الكامل عايه الصلا والسلام بقوله (كل ولود يولد على الفطرة
 فابواه يهودونه او ينصرانه او يمجسانه) . وهذه الواجبات اسبغ تحيّر

الزوجة بعينها واجبة على المرأة ان كانت مالكة امرها وعلى وليها ان كان
 امرها اليه بان تختار الزوج الكفو المحافظ على الدين ومكارم الاخلاق
 والآداب (روى) الامام الغزالي رحمه الله في الباب الاول من كتاب
 النكاح عن الرسول عليه الصلاة والسلام (اذا اتاكم من ترضون دينه
 وامراته فزوجوه الا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير) اهـ فالمعنى
 ان اغتسال المرأة اي تركها بلا زوج بعد حصول الكفور باحكامها على
 الفسق وقدين عليه الصلاة والسلام حقيقة الكفو وهي الدين والامانة
 (السابع) في الجامع الصغير عن انس رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (تخير والنطفكم واجتنبوا هذا السواد فانه
 لون مشوه) قال الشارح فان الولد ينزع الى اصل ابيه وطبائره او شكلها
 (الثامن) وفيه ايضا ما سنه عليه الصلاة والسلام (الاس معادن والعرق
 دساس وادب سوء كعرق السوء) (التاسع) في كشفائمه عنه
 عليه الصلاة والسلام (الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الفاضلة ان تزار اليها
 سرتا وان ادرى اطاعتها وان قسم عليها البرة وان ذاب منها حظا في
 نفسه او له) اهـ ثم اوفيه ايضا ما سنه عليه الصلاة والسلام (من ادا ابن
 آدم ثلاثة اراة الى ماله المسكن المصالح والمركب المصالح ومن شقة
 ان آدم ثلاثة اراة السوء والمسكن السوء والمركب السوء) اهـ ولنكمل
 هذا الجزء بذكر شي من اخلاقهن وصفاتهن المقبولة والمكرهه

(روى) الشعراني رحمه الله في كشف الغممة عن زيد بن ثابت رضي الله
 عنهما قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم (هل تزوجت . فقلت
 لا . فقال تزوج تستعف مع عفتك ولا تتزوجن خمسا . فقلت من هن
 يا رسول الله . فقال الشهيرة واللهيرة والنهيرة والهندوت واللفوت .
 فقلت لا اعرف شيئا مما قلت يا رسول الله . فقال اما الشهيرة فهي الزفارة
 العين البزئية . واما اللهيرة فهي الطويلة المهزولة . واما النهيرة فهي
 العجوز المدبرة . واما الهندرة فالعصيرة الذميمة . واما اللغوت فذات الولد
 من غيرك) اهـ (قال) الامام الغزالي رحمه الله في الباب الثاني من كتاب
 النكاح (واما الخصال المطيبة للعيش التي لا بد من مراعاتها في المرأة
 ليدوم العقد وتوفر مقاصده ثمانية . الدين . والخلق . والحسن . وريضة
 المهر . والولادة . والبكارة . والنسب . وان لا تكون قرابة قريبة) ثم
 بين تصنيف كل من هذه الثمانية (وقال) قال بعض العرب لا تنكحوا
 من النساء ستة . لا امانة ولا مائة ولا حنانة ولا حداقة ولا برائة . واما الاثارة
 فهي التي تكثر الالين وانشكي وتمسب رأسها كل سادة فهدد لا بر
 فيها . والمناقة التي تمن على زوجها بكل ما تميل . والمناقة التي تهرس ال
 زوج آخر او ولد من زوج آخر . والمداينة التي تدعي الى كل شيء
 بمحدثها فاشتبه وتكاف الزوج شرائه . والبراقة التي تهنل دينين احدهما
 ان تكون طول النهار في تصقيل وجهها وزينه والماني ان تنسب

على الطعام فلا تأكل الا وحدها وتستقل كل شي . والشداقة الكثيرة
 الطعام اه : وقال جاء في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام انه قال
 (اياكم وخضراً الذين قليل ما خضراء الذين قال المرأة الحسناء في
 المنبت السوء) (وقال) ويجب على الولي ايضاً ان يراعي خصال
 الزوج وينظر لكريمته فلا يزوجهما من ساء خلقه او ضعف دينه
 او قصر عن القيام بحقوقها او كان لا يكافئها في نسبها . قال عليه السلام
 (النكاح رق فلي نظر احدكم اين يضع كريمته) والاحتياط في حقها
 اهم لانها رقيقة بالنكاح والزوج قادر على الطلاق . وان زوج ابنته لظالم
 او فاسق او مبتدع او سارب خمر فقد جنى على دينه وتعرض لسخط الله
 لما قطع من حق الرحم وسوء الاختبار : اه

❦ الفرع الثاني في وجوب تربية الاباء والبنات ❦

لا خلاف بين اشرع والعقل والعلماء والفلاسفة بوجوب تربية الاولاد
 . نعم نرى بنين كانوا ارباباً التريفة الحسنة على النهج المستقيم اعني
 الذين رايهم نرى بربهم من البراءة الحامسة والآداب والاخلاق الطاهرة
 وترى كل من الذكر والانثى على العمل اللائق فيه الموافق لما هو اللازم
 في معاشهم وعلى السدي في اليقظة والعمل والقول بالاستقامة في المعاملات
 لان الاستقامة كما تنفع الرجلين الاهل والناس كذلك تنفع المرأة
 بين اهلها ومع زوجها وسائر محارمها وبين النساء : ولما كان العقل

والحس شاهدین علی صدق قول من قال (المرء علی ما شب) واعتاد
عليه من صغره غالباً . ومن القواعد الاصولية في قانون النساء قولهن
(زوجك علی ما عودتيه وابنتك علی ما ربيتها) فهنا وان كان كلا ما عامياً
لكنه مملوء حكمة يجب علی كل رجل تدبره وتعلمه واستنباط ما فيه من
خبایا مكائدهن واشارتهن ولا تظن ان امرأة قط تعفل عن تعليم ابنتها
هذه القاعدة . وما سألت واحدة عنها الا واعترفت بانها من اهم
قواعد قانونهن : ومعلوم ان الصغير كالغصن النض كیفما
شئت صرفته ان قومته استقام وان احنيته انحنى . اما اذا كبر وغلظ
فهيئات ان يلين او يستقيم . نعم ان الاخلاق الفطرية والوراثية احكاماً
لا تتكرو تأثيرات لا تحاول لكن الشرع والعقل والتجارب اثبتت لنا ان
التأديب والتعليم من الصغير يؤثران فيهما تأثيراً عظيماً اذ لم يذلاها بالكلية
. وهذا امر ظاهر محسوس حتى في الحيوانات والسباع : ألم تر ان العقل
الغريزي . متقارب بل كاد يكون متساوياً في افراد البشر وافراد كل
جنس من الحيوانات لكن العقل الاكتسابي متفاوت لدرجة لا تدخل
تحت نسبة البتة . قال الله تعالى (قل هل يستوی الذين یعلمون والذين
لا یعلمون انما یبذکر اولوا الالباب) وتقدم قبلاً حديث كل مولود .
وستری ان شاء الله من الآيات والاحاديث ما يدل علی وجوب تعالیم
البنات وتهذيبهن . لكن اخلاف الحال بین الرجل والمرأة في الجسم

والعقل والحالة الدنيوية والدينية اقتضى اختلاف التربية والتعليم بينهما
ومن قال بالتساوي والتماثل فقد تصدى لخرق سياج الشرع واختلال
ناموس الوضع ومخالفة نظام الكون: وانت تعلم ان ما كان راجعاً
للعقائد فهو مشترك في نظر الشرع بين الرجل والمرأة. وما كان راجعاً الى
العبادات ففيه مشترك وفيه خاص بكل منهما. وكذلك المعاملات.
وكل ذلك مفصل في كتب العقائد والفقه وآداب الدين التي تعب علماء
الدين مئات من السنين في جمعها وتاليفها واستنباطها من الكتاب
والسنة والآثار الثابتة ايس بمجرد بادئ رأى او طارق فكر او قائد هوى.
• سبحانه الله وجزاهم عنا احسن الجزاء فعلى المعلم والمربي معرفة ما يختص
بالغلام وما يانزه وما يختص بالفتى وما يانزها كما ان عليهم التميز والتفريق بين
افراد الناس فلا يساوي بين ابناء الامراء وبناتهم وابناء السوقة وبناتهم
كما ترى عاينه ترتيب مدارس هذا الزمان ومكاتبه فهذا خطأ لا يكابر فيه
ولا امكن اصراره لان العقول صبت اليه. واذ لم يكن من سوء نتائجها الا
دخول الاس في وظائف واعمال وصنائع ايسوا الهالاً ولا كانوا لما ولومهما
بالغ بهم العلم: وما مثل المعلم والمربي الا كمثل دهقان خبير وفلاح جاهل
او طباطبا مشروا خراج حق. فالدهقان لا يبريضع لكل ارض ما يوافقها
من سماد ويذر ونحو ذلك ويسقيها بقدر حاجتها فتؤتي غلتها وثمرتها
اضعافاً مضاعفة عن الارض التي تصرف بها الجاهل بجهله: والطباطبا

الماهر يصنع من قليل اللحم والسمن وسائر الادوات عدة انواع كل واحد
 الذواشهي مما يكون والاحمق يكون طعامه الكثير نصيب الكلاب:
 وحيث ان مرجعنا في الاستدلال على شرطنا الى الكتاب
 والحديث فلنورد منهما ما يناسب المقام (الشاهد الاول) قال الله
 تعالى في سورة الاسرى (واخفض لها جناح الذل من الرحمة وقل رب
 ارحمهما كما ربياني صغيرا) فانظر كيف جعل الله تعالى خفض الجناح
 للوالدين اي شدة الطاعة والانتقياد والدعاء لها مقابلا لتربيتهما وحيث
 كان هذا الوجوب عاما للذكور والاثني فايجاب التربية عام ايضا: ومما
 تنبه اليه الالباب في الابة هو قوله تعالى (كما ربياني) ولم يقل كما علماني
 لان التربية تشمل التعليم وغيره بخلاف التعليم. ثم ان صيغة التثنية في
 الاية تدل على اشتراك الوالدة في وجوب التربية خلافا لما زعم المؤلف
 بان الشريعة اخذت بها من تربية الاولاد. والله اعلم (الثاني) قال الله تعالى
 في هذه السورة (وات ذا القربى حقه) وقال تعالى في سورة النساء
 (وبالوالدين احسانا وبذي القربى) ولا ريب ان الاولاد اقرب من كل
 ذي قربى واحسن الاحسان اليهم واحق حقوقهم ليس تكثير المال
 والعقار لهم وتركهم جهلاء ليكون ذلك مفسدة وضلالة لهم بل تربيتهم
 تربية حقيقية وتعليمهم ما ينفعهم في دنياهم وينجيهم في اخرتهم فيكونوا قرة
 عين والدمعة في حياتهم وخلافا لما يذكرونهم بعد مماته: وانت تعلم ان

من العلماء من رجح المعلم على الوالد بدليل ان الوالد واسطة الحياة الوجودية
 المشتركة بين الانسان والحيوان والنبات وغايتها ان يصير تراباً . لكن
 المعلم واسطة الحياة الانسانية التي كرم الله بها الانسان على غيره من
 الخلق التي نهايتها السعادة الابدية والحياة الدائمة . ولما كان ادب سيد
 الخلق عليه الصلاة والسلام فوق الآداب البشرية قال (اُدبني ربي
 فأحسن تأديبي) وقد سُئلت السيدة عائشة رضي الله عنها عن اخلاقه
 عليه الصلاة والسلام فقالت (كان خلقه القرآن) فتباً ونعساً لكل
 ادب وخلق يخالف ما جاء به اشرف الخلق وافضلهم واكملهم عليه
 الصلاة والسلام : واذا كانت الحياة الانسانية الابدية افضل من
 الوجودية فلا ريب ان واسطة الافضل يتقدم دلي واسطة المفضول .
 ولذا قال الله تعالى (النبي اولى بالموؤمنين من انفسهم) وكانت الرسل ثم
 الانبياء ثم العلماء العامة من علماء الدين افضل الناس لكونهم واسطة
 الارزاق الى الحياة الابدية بخلاف دناءة الثر والدنيا وعلماء السوء
 الضالين المنحايين فانهم اشقى الناس حالاً واهلهم سعياً واخسرهم اعمالاً
 الم تر كيف ان التلميذ ينقاد بنا نظرة لحب معلمه وطاعته ولو كان من
 معلمي السوء ومرشدي الله لال لان انفسه فطرت على حب من احسن
 اليها وحيث كان ذلك التلميذ معتمد الاحسان من معلمه ولو كان من
 معلمي السوء كان حبه له فطرياً . فان وفق الله له من يرشده الى الخير

وينبئ به لسوء ما كان عليه وارشده الله علم ان ذلك المعلم كان مسيئاً اليه
 فيرجع عما كان عليه من الاتقياد والطاعة . والآن بقي على غيه . ومع هذا
 وذلك ربما كان ذلك الولد عاقاً لوالديه : فاذا نقرر هذا ظهر لك ان اصلح
 الاباء واعقل الامهات من جمع بين الواسطتين فقال كلا الحسينين :
 ومن تتبع احوال الناس من كل صنف وطبقة وجد عياناً ان ما من اب
 او ام اهملا تربية الولد او اسأها الا كان جزاءهما العقوق والاساءة اليها
 ومن النادر ان يكون الولد عاقاً اذا احسنت تربيته ومارأيت اخيراً
 بالولد من الام الشريرة فخير للولد ان يموت صغيراً من ان يعيش تحت
 ارادة أم شريرة والعياذ بالله : وليس حسن التربية واحسان التعليم ان
 يسلمه لمن يعلمه غير اخيه قومه وما ليس من دينه ولا من آداب ملته ولا
 من عوائد شعبه فذلك اساءة محض ومهلكة له واقومه وكم من اولاد
 وقعوا في اشر الشر بسبب هذه التعاليم فمنهم من مرق من الدين ومنهم من
 مرق ثوب الحياء ومنهم من اصبغ كالعضو الفاسد في جسم امته ومنهم
 من صار آلة بيد الاعداء يتغلبون بها على وطنه ودولته وامته وما سبب
 هذا الاتعاب ما يخالف آداب دينه واخلاق امته قبل اشراب قلبه
 اصول دينه وآدابه واخلاق امته وحقوق آبائه وذوي رحمه واهل
 وطنه وحب دولته وشعبه . بل حسن التربية والاحسان اليه تربيته
 على آداب دينه واخلاق امته وتعليمه واجباته لربه ونيبه ووالديه واهله .

وزوجته واولاده واخوانه ودولته ووطنه وما شبه ذلك ليكون قرة عين
 قومه وعضواً سالماً نافعاً في جسم امته عاملاً لما يفيدها: وعندي ان
 لا فرق في هذه الواجبات بين الرجال والنساء والولدات والوليدات
 والعلمان والبنات والله يهدي من يشاء (الشاهد الثالث) عن الرسول
 عليه الصلاة والسلام انه قال (من عال ثلاث بنات او ثلاث اخوات او
 اختين او ابنتين فادبهن واحسن اليهن وزوجهن فله الجنة) (الرابع) قال
 الامام الغزالي رحمه الله (ومن ذلك مجاهدة النفس ورياضتها بالرعاية
 والولاية والقيام بحقوق الاهل والصبر على اخلاقهن واحتمال الاذى
 منهن والسعي في اصلاحهن وارشادهن الى طريق الدين والقيام بتربية
 الاولاد فكل هذه اعمال عظيمة الفضل قال عليه الصلاة والسلام
 (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) وليس من اشتغل باصلاح نفسه
 وغيره كمن اشتغل باصلاح نفسه فقط ولا من صبر على الاذى كمن رنه
 نفسه وراحها فمقاسات الاهل والولد بمنزلة الجهاد في سبيل الله) انتهى

❦ الفرع الثالث العدل بين الاولاد ❦

نعني بالعدل بين الاولاد ما جاء بوجوبه الشرع من جهة الرزق والكسوة
 والمسكن والعطايا والانصاء بان لا يؤثر بعضا على بعض . وليس ذلك
 من جهة المحبة والميل لانه ليس بيده بل بيد مسخر القلوب ومصرفها . ولا
 ان يعلم البنات كل ما يتعلمه الابناء من علوم وصنائع كما زعم المؤلف

فذلك رأي فاسد قدمنا بيانته ولو صح هذا الرأي للزم عنه وجوب تعليم
 الابناء كل ما يتعامله البنات من اعمالهن الخاصة بهن ولا يخفى ما فيه من
 بديهة الفساد: والاوامر بهذا العدل كثيرة اكتفي منها بآية وحديث
 اما الآية فقد قال الله تعالى في سورة النساء (يوصيكم الله في اولادكم
 للذكر مثل حظ الانثيين) الى قوله تعالى (وصية من الله وكان الله عليماً
 حكيماً) اي عليماً بما تفعلون حكيماً بما قسم وفرض. وقال في آية اخرى
 (تلك حدود الله) الى قوله (ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده
 يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب عظيم): واما الحديث فقد روي عن
 ابن عباس رضي الله عنهما عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال
 (من كانت له اثني فلم يثدها ولم يهناها ولم يؤثر ولده الذكور عليها ادخله
 الله الجنة) اهـ فهنا ما رأيت عن طريق الشرع: واما عن طريق
 العقل فلا ريب ان العقل يوجب ما اوجبه الشرع. لأننا نقول ان هذا
 المولود ما جاء للوجود بارادته وصنعه. ولو جاء بارادته وصنعه جاء على
 ما يحب ويرضى والحال بالعكس. بل القدرة الالهية اوجدته على ما
 ارادت وجمعات ابويه واسطة لوجوده فكيف يجوز بالعقل اعنا
 المتسبب بشي من تبعه ما كان سبباً له فاذا تمتنع بالعقل برأيهما من
 الظلم والجور ان تركاه وشأنه بدون تربية ولا تعاليم او ان يؤثرا بعضاً
 على بعض او ان يقتلاه تخلصاً منه وهما الجانيان والعاملان بآتيانه للوجود

على ما جاء به من الضعف والعجز . لا جرم ان العقل يوجب عليهما القيام
 بحفظ حياته المادية والمعنوية ونفسه الحيوانية والانسانية حتى يبلع
 اشده فيمكنه الاستغناء عنهما بنفسه : **ويا للعجب من والدين**
يتكدران اذا جاءهما مولود على خلاف التكوين الانساني او فيه تشويه
و يُسران اذا جاء كامل الحلقة جميل الطاعة ولا يهتمان به ان عاش مهنياً
ام لا . مع ان الله جعله افضل مخلوقاته واكرمها عنده وسلاماً امانة ووديعة
ليدي ابويه الى ان يسترجعه منهما وقد اخبرهما في كلامه انه ما خلقه الا
لعبادته فيجب عليهما تربيته كل ما يؤهلها لخلق له . واخبرهما على لسان
رسوله انهما هما واسطة سعادته وشقائه ومسئولان عنه ليعلم ما وراء
ذلك : فهذا ما قلناه من جهة الآباء والامهات . اما ما نقوله من جهة الابناء
والبنات . فبناء على ما قدمنا من الادلة على وجوب التبادل بنظر
الشرع والعقل معاً نقول حيث كان المولود في حالة الصغر عاجزاً عن
ايتاء وظيفة التبادل مع ابويه كان من الواجب الزامه حين بلوغه أشده
وقوته على وفاء ما اسأناه اياه ابواه مثلاً بمثل اذا لم زدها شيئاً شكرهما
على ائتناهما به . وقولنا مثلاً بمثل اي كما انهما كانا ابوين راها على انفسهما
ويصرفا عزمهما في حبه وصاله وحياته بشفقة وحنو ورحمة
ورغبة بدون كراهية ولا ضجر فعليه ان يفهما كذلك ولنذكر ما جاء
بحقه عن الله وعن رسوله عليه الصلاة والسلام

❖ الفرع الرابع في وجوب بر الوالدين ❖

(الشاهد الاول) اباع ما انزل الله تعالى في هذا الباب قوله تعالى في سورة الاسرى (وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احساناً ما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً) قال الفخر رحمه الله (معنى قوله تعالى (وقضى) ايسر امر وحكم وجوباً بعبادته وعدم عبادة غيره ثم اردفه بالأمر بحق الوالدين حيث عطفه عليه فيكون المعنى انه تعالى كما قضى بعبادته وعدم عبادة غيره قضى ايضاً بما ذكره بحق الوالدين . وفي قرن الاحسان للوالدين مع توحيد الله تعالى وعبادته من العناية بشأنهما ما لا يخفى . وهكذا قرن تعالى شكرهما مع شكره حيث قال في آية اخرى (ان اشكر لي ولوالديك) ثم اردف امر الاحسان اليهما الامر بالتوصية والاشتاء بهما فقال (إِماماً يباغين) الخ ولفظ (أف) اسم فعل يبي عن التضجر والاستئثار فنهى الله الولد عن اظهار ما يدل على التضجر والاستئثار منهما : روى عن الحسين بن علي رضي الله عنهما مرفوعاً انه قال لو علم الله شيئاً من العقوق ادنى من أف لحرمة : وقوله تعالى (ولا تنهرهما) اي نجرهما ولا تكلمهما بضجر رافعاً صوتك في وجوههما بل كلمهما باطْف وادب وحياء واحتشام واذا دعوك فقل ليك او نحوه كنهم ولا تدعوها باسمائهما او بكنيتهما .

بل ان تقول ياسيدي ياسيدي او يا ابتاه يا اماء واخضع لهما كما يخضع
 العبد لسيدته ولومهما اغلظا عليك وكل ذلك يكون منك بوجه الشفقة
 والعطف عليهما منذ كر اشدة شفتيهما ورحمتيهما بك حينما كنت افقر
 خلق الله اليهما ثم زد فوق ذلك الدعاء لهما اي اسئل لهما الرحمة كما رحماك
 في تربيتهمالك . فهذه خمسة اشياء كلف الله الانسان بها في حق
 والديه وانها المبالغة في الاعتناء بهما تنشعر منها جلود اهل الايمان وتقف
 شعور اهل التقوى) انتهى (الثاني) قال الله تعالى في سورة لقمان (ووصينا
 الانسان بوالديه حملته امه وهنأ على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي
 ولوالديك الي المصير وان جاهدك علي ان تشرك بي ما ليس لك به علم
 فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا واتبع سبيل من اناب الي) اه
 قال الفخر رحمه الله (ذكر الله ههنا الوصية بهما وقرن شكرهما بشكره تعالى
 ومنع الولد عن اطاعتهم اذا دعوا الي كفر او شرك او معصية في كبيرة
 او ترك فريضة حيث لا طاعة لمخاوق في معصية الخالق والطاعة انما تكون
 في المباحات ومع هذا فلا يكون امتناعه بايذاء او اهانة او هجر بل
 يدافعها ويصاحبهما باطلف وحلم واحتمال مع ملازمة برهما والقيام
 بخدمةتهما وكل ما يجب عليه لهما . ومن هذه الاية ظهر وجوب بر
 الوالدين والاحسان اليهما ان كانا مسلمين او كافرين على السواء) انتهى
 (الثالث) اخرج الشيخان عن ابي هريرة رضي الله عنهم قال جاء رجل

فقال يا رسول الله من احق الناس بحسن صحابتي (قال امك) قال ثم
 من (قال امك) قال ثم من (قال امك) قال ثم من (قال ابوك) اه
 (الرابع) اخرج مسلم والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنهم قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (رغم انفه رغم انفه) قيل من يا رسول الله
 قال (من ادرك والديه عند الكبر او احدهما ثم لم يدخل الجنة) اه المعنى
 انه يدخل الجنة ببركة برهما ولو كان عاصياً . الله ورسول اعلم (الخامس)
 اخرج ابو داود عن ابي سعيد الخدري ان رجلاً من اهل اليمن هاجر الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له (هل لك احداً باليمن) قال ابوايا
 قال (أأذنالك) قال لا قال (فارجع اليهما فاستأذنهما فان اذنا
 لك فجاهدوا لافبرهما) اه (اخرج النسائي عن معاوية عن ابيه جاهمة انه
 اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اردت ان اغزو وقد جئت
 استشيرك فقال عليه الصلاة والسلام (هل لك من ام) قال نعم قال
 فالزمها فان الجنة عند رجليها (السابع) اخرج ابو داود عن مالك بن
 ربيعة ان رجلاً قال يا رسول الله هل بقي من بر الوالد بن شيء ابرهما بعد
 موتهما فقال (نعم الصلاة عليهما والاستغفار لهما وانفاذ عهدهما من
 بعدهما وصلة الرحم التي لا توصل الا بهما واکرام صديقيهما) اه (الامن)
 اخرج الشيخان عن ابي بكر رضي الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (الا انبئكم باكبر الكبائر . ثلاثاً . قلنا بلى يا رسول الله .

قال (الاشراك بالله وعقوق الوالدين) (التاسع) اخرج احمد والنسائي عن ابن عمر وابن العاص رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ثلاثة حرم الله تبارك وتعالى عليهم الجنة مدمن الخمر والعاق لوالديه والديوث الذي يقر الخبث في اهله) اه فهذا ما وفقني الله لتأليفه وايراده في هذا الباب والحمد لله ما هم الصواب : وبعد تحرير ما في هذا الباب قرأت في جريدة ثمرات الفنون من فلم الاديب الفاضل عبد الباسط افندي فتح الله ما نصه :

اجمع الملا من الامم المتقدمة على الاعتراف بالمرأة من المقام المام في المجتمع البشري وما لها من الاثر العظيم في ثقلبات المدنية وتطورات العمران بعد ان مضى على الرجل والمرأة لدى كثير من الاجيال البشرية زمن مديد قضياه في تجاذب وتدافع ومطالبة ومماثلة انتهت باحقاق الحق للثانية واقرار الاول به لما فتراضيا بعد الخصام الشديد واخذ الذكر بيد الاثني يقربها لمخازاته ويرفعها الى موازاته وراق لديه تعليمها وتأديبها بالارادة العلم من مظلم عقابها واظهر له الادب من مكنون فضلها حتى صار لا يجد فيها بغيت من السعادة العائلية والراحة المنزلية الا اذا استوفت حظها من المعارف التي كان يلج من قبل في منعها منها ويصر على ابعادها عنها : وطبيعي انها كانت تكتسب من القوة في جانبها بمقدار خطاها للقرب منه وكان هو يضعف تأقائها على نسبة هذه القوة

حتى وصل من حيث يدري ولا يدري الى غاية لم يكن قط يرمى اليها .
فاصبح له ذلك الرفيق المساعد والجلس الا نيس والقرين المواسي خصماً
لدوداً في مقاوم الحياة ومزاحماً في سبل الكسب ومناظراً في مراتب
الشرف والجاه . واصبح هو وقد وجدته عاجزاً عن كبح ذلك الجراح
ودفع ذلك العدو ان بما كان يعرف لنفسه من حقوق الاولية والاولوية
فعول على العويل وعرض على الانامل من الندم والالت ساعة مندم :
هذه نظريات يستتجها الفكر من التبصر فيما وسموه (بمسألة النساء) وقد
جاء واقع اليوم بما يصدقها ويؤيدها : اقر في هذه الاثناء مجاس شيوخ
فرنسا قانوناً يخول النساء معاطاة (المحاماة) فانصدع بذلك الراي العام فمن
مستحسن مسرور او مستهجن مستاء واخرون يرجعون بارائهم الى احد
الفريقين على تفاوت في درجات التطرف والاعتدال اذ لا يخفى ان
المرأة معاً باغت لدى القوم من الانطلاق وحرية الشأن لا يزال فيهم من
يعتد بهم بقديم العوائد وساذج الاخلاق وينكر على المرأة واشياءها
كل ما يدعون من الحقوق التي تخرجها عن طبيعة الانوثة وتعديل بها عن
وظيفة الامومة . حتى قال بعضهم في هذا الصدد (هولاء مجانين)
يعني جماعة الشيوخ اذ يصطاحون اننا اليوم محاميات . فالى اين ياربي
ذائبون بعد قليل . لا نجد عرائس ولا امهات . ولا نجد الاعالمات . .
فنضطر ان نتولى بانفسنا شأن صغارنا وطبخ طعامنا . هذه البلاد .

(يعني فرنسا) لا تسكن . هذا العالم منعكس : غير ان العقلاء
ودوي الكياسة لا يستسلمون الى تيارات الاهواء بل ينظرون الى
الامور بعين البصيرة ويدرون المفاسد بوسائل الحكمة واوائل الحزم
وهو : لاء لم تدفعهم حدة الاستياء الى رمي شيوخهم بالجنون لانهم رأوا
ان العقل وطبيعة الحال قضيا عليهم بتقرير ما قرروه اد وجدوا ان
اللاتى التي يقبل امتحانها في مدارس الحقوق تم تال شهادتها من الطبيعي
والبديهي ان يباح لها العمل بما تعلمت وقد اجتهدت كما اجتهد رفيقها
وتعبت كما تعب وادركت ما ادرك . واسي عدل بمنعها بعد ذلك ما
يعطيه : على انهم لا يرون تخويل اللاتى هذا الحق في الوقت
الحاضر يمنع من توقي اضرار المستقبل . فقد صرح بعض نبلائهم بقوله
(من المقرر وجود الخطر في سرعة هذا الانقلاب اد على هذا النحو
تصير النساء سادتا وعلى الاقل عديلاتا في الحقوق المدنية والسياسية
قبل مضي خمسين سنة لان السياسة ترتقيهن وهن راعيات في تلسمها
وسيلسمها : ودكر ان اصل الخطاء كان من سماح الاباء او دفعهم
بناتهم للايعال في العالم حتى تماوزن منه مقدار ما يلزمهن لمساعدة
ازواجهن بل صرن مناظرات لهم ومزاحمات . وانه وان كان من العث
صدهن الآن عن هذا السبيل ولكن لا ينبغي اليأس منه بل يمكن ان
يلتمس من وزارة المعارف تخفيف دروس البنات اللاتي لا يتخصصن

للتدريس : الآن حصص الحق وطلع فجر الصديق وهذه
 عبرة هيئ الزمان وساقها حوادث الايام فرحم الله من نظر فاعتبر .
 نحن الآن نسلك او كدنا طريقاً انتهى القوم الى امدده فعرفوا تعاريجهم
 وتضاريسه وتبينوا سهوله ووعوره ثم رسمتها لنا حوادثهم وصورتها
 وقائعهم وشرحتها جرائدهم واسفارهم حتى لم يعد للسالك في مسالكهم
 عذر اذا تصدى لمخاوفها وتعرض لخطارها . فعسى ان يأخذ القوام
 فينا بامر الدلالة والارتياح بشي من التروي والاثبات دعوى ان لا
 تحملهم محاسبة المفرطين في حقوق المرأة على ارتكاب اسم الافراط
 ويذكروا ان المرأة غير الرجل في صلاحونها من حيث هي هي ولا
 يسلخونها بدعوى اصلاحها عن طبيعتها ويغيرون سنة الله في خلقه
 ان الله بصير بالعباد : اهـ تم قرأت في الجريدة المذكورة بعد
 كلام عن لامي محمد احمد امير جزائر (ملديف) ومجيئه الى مصر
 مانصه . قال (اللواء) الاخر . هذا وقد اتم خبر كتاب
 (تحرير المرأة) في جهات الممد واهتم الاكيزيت قضاياه واداعة
 مسأله اهتماماً عظيماً لما وراء العمل به من فائدة لهم . وعلم به امير
 ملديف وبلغه في هذه الايام خبر كتاب (المرأة الجديدة) وسئل عن
 رأيه في مغزاه فقال (اما نعاليم النساء المسلمات فقد اصبحت من المسائل
 الحيوية للاسلام والمسلمين بل للشرق والشرقيين ولكنه لو مال عن

طريق الشريعة الغراء الى خطة مدينة الغرب الغبراء كان معولاً لهدم
 اركان الاسلام وفناً سألفتح القبور لانبائه ودمهم فيها وهم احياء . اما
 رفع الحجاب فلا ارضاه للنسائي وبلادي : واما اعطاء المرأة
 حرية طلاق زوجها فدعوة لا تصدر من معترف بقول الله في كتابه
 (الرجال قوامون على النساء) انتهى (قلت) انظر ما قالته
 جريدة اللواء الاغرمنا عن اهتمام الانكليز بنشر قضايا كتاب
 تحرير المرأة وارجع لما قلته في صحيفة (٥) من كتابي هذا ترى اصابة
 حدسي وصدق مرماي باقدام هذا الرجل على هذا التألف المنكر فالحمد
 لله ملائمة الصواب

❖ الباب الثاني في الحجاب والزواج وفيه مباحث ❖

حيث جرى صاحبنا في كتابه على هذا الترتيب فقد جاريته على
 ترتيبه . ونحن لم نزل معه على ما قدمنا من اخذ اقواله وبيان ما فيها من
 الشبه ونحوها والله ولي المداية

❖ البحث الاول في التبذل والحجاب وفيه فصول ❖

حيث ان بعض افضل المتسرين تناولوا هذا البحث بسهام الرد من
 الوجهة العقالية وبخسهم من الوجهة الشرعية والعقالية معافانا لا ابدل
 وجهني الشرعية وان استطردت بشيء من العقليات . ولا ادعي اني
 اتي باجل مما اتوا به الكني اتوسع بالاستدلال والبحث فيما اختصروا

فيه ولا جرم ان الفضل لهم لتقدمهم عليّ وسبقهم اياي ولكل عند الله
جزاء ما يعمل وما توفيقى الا بالله

❖ الفصل الاول في اقواله والرد عليها ❖

(القول الاول) خلاصة ما استفتح به المؤلف هذا البحث
هو انه لا يرى الآن رفع الحجاب بالمرّة لانه يعتبره اصلاً من اصول
الأدب (كذا) التي يلزم التمسك بها لكنه يطلب ان يكون منطبقاً
على ما جاء في الشريعة الاسلامية وزعم ان الحجاب المتعارف الآن يخالف
ما جاء في الشريعة وانه تجاوز حدود الشريعة حتى اضر بمنافع الامة كما ان
غلو الغريبين في الكشف وصل لدرجة يصعب معها تصور الصيانة
والحياء فلذا يطلب الرجوع به الى الحد الشرعي : انتهى (فاقول)
ان هذا كلام جميل لو وقف عنده وaban لنا صفة الحجاب الشرعي الذي
يدعو للرجوع اليه والحجاب الواقع الآن الذي يدعو لتركه بياناً مشفوعاً
بالبرهان المسامح لسلمانا له عند ظهور الفارق . لكن لا وعمرك ليس الامر
هكذا بل كله كلام مغالطة وتمويه وحق اريد به باطل ليستدرج به
الرعاء فيميلون اليه على العمياء . ولا اعجب من اقدامه على مثل هذا
من زخرف الكلام بل اعجب من سرعة رجوعه لاظهار ما ستر فانه بينما
كان يدّعي الغيرة على الشريعة رجع فقال (انا تعالينا في حجب
النساء ومنعهن من الظهور لاعين الرجال وحرمانهن من كل المزايا

العقلية والادبية التي أُعدت لمن بمقتضى الفطرة الانسانية) اه فانظر
ما ابعد هذا عما قبله . وهل تراك النساء عرضة لآعين الرجال والقاء
حبلىهن على غاربهن هو الحجاب الشرعي الذي يدعو اليه ياسبحان الله :
ولنرجع الى بحثنا (فقول) لا يخفى ان الحجاب ينقسم الى قسمين
(احدهما) ستر الوجه والجسم بخمار او نقاب او رداء او ازار عند
الخروج من الدار وعند مقابلة اجنبي في الدار وهذا ضد التكشف الذي
اعترف بقبحه وعدم تصور الصيانة والحناء معه (وثانيهما) التحجب
في الدار بحيث لا يدخل عليها غير محرم ولا تخالط غير محرم او زوج
وهذا ضد التبذل الذي اعترف آتفاً بأنه مخالف لاصول الادب .
وحيث ان كلامه ههنا يحمل وسياً في مفصلاً فأتكلم ههنا عن القسمين
اجمالاً ثم آتي بالتفصيل عنهما ان شاء الله تعالى (فاقول) نعم ان
الاغطية المستعملة الان عنداكثر نساء المسلمين لا تشبه كل المشابهة
التي كانت في صدر الاسلام لكن لا يجوز ان يقال عنها انها مخالفة
للشرع . لان مقصد الشارع ليس تعيين رداء مخصوص او خمار معلوم بل
مقصده ستر الوجه والجسم منعاً لما يترتب عن ظهورهما من المفاسد . ولذا
قال تعالى في ستر الزينة (ولا يبدن زينتهن) فأمرهن بستر
الزينة بدون تعيين شيء مخصوص لسترها وكذلك بدون ذكر
اسمائهن لعلمه تعالى ان انواع الاغطية كثيرة واصناف الزينة

عديدة وكل منها يتبدل بتبدل الزمان : وعندي ان الاغطية
 الحربية والمزركشة وامثالها مما هو خارج عند من افسد الزمان
 آدابهم داخله تحت التحريم لانها من احرما يتزين به النساء . وهكنا
 القول في التعجب في البيوت فقال تعالى (وقرن في بيوتكن ولا
 تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) لكنه تعالى ما بينهن كيف تكون
 بيوتهن ولا كيف يتحجبن فيها . ومعلوم ان الرسول عليه الصلاة والسلام
 واصحابه بقيت بيوتهم على ما كانت عليه قبل نزول الامر لكن منهم من
 استعمل الستار اي البرداية لتعجب بين النساء والرجال وترد نظر
 الناظر عما في داخل البيت ومنهم من استعمل غلق الباب وكلهم
 منعوهن من الخروج والذهاب لغير ضرورة منعاً لما كانوا عليه في زمن
 الجاهلية الذي منع الله النساء عنه : واما التستر وقت الخروج من
 الدار فحث ان الحمار والنقاب كانا موجودين عند العرب لكنها بصفة
 لا تستر الوجه والعنق ولا الجسم كله فانزل الله تعالى آية التستر وهي قوله
 تعالى (وايضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن) فصرن
 يسترن الوجه بالنقاب ولا يدعن منه الا عيناً او الاثنتين للنظر ويسترن
 بالحمار العنق والصدر والاكتاف . فلما نزل قوله تعالى (يدين عليهن
 من جلايبهن) صرن يلتحفن برداء او ملحفة تستر المرأة من رأسها
 الى قدميها . فهذه حقيقة الحجاب والتستر الشرعيان اللذان امر الله

بهما واتخذهنساء النبي وجميع نساء الاصحاب حكماً شرعياً لا اختلاف
 ولا تردد فيه . وكل هذا ظاهر واضح في القرآن العظيم والحديث
 الشريف واخبار الاصحاب والتابعين ولا اختلاف فيه بين
 علماء الامة من صدر الاسلام الى الآن : فلما جاء السلف
 ودخل المسلمون ونساءهم في دور جديد من المدنية وطور من
 الحضارة تبدلت صفة النقب والخمر والاردية تبعاً لناموس تبدل
 الأزياء بتبدل الاوقات لكنهما خرجت عن اصل مقصد الشارع .
 وكذلك تبدلت صفة التعجب تبعاً لتبدل صفة الدور والبيوت فازداد
 الاحتياط بالتعجب عما كان تبعاً لتبدل احوال الزمان وصفات
 الدور والبيوت . وهكذا زالت الاحوال تتبدل تبعاً لعوائد الامم
 التي دخلت في الاسلام وتبعاً لتبدلات الزمان لكنهما في كل زمان ومكان
 ما اخرجت حالتى الحجاب والتستر عن اهل المدن عن مقصد الشارع
 البتة . ومعلوم ان هذه التبدلات لم تكن في صفتي الحجاب والتستر
 وحدهما بل كانت في كثير من الامور والاشياء ولم يقل احد ان هذا
 البديل بدعة سيئة او خروج عن الشرع . ولو قيل لازم ان يقال مثل ذلك
 عما وقع في مسجد الرسول عليه السلام والحجرة الطاهرة والحرم الحرام
 وسائر المساجد من التبديل عما كانت عليه . وكذلك لباس العلماء
 والاشراف وقواد الجيوش والاسلحة والآلات الحرب وما شبه ذلك مما وقع

فيه التبديل الكلي ولم يقل احد عنه انه بدعة سيئة او خروج عن الشرع .
بل لو قيل لكان كلام سقط وهزو فالعالم حقاً ينظر لاصل مقصد الشارع
من ذلك الحكم والعمل فان وجد بالتبديل اخلاً لا وافساداً اعلن انكاره
وطالب برده الى ما ينطبق على مقصد الشارع . وان وجد فيه زيادة
احتياط بحيث لا يوجب حرباً حسنة وحض على الاخذ به . وان لم
يجد الا خلاً ولا احتياطاً تركه : امامن في قلبه زيغ ويدعي العلم وليس
منه على شي فستخذ مثل هذه التبدلات ولو كانت حسنة زريعة للطعن
والتنديد امامني الشرع ان كان من المارقين من الدين او أعدائه واماني
العلماء خصوصاً المسلمين عموماً ان كان من المسلمين : وعلى ذكر
استنباط اذكياء العلماء استحسان بعض المحدثات من الكتاب او السنة
تذكرت رسالة عندي للعالم الفاضل والنحرير الكامل عمر افندي الغزي
رحمه الله فيها باستحسان احداث العسكرية الحاضرة استنبطه من قوله
تعالى (ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كانهم بنيان مرصوص)
فهكذا فليكن الاستنباط وهكذا فليكن العلم بالتوفيق بين المحدثات
والشرع او الطعن والانتقاد ليس كما فعل المؤلف المذكور مما لا ينطبق
على اصل من اصول التاويل والتفسير : وبعدهما تبين لك صفة ما جاء
في الشرع من النقاب والخمار والازار المصري . والنقاب والثوب العراقي
والفارسي . او المنديل والازار الشامي او المنديل والمسلاية او النقاب

الذي لا يظهر من تحته شيء والفرجية التركية او كل ما هو مستعمل من
الاعطية عند مخدرات المسلمين في اقطار الارض تجدها كلها في ضمن
دائرة مقاصد الشارع لم تخرج عنه ولا خالفته البتة: نعم الخروج
عن الشريعة هو ما ذكره المؤلف من اليشمق وامثاله مما لا يستر من
الوجه والعنق والصدر شيئاً بل يزيد من رونقها وجمالها ويستتر ما فيهن
من عيب . وما اخاله يخالفنا اذا قلنا ان هذا وامثاله ليس من الحجاب
والتستر بل نوع من الكشف والتبذل المتحصرا استعماله في طائفة مخصوصة
من النساء وكذلك لا يخالفنا بان هذا النوع من الغطاء ليس مما انتقل
لمستعمليه من الامم التي دخلت في الاسلام بل هو وامثاله احد نتائج
اطلاق بعض الحرية للنساء وتعليمهن بعض اللغات وذهابهن للمكاتب
والمدارس ومخالطتهن للاجنبيات وتعذيتهن بغير اداب دينهن
وخروجهن الى الاسواق والمنتزهات وما اشبه ذلك مما يدعوا اليه المؤلف
سامحه الله . فلا حول ولا قوة الا بالله (القول الثاني) قال المؤلف (ماذا
تفيد التجارة والثبات في المحافظة على بناء آل امره الى الخراب والتهدم
وقد انقض اساسه وانحلت مواده ووصل حاله من الاضمحلال الى انك
ترى في كل سنة تمر جزء منه ينهار بنفسه) الى اخر ما زخرف من التمويه
(فاقول) اما التقدم يوم ما في يوم في الكشف والتبذل فهذا صحيح
لا مكابرة فيه لكن (اولا) ليس السبب من نفسه كما زعم بل انما ينهار

ويتهدم بمحاول التداخل الاجنبي وسلطة اعداء الدين القابضين على
 ازمة التعليم والتربية ودسائس دعاة السوء اللابسين جلود الحملان على
 اجسام ذئاب فلا يغادرون وسيلة لافساد الاخلاق الا اتخذوها ولا
 سبباً لقطع السن العلماء واهل الدين عن المعارضة الاستعمارية (وثانياً)
 مامن عاقل محب لدينه وملته يقول قط بان هذه الاحوال توجب على
 الامة الاسلامية الاستسلام للهلاك والفناء والقاء السلاح وطرح الحمية
 تحت ارجل الاعداء بل المسلم العاقل لا يقنط من رحمة الله ويرجع في
 تسليم امره وحوله لمن آل على ذاته العلية حفظ هذه الامة وحفظ دينها
 عليها الى الوقت المعين فيقف في مقام الثبات والصبر والجلد حتى
 اخر رمق من الحياة فان لم ير الفرج بعينه اورثه لابنائهم : لله در شاعر
 الجاهلية حيث قال

موت الفتى في عزه خير له مما يات اسير طرف الحلي
 انظر تاريخ هذه الامة ترى كم وكم من سبل عرم تدفق عليها من
 اعدائها نخال للناس انها ذهبت كامس وكم وكم من شدة وقعت فيها
 فظن الناس ان لاقيام لها منها . وكم وكم من تهقر نزل بها فتوهم الناس
 ان لا رجوع لها . وكم وكم من امم تألبت على اقتلاع اصولها مما لو قسته
 بمقياس العقل السليم على ما هي فيه الان لوجدتها الان بالف نعمة من
 الله . ومع ذلك كله فما تركها موجدوها ولا قلاها معبودها بل اخذ

ييدها ورفعها من سقوطها ووافاها بالفرج من حيث لا تحتسب ووفى
لها بوعده (وهو القاهر فوق عباده وهو الحكيم العليم) لماذا يا اخا
الدعاة وعلى ماذا يازعيم المغرین يستسلم المسلمون لما تدعوهم اليه وتهول
عليهم به وهم بكل وقت يتلون قول ربهم ومعبودهم (لتبلون في
اموالكم وانفسكم ولتسمعن من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ومن
الذين اشرکوا اذا كثیرا وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور)
فعلیهم ان يلزموا الصبر و يرجعوا الى ربهم بالتمسك بالدين والعمل
بالتقوى فحاشاه ان يلوي عنهم وجهه ويخلفهم وعده (القول الثالث) اعلم
ان كل ما مر بك من كلام هذا المجتهد القاضل هو قشور لالب فيه لكن
اللب وان شئت فقل الذب الطافح على وجه القدر هو ماسياتي . وكاني
بك مثلي نقول اني حتى الان ما فهمت ما هو الحجاب الشرعي الذي
يدعو الناس اليه . فاقول رو يدك قليلا تره : لكن لا تصدق قوله بمجرد ما
تراه يقول (هذا هو) بل ارجع لما نقلته قبلا من اقواله بوجوب خروج
النساء لكل عمل كالرجال وتعليمهن كل ما يتعلمه الرجال ودخولهن في
مصاف الرجال يظهر لك انه يدعو النساء المسافات لان يكن افرنجيات
تماما . فاسمع ما قال : قال (لو ان في الشريعة اسلامية نصوصا
تقضي بالحجاب على ما هو معروف الان عند بعض المسلمين) (كذا) لوجب
علي اجتناب البحث فيه ولما كتبت حرقا يخالف تلك النصوص مهما

كانت مضرة (كذا) في ظاهر الامر لان الامر الالهية يجب الاذعان لها بدون بحث ولا مناقشة . لكننا لنجد نصافي الشريعة يوجب الحجاب على هذه الطريقة المعهودة . وانما هي عادت عرضت عليهم من مخالطة بعض الامم فاستحسنوها واخذوا بها وبالفواقيها والبسوها لباس الدين كسائر العادات الضارة التي تمكنت في الناس باسم الدين والدين براء منها . ولذلك لا نرى مانعا من البحث فيها بل نرى من الواجب ان نلم بها ونبين حكم الشريعة في شأنها وحاجة الناس الى تغييرها : جاء في الكتاب العزيز (قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اذكى لهم ان الله خير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن الا لبعواتهن) الاية الى اخرها . ثم قال (اباحت الشريعة في هذه الاية للمرأة ان تظهر بعض اعضاء من جسمها امام الاجنبي عنها غير انها لم تسم تلك المواضع . وقد قال العلماء انها وكلت فهمها وتعينها الى ما كان معروفا في العادة وقت الخطاب . واتفق الائمة على ان الوجه والكفين مما شمله الاستثناء في الاية ووقع الخلاف بينهم في اعضاء اخر كالذراعين والقدمين . جاء في ابن عابد بن (وعورة الحرة جميع بدنها حتى شعرها النازل في الاصح خلا الوجه والكفين والقدمين على المعتد وصوتها على الراجع وزراعيها على المرجوح . وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه لانه عورة بل لخوف الفتنة كسه وان

آمن الشهوة لانه اغلظ لذلك ثبت به حرمة المصاهرة كما ياتي في الحظر
 ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء فانه يحرم النظر الى وجهها ووجه
 الامرء اذا شك في الشهوة اما بدونها فيباح ولو جليلاً (اهو بعد ما نقل
 المؤلف الموما اليه روايات عن عدة كتب كلها بهذا المعنى ونقل حديث
 اسماء بنت ابي بكر رضى الله عنهما قال (خولت الشريعة للمرأة ما للرجل
 من الحقوق واقت عليها تبعة اعمالها المدنية والجنائية فللمرأة الحق في
 ادارة اموالها والتصرف فيها بنفسها . فكيف يمكن لرجل ان يتعاقد معها
 من غير ان يراها ويتحقق شخصيتها . ومن غريب وسائل التحقيق ان
 تحضر المرأة مغلفة من راسها الى قدميها وتقف من وراء ستار او باب
 ويقال للرجل ها هي فلانة التي تريد ان تبيعك دارها او تقيمك وكيلاً
 في زواجها مثلاً . فتقول المرأة بعت او وكلت ويكتفى بشهادة
 شاهدين من الاقارب او الاجانب على انها هي التي باعت او وكلت
 والحال انه ليس في هذه الاعمال ضمانه يطمئن لها احد . وكثيراً ما
 اظهرت الوقائع القضائية سهولة استعمال الغش والتزوير في مثل هذه
 الاحوال . فكم راينا ان امرأة تزوجت بغير علمها و آجرت املاكها
 بدون شعورها بل تجردت من كل ما تملكه على جهل منها . وذلك كله
 ناشئ من تحجبها وقيام الرجال دونها بحولون بينها وبين من يعاملها .
 كيف يمكن لامرأة محجوبة ان تتخذ صناعة او تجارة للعيش منها ان

كانت فقيرة . كيف يمكن لخدمة محجوبة ان تقوم بخدمة بمنزل فيه
 رجال . كيف يمكن لتاجرة محجوبة ان تدير تجارتها بين الرجال .
 كيف يتسنى لزراعة محجوبة ان تفلح ارضها وتحصد زرعها . كيف
 يمكن لعاملة محجوبة ان تبشر عملها اذا آجرت نفسها للعمل في بناء
 بيت او نحوه) اه واطال جناحه بمثل هذه المغالطات الى ان قال (لا ريب
 ان ما ذكرناه من مضار التحجب يندرج في حكمة اباحة الشرع
 الاسلامي للمرأة كشف وجهها وكفيها . ونحن لا نريد اكثر من
 ذلك) انتهى (فاقول) ناشدتك الله ايها المؤلف من الذي يراك
 استشهدت بكلام الله وكلام رسوله وكلام اجلة من العلماء ولا يظن ان
 وراء ذلك تقرير نتيجة تسراحياتك وتبكت اضدادك نعم . لكنه
 باللاسف ما يبلغ فرحه لك رأس انفه الا وينقص بريقه حينما يراك ختمت
 كيفقاتك بالرضا . بكشف الوجه والكفين فكنت كالراضي من
 الغنيمة بالاياب : فبعمرك قل لي اما تدبرت قبلما كتبت امكان قيام
 المرأة باكثر الاعمال التي ذكرتها وهي متزرة من اعلا راسها الى
 قدميها . لا بد لا بد . لكن هذا باب من ابواب المخادعة والمغالطة
 ممن ادعى القناعة بالنظر استرسالا للوطر : وحيث انني
 اثبت بالبراهين الصحيحة من الكتاب والسنة والاجماع
 خروجك عن المشروع والمعقول بكل ما قلت وطلبت من مبدأ

كتابك الى ههنا وسأثبت مخالفتك فيما سيأتي رأيت ان اذكر ههنا
 كلاماً عن الاجماع ليكون به عظة لمن يتعظ : قال ابن نجيم رحمه الله في
 الاشباه مانصبه (القاعدة السادسة العادة محكمة) واصلمها قوله عليه
 الصلاة والسلام (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن) ومما لا
 ينفذ القضا به ما اذا قضى بشي مخالف للاجماع . وما خالف الائمة
 الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم لان الاجماع انعقد
 على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة لانضباط مذاهبهم وانتشارها
 انتهى : فاذا فهمت ما في هذه القاعدة الاصولية ظهر لك خطأ
 قول من يزعم ان الاجماع غير حاصل ولا ريب ان هذا القول انكار
 للاجماع وللحسوس لانك لو سألت كل مسلم من اهل السنة والجماعة
 على اي مذهب تعبد الله وتعامل الناس لما وجدت من ينتسب لغير
 احد المذاهب الاربعة فكيف والحال هذه لا يكون الاجماع حاصلًا
 متواترًا متسلسلاً مدة نيف واحد عشر قرن : وانرجع الى ما
 نحن فيه فاقول قد سمعت كلام المؤلف المذكور بانه خاضع لما جاء به
 الشرع ثم رأيت استشهاده بآيات سورة النور ثم يقول ابن عابدين وغيره
 وبالحديث ثم اتيانه بكيف وكيف الكلام الذي لا ينسبك في قالب مع
 ما تقدمه ثم اعتماده على الاكتفاء بكشف الوجه والكفين : فاحفظ
 هذا وذلك وليبحث في اقاويله واحداً بعد واحد وبالله التوفيق :

اما قوله (اباحت الشريعة) الخ فهذا اقتراء ظاهر حيث ما من ذي لب
 يقول ان قوله تعالى (الا ما ظهر منها) استثناء لاجزاء من جسمها
 وترك معرفة تلك الاجزاء لما كان متعارفاً وقت نزول الآية . بل
 كيف يقوله عالم مسلم والآية نزلت حينما كان المتعارف عدم ستر
 شيء . ولو كان المعنى هكذا لما كان لقوله تعالى (وليضربن بخمرهن
 على جيوبهن ولا يبدن زينتهن) الى اخر الآية مناسبة ولا معنى . لان
 كلام الله منزّه عن التناقض وحيث ان الامر بضرب الخمر واخفاء
 الزينة عما سوى المذكورين دليل ظاهر على ان ما امرهن الله به كان
 غير موجود . وان ما منعهن عنه كان موجوداً فترك معرفة ما استثنى
 اولاً للتعارف يناقض الامر والنهي الوارد في الآية والتناقض
 ممتنع فذلك التأويل باطل : واما قوله (واتفق الأئمة) الخ فقد
 اقترى على الأئمة بما نسب اليهم من الاستثناء اخذاً من الآية . فسوف
 ترى ان الأئمة ما قالوا باستثناء الوجه والكفين اخذاً من الآية بل
 اخذوه من الحديث فقط وان الاستثناء الوارد في الآية هو منحصر في
 حالة الصلاة اي لا حرج عليها اذا ظهر من زينتها في حالة الصلاة ما في
 ستره مشقة وكيف يكونوا اخذوه من الآية ثم يمنعه بل يحرموا على
 الشابة كشف وجهها والنظر اليه . فهذا لا ينقله عاينهم من بقيلة ذرة
 من حبيهم : واما قوله (خولت الشريعة) الخ فاقول ان رب الشريعة

سيجازيه عن اقتراءه على شريعته . وتقدم في صدر الباب الاول من
 هذا الكتاب اجوبة كافية عن مثل هذا القول . واقول ههنا نعم ان
 الشريعة خولت المرأة الاستقلال في بعض الاعمال ليس في كلها لكنها
 ما خولتها استباحة ما حرمته عليها . فكيف تخولها مخالطة الرجال
 الاجانب وقد حرمت عليها اسماع صوتها وكشف وجهها لأجنبي
 عن غير ضرورة شرعية : وكيف تخولها الجلوس في حوانيت التجارة
 ومجالس المحاكم ومصانع الاعمال ومحكمة الاخصام وقد امن الله المترجلة
 وجعلها كلها عورة وامرها بغض بصرها عن النظر الى اجنبي : وكيف
 تخولها تزويج نفسها وقد جعلته غير صحيح بدون ولي او قاض : وكيف
 تأمرها بالسعي في سبيل الكسب وقد اوجبت نفقتها على الرجال :
 وهكذا الى آخر ما عدده مما وضعت الشريعة بوجه كل واحدة حداً لا
 يتعداه الا من خلع ربة الشرع من عنقه : كيف يمكن لتاجر او قاض
 او مدير بوليس او بوليس او محرر مقاولات او مأمور اجراء او
 مباشر محكمة او مستنطق او مأمور تبليغ او شاهد اجنبي او محقق
 خط منكر او عاقد نكاح او متوكل في محكمة او واد او ان يعلم يقيناً
 ان هذه المرأة الناظر وجهها وعنقها وصدرها وقوامها واقراطها واساورها
 وملكوها وقبعاتها هي فلانة بنت فلان ليست غيرها ما لم يكن له معها
 سابق معرفة حقيقية مستوفية الشروط لا يعترى بها نسيان بتأدي الايام

ولومهما تعدت من الاخفاء او بدلتها منها عوامل الايام: كأني بك
يا حضرة المجتهد تدعو النساء المسلمات لمثل هذا التعرف الذي مابعده
تكرر ليكون الناس خلطاء في الانساب وشركاء في الاعصاب. • بنج بنج
اعلم يا اخا الدعاة ان كل ماهولت بوقوعه من النوادر قد اتخذ الشارع
الاحتياطات الكافية لمنعها وقد اقتبس الاربيون كثيراً من انوارها
في قوانينهم. • وما اخالك تكر علي اذا قلت ان الشارع اعقل منك
واوسع علماً ومداركاً: لا جرم ان قد احاط علمك بان الشارع منع القضاة
عن الحكم بمجرد معرفتهم الخاصة واوجب عليهم التوقف فيمن لم يكن
معلوماً بين الناس حتى يعرف به معرفان اثنان وبهذا انتفت المجهولية
الشخصية. • وان الشارع شرط في التعريف بالمرأة والشهادة عليها المعرفة
التامة وهذا الشرط لا يتوفر في شرعنا الا في محارمها خلافاً لما زعمت
الا ان كانت من القواعد اللائي ايسح لهن كشف الوجه ائماً والتكلم
مع الرجال في ضروراته. • وان الشارع شرط في الشهادة العدالة
والعدالة لا بد من اثباتها بشاهدين او تصديق المشهود عليه فصار
الشهود اربعة. • وان الشارع شرط بالوكالة والوصاية والتولية
الامانة وبالقضاء العدل والعدالة. • ولا ينبغي عليك ان هذه القيود
والصفات لا يمكن ان تجتمع مع الغش والخداع والتزوير وتحليل ما
حرّم الله وتحريم ما احله البتة. • سيما اذا كان مسلماً يعرف ما جاء من

ألوعيد في حق مرتكب هكنا محرمات . لكن الحق الصحيح ان
 كل ما يقع مما ذكرت فمنشأه نبذ الشريعة الالهية ومخالفة اوامر الله
 واوامر رسوله وتولية الاحكام من لا خلاق لهم ولا علم عندهم لا في
 الشرع ولا في الدين وكذلك توكل الفساق والمحددين ومن القوا
 الامانة والامة وراء ظهورهم وايضاً الاعتماد على القوانين البشرية او
 التقاليد الفاسدة . فهذه ام الخيانة ومرضعة الغش والتزوير . اما اذا
 كان الحاكم عادلاً والشاهد عدلاً والوكيل او الولي او الوصي اميناً
 وكاظم من المتسكين بالدين العاملين بالشرع فمن المحال ان يقع شيئاً من
 ذلك في قول او عمل (واما قولك) عن الخادمة الخ فنعلم الشرع ما
 اباحه لكن الضرورة التي نتجت عن سياسة اوليائك بتحرير الرقيق
 واسترقاق الاحرار حملت بعض الناس على استخدام القواعد او غير
 المشتبهات (واما قولك) عن التاجرة والعاملة وامثالهن الخ .
 فهذه اعمال حظرها الله على النساء وكفاهن ضرورة تعاطيها بانفسهن
 واسقط عنهم ما جئت ترجيه عليهن . فلا يقال لامرأة كيف
 تاجري وانت مستترة كما لا يقال لرجل كيف تبيع الخمر وانت
 تصلي . فتلك فرض الله عليها التستر والحجاب وحرم عليها
 الخروج لاسواق التجارة فان خالفت فقد ارتكبت اثم
 ترك الفرض واثم اتيان المحرم . والرجل ان فعل اي ترك الصلاة

لاجل بيع الخمر يكون قد ارتكب اثمين (واما قوله) عن الزارعة
 الخ فانظر كيف يتنقل بتغاته على اوتار التمويه والمغالطة تنقل الهزار
 بانتقامه على اغصان الاشجار فاي ذي عينين لا يرى نساء البادية والقرى
 والمزارع قائمات بمساعدة رجا لهن بقدر طاقتهن وهن عارفات بان الله ما
 جعل عايين في الدين من حرج وبسبب الضرورة اباح لهن كشف
 وجوههن وايدين فتراهن واقفات عند حد الضرورة لا يتجاوزنه بتبذل
 او تخلع او تكشف او ما يجلب دقة النظر فضلاً عن الفتنه والفساد
 وحيث ان اطالة الكلام باستقصاء كل مغالطاته يفضي الى ملل وضجر
 فلنختم الكلام ببيان خلاصة هذه المسئلة اعلم ان الاصل في
 شرعنا في مسئلة قسي الحجاب هو التحريم المطلق بدليل الكتاب
 والحديث كما سيأتي بيانه ثم لما كان الحرج في ديننا ممنوعاً لقوله تعالى
 (وما جعل عايكم في الدين من حرج) وكانت المرأة تضطر احياناً
 للخروج من دارها ولكشف وجهها او بعضه وكفيها وقدميها لان نساء
 العرب ما كنَّ يلبسن يارجلهن شيئاً اباح لها الشارع الخروج وكشف
 هذه الاعضاء لكن هذه الاباحة ليست مطلقة كما زعم المؤلف بل مقيدة
 كما نص عليها العلماء بشروط (احدها) الاضطرار بحيث لا يكون لها
 من يكفيها موثة الخروج فان كان لها من يكفيها حرم عليها (والثاني)
 بالقدر الذي لا بد منه مع تحري اخفاء الزينة بقدر الامكان (والثالث)

تحقيق عدم الفتنة وكل هذه الوجوه من قبيل اباحة اكل الميتة
 المضطر ومن قبيل الاكراه على المنكر: فالائمة والعلماء الذين ابتلاهم
 الله باهل البدع والزيف كانوا عالمين بنص القرآن الرافع عنهم الحرج لو
 قالوا ما عذبوا عليه بالسنتهم دفعاً للعذاب والموت . ولكنهم لما علموا
 ان قولهم باللسان يكون فتنة للعوام صبروا على الانكار حتى الموت .
 وهكذا يجب على كل عالم يعلم ان العوام يقتدون به ان يتجنب المباحات
 المقيدة بشرط لا تعلمه العامة : فعليك يا ايها الداعي ان تفهم اسرار
 الشرع ومقاصد الشارع واصطلاح علمائه قبل ان تخوض في الفتيا كيلا
 تدخل تحت قول الرسول عليه الصلاة والسلام (اجرائكم على الفتيا
 اجرائكم على النار) اهـ ثم لو كانت الاباحة في هذه المسئلة مطلقة
 كما زعم المؤلف لوقع التناقض في كلام الله وكلام رسوله وهذا محال : لاننا
 اذا قلنا ان الله ورسوله اباحا للمرأة الخروج من دارها اي وقت شاءت
 مكشوفة الوجه تذهب ~~تذهب~~ تشاء وتبيع وتشتري وكذا وكذا الى اخره
 اباحة مطلقة ثم قلنا ان الله اوجب في كتابه على الرجال والنساء معاً
 غص ايسارهم . واوجب على النساء القرار في بيوتهن وضرب خمرهن
 على جيوبهن وصدورهن وادناء جلايبهن من رؤوسهن الى اقدامهن
 والرسول عليه الصلاة والسلام حرم النظر الى وجه المرأة وحظر عليها
 الخروج ولعن المترجلة وحظر عليهن مخالطة الرجال الا جانب ولو كانوا

عمياناً وما اشبه ذلك مما استراه صريحاً في كلام الله وكلام رسوله
 لوجدنا التناقض الصريح لعدم امكان التوفيق بين تلك الاباحة المطلقة
 وبين هذه الواجبات والمحظورات : لكن اذا قلنا ان الاباحة مقيدة
 بالشروط المذكورة والوجوب والمحظر مطلقان عند فقد احد
 تلك الشروط او كلها ارتفع التناقض البتة : مثلاً اباح الله لها الخروج
 وقت الضرورة لكنه اوجب عليها ضرب خمارها على جيبها وادناء جلبابها
 واوجب عليها ضرب خمارها وحرّم على الرجال تعمد النظر الى وجهها
 لكنه اباح لمن يريد تزوجها ولمن تدعيه للشهادة عليها وللقاضي الذي
 تقف امامه للحكم ان ينظر والى وجهها بقدر ما يحصل المقصود الذي لا
 يدمنه بشرط الامنية من الفتنة . وحيث اوجب الشرع وجود العدالة
 في الشاهد والعدل في القاضي فمن كان متصفاً بهذه الصفة لا يكون
 فاسقاً فيكون الامن من الفتنة حادلاً غالباً ولا تناقض في هذه الوجوه :
 اما ما ذهب اليه المؤلف من الاطلاق والتأويل ~~في الحال~~ ان ينطبق على
 مقصد الشارع او يرتفع به التناقض او تدثر به المناسد . ولا ادري اي
 امام او مجتهد او عالم (ممن ذكرهم ولم يسم واحداً منهم) يعلم ان
 تأويل القرآن والحديث بحسب مقاصد النفس مزاقة الى النار ثم يقول
 بمثل هذا القول المناقض لكلام الله وكلام رسوله : ولعمري ما
 مثل ما يدعونا اليه المؤلف الا كمثل ما قام خريستفورس جبارة يدعوا

المسلمين واليهود والنصارى اليه . فله درك يا وادي النيل ما ارحب
 صدرك واوسع بطنك لدعاة كل بدعة وضلالة : ولنا خذبا يراد ادلتنا
 على صدق مذهبنا ومنهاج شرعتنا ونجعلها في شواهد (الشاهد الاول)
 رأيت من قريب استشهاد المؤلف على مستنبطاته الفاسدة بآيات
 سورة النور وما ينهاه من وجوه عدم مطابقة تأويله لحقيقة النص
 ولمراد الشارع فاسمع ما قال شيخ المفسرين وقدة المحققين الامام الفخر
 الرازي رحمه الله في تفسير هذه الآيات ملخصاً بدون تصرف ولا تبديل :
 قال (اعلم انه سبحانه امر الرجال بغض البصر وحفظ الفرج وامر النساء
 بمثل ما امر به الرجال وزاد فيه ان لا يدين زينتهن الا لاقوام
 مخصوصين . واعلم ان العورات على اربعة اقسام (الاول) عورة الرجل
 مع الرجل (والثاني) عورة المرأة مع المرأة (والثالث) عورة المرأة
 مع الرجل (والرابع) عورة الرجل مع المرأة : فاما الرجل مع الرجل
 فيحوز له ان ينظر الى جميع بدنه الا عورته وهي ما بين السرة والركبة .
 فان كان في النظر الى وجهه او سائر بدنه شهوة او خوف فتنة بان كان
 امرء فلا يحل النظر اليه (عمداً) واما عورة المرأة مع المرأة فهي كعورة
 الرجل مع الرجل فاما النظر الى جميع بدنها الا ما بين السرة والركبة
 وعند خوف الفتنة لا يجوز ايضاً . ولا يجوز نظر الذمية الى بدن المسلمة
 لانها اجنبية في الدين : واما عورة المرأة مع الرجل . فالمرأة اما ان تكون

اجنبية او ذات رحم محرم . وحره او امة . فان كانت اجنبية حره
فجميع بدنها عورة الا الوجه والكفين وفي هذا التجويز استثناء وهو على
ثلاثة اقسام (الاول) ان لا يكون في النظر اليهما غرض ولا فتنة
(والثاني) ان يكون فيه فتنة ولا غرض (والثالث) ان يكون فيه فتنة
وغرض (فاما الاول) فلا يجوز للرجل ان يتعمد النظر الى وجه
الاجنبية الا لغرض شرعي وان وقع بصره بفتنة وجب عليه غض بصره
(واما الثاني) فلا يجوز الا ان اراد الزوج بها فله ان ينظر وجهها
وكفيها فقط (واما الثالث) فلا يجوز البتة وقد حسبته الرسول
عليه الصلاة والسلام زنا : واما المحرمة فعورتها مع المحرم كعورة
الرجل اي ما بين السرة والركبة : واما الامة فقال بعضهم ان عورتها ما
بين السرة والركبة وقال اخرون انها ما لا يظهر عند تعاطيها الخدمة .
وعلى القول الثاني يخرج رأسها وساعديها وساقها ونحرها وصدرها اي
ان هذه ليست عورة لانها تظهر وقت الخدمة وسائر بدنها يكون
عورة : واما اللبس والمس للاجنبية فلا يجوز البتة لانها ادعيا للشهوة من
النظر واما عورة الرجل مع المرأة فهي ما بين السرة والركبة لكن لا يجوز للمرأة
تعمد النظر لسائر بدن الرجل لما فيه من خوف الفتنة كما لا يجوز لها تكدير
النظر الى وجه الرجل الاجنبي لما ورد في الاية من الامر بغض البصر ولما
جاء في حديث ام سلمة رضي الله عنها : وقوله تعالى (ويحفظوا فروجهم)

وقوله تعالى (ويحفظن فروجهن) قالهني حفظها عن سائر ما حرم الله
 عليهم من الزنا والمس والنظر (فان قيل) لم قدم شئ الا بصار على حفظ
 الفروج (قلنا) لان النظر يزيد في الزنا وتزايد الفجور والبلوى فيه اشد
 واكثر ولا يكاد يقدر على الاحتراس منه سيما اذا حصت الفالطة
 والخروج من البيوت: وقوله تعالى (ولا يبدن زينتهن) فهو من
 الاحكام التي تختص بها النساء في الاغاب. وقلنا في الاغاب لانه قد
 يشمل الرجل حيث لا يجوز له ان يبدى زينته من حلي ولباس للنساء
 الاجنبيات لما فيه من الفتنة: واما الزينة فاسم يقع على محاسن الخلق
 وعلى سائر ما يتزين به الانسان فيدخل فيه محاسن الوجه وغيره والكحل
 والخضاب وتزجيج الحاجب وغمزة الخد والحناء في اليدين والقدمين
 والخاتم والسوار والخلخال والدمليج والقلادة والاكايل والوشاح
 والقرط والثياب الى غير ذلك: وقوله تعالى (الا ما ظهر منها)
 فمعناه الا ما يظهره الانسان في العادة الضرورية وذلك في النساء الوجه
 والكفان عنداً من الفتنة وفي الرجل الاطراف من الوجه واليدين
 والزجائن فامروا بستر ما لا تؤدي الضرورة الى كشفه وخصص لهم في
 كشف ما ادت الضرورة الى اظهاره: وقوله تعالى (وليضربن بخمرهن
 على جيوبهن) فان الخمار هو المقنع وحيث ان نساء الجاهلية كنَّ يشددن
 خمرهن من خافهن وكانت جيوبهن من قدام فكانت تنكشف نحو رهن

فامرهن الله ان يخرين مقانعهن على الجيوب ليتغطى بذلك اعناقهن ونحوهن وما يحيط به من شعور زينة . وفي لفظ الضرب مبالغة في الالتقاء . وعن عائشة رضي الله عنها قالت ما رايت خيراً من نساء الانصار لما نزلت هذه الاية قامت كل واحدة منهن الى مرطها فصعدت منه صدعة فاخترت فاصبحن كأن علي رؤسهن الغربان . واعلم انه سبحانه لما تكلم في مطلق الزينة تكلم بعد ذلك في الزينة الخفية التي نهاهن عن ابدائها للاجانب وبين ان هذه الزينة يجب اخفاءها عن الكل الا ما استثني منهم حيث قال (ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن) الاية . ثم ان هؤلاء المباح لهم ذلك على اقسام ثلاثة . فاولهم الزوج وله حرمة ليست لغيره . وثانيهم الاب والابن والاخ والجد وابو الزوج وكل ذي محرم والرضاع كالنسب . فهو لا يحل لهم ان ينظروا الى الشعر والصدر والساقين والذراع واشباه ذلك . وثالثهم التابعين غير اولى الاربة من الرجال وكذا مملوك المرأة فلا بأس ان تقوم المرأة الشابة بين يدي هؤلاء في درع وخمار بغير ملحفة ولا يحل لهؤلاء ان يروا منها شعرا ولا بشرا والستر منهم افضل . ولا يحل للشابة ان تقوم بين يدي الغريب حتى تلبس الجلباب . فهذا ضبط هذه المراتب (انتهى) (فاقول) تأمل ايها الداعي في هذه التفاصيل عن هذا الامام الذي كان يحمل على اعناق الرجال وان استشهدت على قول فاستشهد بمثل هذا . ولكن هيئات

وانت لم ترد الحق ولو اردت الحق لوقفت عندما استشهدت به وما
ذهبت تزخرفا قايلاً تناقض بعضها (الشاهد الثاني) قال صاحب
الجليليس الانيس حفظه الله في اخر صحيفة (٢٥) وما بعدها (فهذه الآيات
دلت دلالة صريحة واضحة لا ينكرها الا مكابر على انه يجب على المرأة
ان تحتجب عن غير محارمها ولا يجوز ان تكشف شيئاً من بدنها امام
اجنبي: وقوله تعالى (وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن) هو
امر من الله تعالى للنساء المؤمنات وغيره منه لاز واجهن عباد المؤمنين
وتميز لهن عن صفة نساء الجاهلية وفعال المشركات وقد علمت ان هذا
من باب التأكيد. وقدم غض البصر على حفظ الفرج لان غض
البصر وسيلة الى حفظ الفرج والوسيلة مقدمة على المقصد وقوله تعالى
(يغضضن من ابصارهن) اي عما حرم الله عليهن من النظر الى غير
ازواجهن سواء كان بشهوة او بغير شهوة متى قصدن النظر الى هذا
ذهب اكثر العلماء فقالوا لا يجوز للمرأة النظر الى الرجال الا جانب
بشهوة وبغير شهوة واحتج لذلك ايضاً بما رواه ابو داود والترمذي عن
نبهان مولى ام سلمة ام المؤمنين رضي الله عنها (الحديث وسياتي)
فانكاره صلى الله عليه وسلم عليهما يدل على المنع مطلقاً: وقوله تعالى
(ولا يدين زينتهن) اي ما يترين به من الحلي وغيره. وانما ذكر الزينة
دون مواضعها للباغاة في الامر بالستر لان هذه الزينة واقعة على مواضع

من الجسد لا يحل النظر اليها وهي الذراع والساق والاذن والعنق
 والرأس والصدر مثلاً فنهيت عن ابداء الزينة ليعلم ان النظر اليها اذا
 لم يحل للملابسة تلك المواضع كان النظر الى تلك المواضع اولى بالامتناع
 ثابت القدم في الحرمة شاهداً على ان النساء حقن ان يحتطن في سترها
 ويتقين الله تعالى في الكشف عنها وقوله تعالى (الا ما ظهر منها) اي
 الا ما جرت العادة بظهوره للاحتياج الى ذلك . ويدل على ان الذي
 رخص للمرأة ان تبديه هو الوجه والكفان ما روى عن عائشة رضي الله
 عنها ان اسماء بنت ابي بكر (رضي الله عنهما) دخلت على النبي صلى
 الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق فاعرض عنها وقال يا اسماء ان المرأة اذا
 بلغت سن الحيض لم يصاح ان يرى منها الا هذا واشار الى وجهه وكفيه
 وقوله تعالى (ولا يضربن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) اي
 لا يضربن الارض بارجلهن ليقعق خلاطن فيعلم انهن ذوات
 خلاخل فان ذلك مما يورث الرجال ميلاً اليهن ويوهم ان هن ميلاً اليهم
 والغرض من ذلك المبالغة في الستر لانه اذا نهى عن اظهار صوت
 الحلي فمواضع الحلي ابلغ في النهي انتهى (الشاهد الثالث)
 قال الامام البيضاوي رحمه الله مانصه (ولا يدين زينتهن) كالحلي
 والثياب والاصباغ فضلاً عن مواضعها المن لا يحل ان تبدى له (الا ما
 ظهر منها) عند مزاوله الاشياء كالثياب والخاتم فان في سترها حرجاً

وقيل المراد بالزينة، واقعها على حذف المضاف أو ما يعم المحاسن الخاقية
 والتزينة والمستثنى هو الوجه والكفان لأنها ليست «بورة» ولا ظهر
 ان هذا في الصلاة لافي النظر فان كل بدن الحرة عورة لا يحل لغير
 الزوج والمحرم النظر الى شيء منها الا لضرورة كالمعالجة وتحمل الشهادة
 (وليضر بن بخمرهن على جيوبهن) ستر الاعناقهن (ولا يدين
 زينتهن) كرهه لبيان من يحل له الابداء ومن لا يحل له) انتهى
 وفي تفسير الجلالين ما نصه (ولا يدين) يظهرن (زينتهن) الا ما
 ظهر منها) وهو الوجه والكفان فيحوز نظره لاجنبي ان لم يخف فتنة
 في احد وجهين والثاني يحرم لانه مظنة ورجع حسماً للباب) انتهى
 (الشاهد الرابع) قال في حسن الاسوة بعدما ذكر سبب زول هذه
 الآيات ما نصه (وبالجملة فلا يحل للمرأة ان تنظر الى الرجل لان
 علاقته به كعلاقته بها وقصدها منه كقصده منها . قال مجاهد اذا
 اقبلت المرأة جلس ابليس على رأسها فزينها لمن ينظرها واذا ادبرت
 جلس على عجزتها فزينها لمن ينظر اليها) انتهى (الشاهد الخامس)
 قال الله تعالى في سورة النور (واقواعد من النساء اللاتي لا يرجون
 نكاحاً فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وان
 يستعفن خير لهن) اه فهذه الآية ايضاً مصرحة بوجوب التستر
 وحظر التكشف ولو ضمن البيوت على من لم يكن لها زوج الا ان كانت

لا تشتهي: قال صديق خان رحمه الله في حسن الاسوة مانصه (القواعد)
اي العجائز اللاتي لا يطمعن في النكاح . فاما من كانت فيها بقية جمال
وهي محل الشهوة فلا تدخل في حكم هذه الآية . ومعنى (ثيابهن)
اي التي تكون على ظاهر البدن كالجلباب والرداء الذي فوق الثياب
والقناع الذي فوق الخمار ونحوها الا الثياب التي على العورة الخاصة ولا
الخمار فهذه لا يجوز وضعها . وانما جاز لمن وضع تلك لانصراف الانفس
عنهن ادلا رغبة للرجال فيهن فاباح الله لهن ما لم يبيحه لغيرهن : وقوله
(غير متبرجات بزينة) اي غير مظهرات لما لانهن امرن باخفائها في
قوله (ولا يدين) اما التبرج فهو الكشف والظهور للعيون والتكلف
في اظهار الزينة والمحاسن للرجال . وقوله (وان يستعفن خير لهن)
اي وان يتركن وضع الثياب المذكورة كان خيرا في حقهن واقرب
للتقوي انتهى (قلت) انظر ما ابدع هذا التفسير واوضحه لمقاصد
الشارع . (الشاهد السادس) قال الله تعالى في سورة الاحزاب (يا ايها
النبي قل لاوزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن
ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفورا رحيما) قال الفخر
رحمه الله سبب نزول الآية انه كان في الجاهلية تخرج الحرة والامة
مكشوفات يتبعهن الزناة وتقع التهم عليهن فامر الله الحرائر بالتجالب
ليعرفن انهن حرائر فلا يؤذين بالتعرض لهن . لان من تستر وجهها

مع انه ليس بعورة لا يطمع فيها انها تكشف عورتها) انتهى : قال
صديق خان رحمه الله (الجلايب جمع جلباب وهو ثوب اكبر من
الخمار وهو الملاءة التي تشتعل بها المرأة فوق الدرع والخمار قال
الجوهري الجلباب المحفة . وقال الشهاب ازار واسع يلتحف به قال
الواحي قال المفسرون (يدنين) اي يغطين وجوههن ورؤوسهن
الا عيناً واحدة وبه قال ابن عباس . وقال الحسن تغطي نصف وجهها .
وقال قتادة تلويه فوق الجبين وتشده ثم تعطفه على الانف وان ظهرت
عينها الكنه يستر الصدر ومعظم الوجه . وقال المبرد يرخينها عليهن
ويغطين بها وجوههن واعطافهن) انتهى (قلت) فهذا تفسير الآيات
الواردة بهذا الشأن واقوال علماء الامة الصريحة التي لا شبهة فيها ولا
غبار عليها . وكأني بالموثق بثبته الله يضطرب من قول الامام البضاوي
وامتظاره بان هذه الاباحة مختصة في الصلاة والطيب والشاهد عليها
فقط والتحريم عام مطلق . لانه ينافي ما ذهب اليه ويخالفه : وعلى كل
فاللاتي يراهن مخالفات لما عليه جمهور نساء المسلمين هن اللاتي مرقن
من الشرع والحياء بوساوس دعاة السوء الذين يدعونهن الى التمدن
ويزعمون ان الشرع ما اوجب عليهن هذا التستر ولا حظر عليهن
التبرج . ولتزيدنه ايضا حاشا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
فنقول (الشاهد السابع) قال صديق خان رحمه الله (اخرج ابو داود

والبيهقي وابن مردويه عن عائشة رضي الله عنها ان اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنهما دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق فاعرض عنها وقال يا اسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح ان يرى منها الا هذا واشار الى وجهه وكفيه) اهـ ثم قال رحمه الله ما نصه (وانما رخص لها في هذا القدر لان المرأة لا تجدد بدا من مزاولة الاشياء بيديها ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصاً في الشهادة والمحكمة والنكاح وتضطر الى المشي في الطرقات وظهور قدميها وخاصة الفقيرات منهن فيحوز نظره لا يجبي ان لم يخف فتنة في احد الوجهين والثاني يحرم لانه مظنة الفتنة ورجح حسناً للباب قاله المحلى) انتهى (قلت) قوله (قاله المحلى) اي الجلال رحمه الله وقد تقدم نص قول الجلال في اخر الشاهد الثالث . واعلم يا اخي ان صاحبنا محرر المرأة احب ان يستشهد بهذا الحديث وبما قاله صديق خان رحمه الله لكن كأنه شعر بمخالفة بعض الفاظ الحديث وبعض كلام صديق خان لمقاصده فخرّف في الحديث وفي كلام صديق خان ما توهمه مفيداً له . فاما الحديث فحذف منه لفظ (فاعرض عنها) وزاد فيه لفظ (وهذا) واما كلام صديق خان فابدل لفظ (النكاح) بلفظ (الزواج) وحذف من كلامه كل ما بعد قوله (الفقيرات منهن) فراجعته تجده : وقد نبهتك لهذا وسرى غيره ايضاً لئلا تعتمد صحة مروياته ومنقولاته

قبل ما تراجعها من مواضعها (الشاهد الثامن) اخرج البيهقي وابو
 داود عن انس رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي فاطمة رضي
 الله عنها بعد قد وهبه لها وعليها ثوب اذا قنعت به رأسيها لم يبلغ رجلها
 واذا غطت به رجلها لم يبلغ رأسيها فلما رأى صلى الله عليه وسلم ما تلقى قال
 انه ليس عليك بأس انما هو ابوك و غلامك) انتهى عن حسن الاسوة
 وغيره (التاسع) روى الشعراني رحمه الله في كشف الغمة بسنده عن
 جابر رضي الله عنه وروى صاحب الجليس الانيس حفظه الله عن
 مسلم واحمد وابي داود والترمذي والنسائي رحمهم الله عن جرير بن
 عبد الله البجلي رضي الله عنه . وكل منهما قال سألت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن نظر الفجأة فقال (اصرف بصرك) وفي روايه (اطرق
 بصرك) انتهى (العاشر) اخرج الترمذي عن علي رضي الله عنه انه قال
 (قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي لا تتبع النظرة فانما لك الاولى
 وليست لك الاخرى) انتهى عن كشف الغمة (الحادي عشر) وعنه
 عليه الصلاة والسلام (لا تـ يطعن في رأس احدكم بمخيط من
 حديد خيره من ان يمس امرأة لا تحل له) انتهى عن كشف الغمة
 (الثاني عشر) عن علي رضي الله عنه انه قال (اردف النبي صلى الله
 وسلم الفضل ابن العباس ثم اتي الجمرة فرماها فاستقبلته جارية شابة من
 خثعم فسألتها عن مسئلة فافتاها ولوى عنق الفضل فقال له العباس لم تلو

عنق ابن عمك يا رسول الله فقال رأيت شابا وشابة فلم آمن الشيطان
عليهما) انتهى عن كشف النعمة (الثالث عشر) عن عمر رضي الله عنه
انه قال (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تضع خمارها عند
مشركة لان الله تعالى يقول (او نسائهن) انتهى عن كشف النعمة : فانظر
كيف ان الخليفة الثاني فهم من كلام الله تعالى ان وضع الخمار اظهار
للزينة المحرم ابداها (الرابع عشر) اخرج ابو داود والترمذي عن
نبيهان مولى ام سلمة ام المؤمنين رضي الله عنها انها قالت كنت عند النبي
صلى الله عليه وسلم وميمونة فاقبل ابن ام مكتوم فدخل عليه وذلك بعد
نزول آية الحجاب فقال صلى الله عليه وسلم احتجبا منه فقلنا يا رسول الله
اليس هو اعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال عليه الصلاة والسلام افعميا وان
انتما السمتا تبصرانه) انتهى عن كشف النعمة (الخامس عشر) اخرج
ابو داود عن عائشة رضي الله عنها انها قالت (كان الركبان يمرون بنا ونحن
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فاذا جازونا سدلت احدا
جلابها من راسها على وجهها فاذا جاوزونا كشفناه) اهـ واخرج مالك
رضي الله عنه عن فاطمة بنت المنذر انها قالت كنا نخمر وجوهنا ونحن
محرمات اهـ عن حسن الاسوة (السادس عشر) اخرج مالك وابو داود
عن محمد بن زيد عن امه رضي الله عنهم انها سألت ام سلمة رضي الله عنها
ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب قالت تصلي في الخمار والدرع السابغ اذا

غيب ظهور قدميها : اه عن حسن الاسوة (السابع عشر) اخرج ابو داود
 عن دحية الكلبي رضي الله عنه قال اُتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بقباطي فاعطاني قبطية وقال اصدعها صدعين فاقطع احدهما قميصاً
 واعط الاخر امرأتك تختمر به وتجعل تحته ثوباً لا يصفها) اه عن حسن
 الاسوة فهذا بعض من كل مما قال الله ورسوله واجلاء علماء الامة في هذه
 المسئلة فانظروها يا اهل مصر هل هو مطابق لما عليه جمهور نساء المسلمين
 من التستر والتأزر ام لا . فان وجدتموها مطابقاً فاستلوا هذا المجهد هل
 هذا لا يات والاحاديث واقوال العلماء المتقدمين كلها مدخلة في
 القرآن وكتب الحديث ومدسوسة على اجلاء العلماء المتقدمين من
 الامم الذين دخلوا في الاسلام فبدلوا هيئة الستار والحجاب الشرعيين
 كما زعم ام هي حق لا ريب فيها واحكموا بما انزل الله وحيث بما
 اوردت من الادلة في هذا القسم كفاية فلتكلم على القسم الثاني من
 الحجاب (فاقول) يعلم كل ذي المام بالتاريخ الاسلامي ما نشاء وما ظهر
 من المذاهب والتحمل والزيغ والفساد عن مذهب تأويل القرآن العظيم
 وقد ابلغهم صاحب المواقف احدى وسبعين فرقة . لكنه ما ظن انه
 سيقوم في مصر من يزيد في الطنبور تعجاً جديداً : فباي قانون
 نناظر هذا الفاضل الذي يدعي ان آداب الرجل والمرأة سواء . ويوجب
 على الرجال الاحتجاب في البيوت كيلا ينظروا النساء في الاسواق .

وينتقد على الشارع اباحة كشف الوجه للرجال وإيجاب ستر وجوه النساء : ما نقول لهذا الأديب الذي يرى أن لا فرق بين من تنشأ في زوايا الأزقة ومجتمعات الرقص وبين من تربي في خدرها مصانة بين والديها في الصلاح والتقوى . وتهذب بالآداب الإسلامية وتشب على الأخلاق الدينية : ما نقول لهذا اللبيب الذي يرى التستر مزلة للفسق والتكشف حصناً من الحيانة : اليس من المبكيات المحزونات أن ترى مسلماً من ذوي الوجاهة والبيوت يبذل جهده المستطيع بإثبات أن الحجاب ليس من واجبات المسلمات وأن التبذل والتبرج خير لمن ويقوم بنصره وترويج أضراليه بعض علماء الأمة ثم ترى عدداً ليس بقليل من مشاهير أرباب الجرائد المسيحية كصاحب الأهرام وأمثاله يتصدون للاتقاد عليه والتنديد بكتابته ويريدون على ضرورة بقاء نساء المسلمين دلي تسترهن وتعجبهن : فمئيداً لك يا وادي النيل حيث صرت مرشحاً وملجأ لاهل البدع والاهواء : وكاني بالمؤلف المذكور ما كاد يبرد غيظه بأفراغ جعبة صدره في الكلام على القسم الأول حتى عاودته الحدة مما رأى في القرآن والحديث وكلام أجلة العلماء من وجوب انحجاب المرأة في بيتها فأرسل سهام التنيف والتنديد بما لا يجوز لأذن مؤمن أن تسمعه . فلنتركه وشأنه ونورد ما يتعلق من كلامه في مباحثنا ونستعين بالله تعالى على نقضه

واثبات صادق مذهبنا وبالله التوفيق : (القول الثالث) قال (اما
 ما يتعلق بالحجاب بمعنى قصر المرأة في بيتها والحظر عليها ان تخالط
 الرجال فالكلام فيه ينقسم الى قسمين . ما يختص بنساء النبي صلى الله
 عليه وسلم وما يتعلق بغيرهن من نساء المسلمين . ولا اثر في الشريعة لغير
 هذين القسمين . اما القسم الاول فقد ورد فيه ما ياتي من
 الآيات (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن
 لكم . واذا سألتموهن متاعا فاسالوهن من وراء حجاب (ذلك) اطهر لقلوبكم
 وقلوبهن وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تكبحوا (ازواجه) من
 بعده ابدا ان ذلكم كان عند الله عظيما) (يالنساء النبي لستن كأحد
 من النساء ان اتقين فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض
 وقلن قولا مريفا وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى)
 ولا يوجد اختلاف في جميع كتب الفقه من اي مذهب كانت ولا في
 كتب التفسير في ان هذه النصوص الشريفة هي خاصة بنساء النبي
 صلى الله عليه وسلم امرهن الله سبحانه وتعالى بالتحجب وبين لما سبب هذا
 الحكم وهو انهن لسن كاحد من النساء . ولما كان الخطاب خاصا بنساء
 الرسول صلى الله عليه وسلم وكانت اسباب التنزيل خاصة بهن لا تطبق
 على غيرهن فهذا الحجاب ليس بنرض ولا بواجب على احد من نساء
 المسلمين) انتهى كلامه . ثم عزي هذه العبارة الاخيرة الى صحيفة (١٢٦)

من كتاب حسن الاسوة ثم قال (واما القسم الثاني . فغاية ما ورد في كتب الفقه > حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى فيه عن الخلوة مع الاجنبية وهو (لا يخلون رجل بامرأة الا مع ذي محرم) قال ابن عابدين الخلوة بالاجنبية حرام الا للملازمة مديونة هربية ودخلة خربة او كانت عجوزا شوها او بجائل . وقيل الخلوة بالاجنبية مكروهة كراهة تحريم . وعن ابي يوسف ليست بتحريم . وقال ان الخلوة المحرمة تنفي بالحائل وبوجود محرم او امرأة ثقة قادرة . وهل تنفي ايضا بوجود رجل آخر لم اره) انتهى كلامه . وعزى كلام ابن عابدين الى صحيفة (٣٢٣) و(٣٢٤) من الجلد الخامس من الحاشية ثم قال (ربما يقال ان ما فرضه الله على نساء نبيه يستحب اتباعه لنساء المسلمين كافة . فنجيب ان قوله تعالى (لستن كاحد من النساء) يشير الى عدم الرغبة في المساواة في هذا الحكم وينبهنا الى ان في عدم التجاب حكما ينبغي لنا اعتبارها واحترامها واولايس من الصواب تعطيل تلك الحكم مرضاة لاتباع الاسوة) انتهى كلامه : وبعد ما ادعى ان بالتستر والحجاب حرج على النساء وان لا حرج في ديننا ونقل آيات عدم الحرج في الدين زعم ان سيدنا عمر رضي الله عنه ما كان يحجب زوجته في عهد خلافته وانه كان يدعوها للاكل مع الرجال الاجانب واورد حكاية عن صحيفة (٢٧١٦) من الجزء الخامس من تاريخ الطبري ثم

قال مانصه (وفضلاً عن كون الشرع لا يوجب ذلك الحجاب فانه مجرد
عن الفائدة بل فيه مضرات شتى تأتي على بيانها في البحث الالتي) انتهى
والنافية لزوم من كلامه ههنا وحيث كل ما بعده تمويه ومغالطة فانضرب
عنه صفحاً ونلتفت لاظهار بطلان ما ادعاه وما انكره (فاقول) اما قوله
ان هذه الآيات منحصرة الحكم في الزوجات الطاهرات الخ فهذا
افتراء على الله وعلى امنا دينه الذين اتهمهم بهذا القول الباطل وسوف
تري ان شاء الله براهين كون احكامها عامة وان كان تنزلها خاص . ولو
كان اختصاص النزول يقصر الحكم على من نزل بمقتهم لالزم عنه حصر
اكثر احكام القرآن حيث لا خلاف بان نزول اكثرها كان بسبب
خاص اما عن سؤل واما عن حادثة حال . والاحكام الواردة في
الحديث كذلك وهذا لا يقوله الا جاهل او متجاهل ختم الله على قلبه :
واما قوله ان غاية ما ورد في كتب الفقه حديث الخلوة الخ فهذا افتراء
ايضاً وادعاء سوف تتلى عليك شواهد بطلانها ان شاء الله : وعلى
فرض عدم وجود نص في القرآن العظيم يوجب حجاب نساء المسلمين
فهذا لا يكون دليلاً على كونه عادة مضرّة اخذها المسلمون عن بعض
الامم . لان الادعاء باخذه عن بعض الامم هو باطل كما برهننا عليه فيما
سلف . وحيث اجماع المسلمين متسلسل في مدة الثلاثة عشر قرناً على
وجوبه والعمل به استناداً على ما صرحت به الاحاديث الصحيحة .

فدعوى المؤلف خرق للاجماع وانكار لنصوص الاحاديث الصحيحة:
 وقبل ايراد النصوص المصرحة بطلان اقاويله امهد بامور (الاول)
 لا يغرنك ما رأيت من كلمات التعظيم للقرآن والحديث فهذا
 يستعمله ارباب البدع تمويهاً على من لم يعرف عوائدهم في لباس بدعتهم
 حاية دينية : دخلت يوماً لعند شاهين مكار يوس احد اصحاب
 المقتطف الآن وكان يومئذ مرتب حروف في مطبعة الاماريكان في
 بيروت فوجدت عنده على المكتب مصحفاً ومجموع المهددين فقلت
 له ارى عندك مصحفاً فما تعمل فيه . فقال اترك به اكونه كلام الله .
 فقلت له اذا سلمت كونه كلام الله وجب عليك الايمان بما فيه والا
 فانت تقول خلاف ما في قلبك فاتقطع ولم يخرجوا (الثاني) اشرت
 آنفاً للعبارة التي عزاها المؤلف لصحيفة (١٢٦) من كتاب حسن
 الاسوة : فاعلم ان هذا العزو غير صحيح لان صديق خان رحمه الله ما
 نقل هذه الآية في هذه الصحيفة بل اوردها في صحيفة (١١٣) ولا
 وجود لهذه العبارة في كلامه عن هذه الآية . بل هذه العبارة اوردها
 عن ابن عباس رضي الله عنهما في اخر تفسير قوله تعالى (لا جناح
 عليهن في اباتهن) ومع هذا التحريف الظاهر فاستدلالة ساقط
 وسأتي بيانه (الثالث) اني في نقل الآية عن كتابه وضعت لفظ (ذلك)
 ولفظ (ازواجه) بين هلالين لانه كتب الاول (ذلك) وصوابه

(ذلکم) ولفظ (ازواجه) غير موجود فيه (الرابع) رأيت آتفا ما
 عزاه المؤلف لابن عابدين . فاعلم ان هذا كلاماً ملفقاً من الدر
 وشرحه والحاشية في باب (النظر والمس) وحاصل قولهم الاتفاق على
 الحرمة . لكن صاحب القنية قال بکراهة التحريم . واتفقوا على ان
 المراد بالحائل هو ان يكون كلاً منهما في بيت اذا كانت الدار واحدة .
 والانتفاء المشروط بوجود المرأة الثقة هو بحق المطلقة مع زوجها
 في زمن العدة بشرط ان لا يكون فاسقاً ليس مع مطلق اجنبية
 فالخلوة مع مطلق اجنبية لا تنفي الا بوجود محرم : فانظر كيف
 اقتضب المؤلف ما اراد وترك ما لا يريد . ومع هذا فالذي اقتضبه
 تجده حجة عليه لاله : ولنرجع الى سياق كلامنا ونورد ما وعدنا به
 في شواهد (الشاهد الاول) قال الله تعالى في سورة الاحزاب
 (يانساء انني لستن كاحد من النساء ان اتقين فلا تخضعن بالقول
 فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولاً معروفاً . وقرن في يوتكن
 ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى واقمن الصلوة وآتين الزكاة
 واطعن الله ورسوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل
 البيت ويطهرکم تطهيراً) اه فاقول اما ماورد في تفسير هذه
 الآية عن اعيان العلماء (فالاول) قال البيضاوي رحمه الله (لستن)
 كجماعة واحدة من جماعات النساء في الفضل (ان اتقين) مخالفة

حكم الله ورضي رسوله (فلا تخضعن بالقول) فلا تجبن بقولكن
 خاضعاً لينا مثل قول المريات (فيطعم الذي في قلبه مرض) فجور
 (وقلن قولاً معروفاً) حسناً بعيداً عن الرية (وقرن في يوتكن) من
 قريب (ولا تبرجن) تبخترن في مشيكن (تبرج الجاهلية الاولى)
 تبرجاً مثل تبرج النساء في الجاهلية القديمة . والجاهلية الاخرى ما بين
 عيسى ومحمد عليهما السلام (واقمن الصلاة وآتين الزكاة واطعن الله
 ورسوله) في سائر ما امركن به ونهاكن عنه (انما يريد الله ليذهب
 عنكم الرجس) الذنب المذنب لعرضكم وهو تعليل لامرهن ونهيهن
 على الاستئاف ولذلك عمم الحكم (اهل البيت ويطهركم) من
 المعاصي (تطهيراً) استعارة الرجس للمعصية والترشيح بالتطهير للتغفير
 عنها) انتهى (الثاني) قال الفخر الرازي رحمه الله (قوله تعالى
) لستن كأحد من النساء) اي فيكن ما لا يوجد في غيركن وهو
 كونكن امهات المؤمنين وزوجات خير المرسلين (ان اثقتن) يحتمل
 وجهين (احدهما) ان يكون متعلقاً بما قبله على معنى لستن كأحد ان
 اثقتن فان الاكرم عند الله هو الاثني (وثانيهما) ان يكون
 متعلقاً بما بعده على معنى (ان اثقتن فلا تخضعن) والله لما منعهن عن
 الفعل منعهن عن مقدماتها وهي المحادثة مع الرجال والالتقياد للفاسق
 بقوله (فلا تخضعن بالقول فيطعم الذي في قلبه مرض) اي فسق

(وقلن قولاً معروفاً) اي القول المتعارف عند الحاجة اليه المأذون به لزيادة عليه (وقرن في يوتكن) من القرار وقيل انه من الوقار (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) اي لا تتكسرن ويحتمل ان يكون معناه لا تظهرن زينتكن) انتهى (الثالث) قال صديق خان رحمه الله في صحيفته (١١٣) من كتابه حسن الاسوة ما نصه (قال تعالى (يا نساء النبي استن كما حدن النساء) بل اتنا اكرم علي وثوابكن اعظم لدي) (ان اتقين) بين سبحانه ان هذه الفضيلة لمن انما تكون للملازمة تن للنقوى لا مجرد اتصالها بالنبي صلى الله عليه وسلم (فلا تخضعن بالقول) اي لا تان القول عند مخاطبة الناس كما تفعله المريبات من النساء ولا ترققن الكلام (فيطمع الذي في قلبه مرض) اي فجور وشهوة او شك وريبة او نفاق والمعنى لا تقلن قولاً يبعد المنافق والفاجر به سبيلاً الى الطمع فيكن . والمرأة مندوبة الى الغاظة في المقال اذا خاطبت الاجانب اقطع الاطماع فيهن (وقان قولاً معروفاً) اي حسناً مع كونه خشناً بعيداً من الريبة على سنن الشرع (وقرن في يوتكن) اي الزمها (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) التبرج ان تبدي المرأة من زينتها ومحاسنها ما يجب ستره مما تستدعي به شهوة الرجل . وقد اختلف في المراد بالجاهلية . قال ابن عطية انه اشار الى الجاهلية التي لحقنها وادر كنهها فامر بالنقلة عن سيرتهن فيها وهي ما كان قبل الشرع من

سيرة الكفرة لانهم كانوا لا غيرة عندهم فكان امر النساء دون حجة .
 وجعاهما اولى بالنسبة الى ما كن عليه وليس المعنى ان ثم جاهلية اخرى .
 كذا قال وهو قول حسن . ويمكن ان يراد بالجاهلية الاخرى ما يقع في
 الاسلام من التشبه باهل الجاهلية بقول وفعل (واقرب الصلاة)
 الواجبة (واثنين الزكاة) المفروضة (واطعن الله ورسوله) فيما امر ونهى
 انتهى كلامه فيما يتعلق بموضوعنا وما بعده فهو في معنى مثل البيت ومن
 هم وليس فيه كلمة واحدة مما عزاها اليه المؤلف (فاقول : قد تبين لك من
 كلام هؤلاء الاجلة العلماء مخالفة ما ادعاه المؤلف المذكور من وجوه
 (الاول) ان ضمير التفضيل متعلق بالتقوى لا بالاستقرار في البيوت
 كما زعم فيكون التفضيل تعليلاً للاستقرار فيصح ان يستنتج عنه
 تخصيص التحجب في البيوت بامهات المؤمنين دون غيرهن (الثاني)
 ان التمييز الواقع مشروط بالتقوى على احد الاحتمالين فالتمييز غير متعلق
 بالاستقرار البتة فتأويله باطل (الثالث) ان لا خلاف بان
 النزول خاص لكن الحكم عام . وتعميم الحكم ليس من باب الاسوة كما
 زعم بل من باب العمل بالنص المؤيد بالحديث : وقولنا بالنص من
 وجهين (احدهما) قياساً على الاحكام الكثيرة الواردة في القرآن
 العظيم وكان نزولها خاصاً والحكم فيها عاماً وقد ذكرنا القاعدة التي
 عليها اجماع علماء الامة وهي ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب

(والوجه الثاني) حيث ان الآية اشتملت على ثمانية احكام عمومية الستة
الاخيرة منها معطوفة على الثاني فاما من ذي المام باللغة والتفسير يجوز
القول بتعميم السبعة وتخصيص الواحد سيما انه معطوف عليه بل هذا
القول جهل محض او تجاهل بارد : والثمانية المذكورة هي الامر بالنقوى
وعدم الخضوع بالقول الموجب طمع ذوي الرية وقول المعروف
والاقرار في البيوت وعدم التبرج واقام الصلاة وايتاء الزكاة واطاعة
الله واطاعة رسوله : ولا خلاف بان هذه السبعة واجبة على كل مسلمة
فالثامن واجب على كل مسلمة لاحالة : ثم لماذا لا يكون لنساء
المسلمين اسوة بامهاتهن زوجات الرسول عليه الصلاة والسلام وقد
امرهن الله بذلك ويكون لهن اسوة بنساء اعداء دينهن اللاتي منعهن
الله وحذرهن من تقليدهن واتباعهن : قال تعالى (لقد كان لكم في
رسول الله اسوة حسنة) وحيث لا خلاف بانه صلى الله عليه وسلم حجب
نسائه فامثالاً لامر الله بالاسوة الحسنة صار من الواجب حجب
نساء امته : وحاصل القول ان تقيح حجب النساء ومنع الناسي
بالزوجات الطاهرات كلام لا يتجاسر عليه من يخشى اخرته ويتقرب به :
وما اظرف تأويل صديق خان الجاهلية الاخرى . فلعمري انه كلام
يلبس صاحبنا المؤلف لبساً (الشاهد الثاني) قوله تعالى في سورة
الاحزاب (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم

الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذا دعيتهم فادخلوا فاذا اطعمتم فانتشروا
ولامستأ نسين لحديث ان ذالكم كان يؤذى النبي فيستحي منكم والله
لا يستحي من الحق واذا سألتموهن متاعاً فاسألهن من وراء حجاب ذالكم
اطهر لقلوبكم وقلوبهن) الاية فهذه الآيات انزلت بحق الزوجات
الطاهرات لكن الحكم فيها عاماً بلا خلاف . وما رواه محمد صديق
خان رحمه الله في صحيفة (١٢٦) من كتابه حسن الاموة عن ابن
عباس رضي الله عنهما واتخذوا المواقف المذكور حجة على التخصيص فهو
غير صحيح ولم يقل به احد من الفقهاء والمفسرين البتة : قال الامام
البيضاوي رحمه الله روى انه لما نزلت آية الحجاب (اي الاية المقدمة)
قال الآباء والابناء والاقارب يا رسول الله اوتكلمن ايضاً من وراء حجاب
فنزل قوله تعالى (لا جناح عليهن في ابائهن الآية انتهى : فهذا الحديث
نص صريح بالتعميم : واما الفخر الرازي رحمه الله فاشبع التفسير في
نحو صحيفتين وما خصص الحكم البتة بل صرح بتعميمه وانا انقل بعض
ما صرح فيه بالتعميم قال (وردت الآية جامعة لآداب منها المنع من
اطالة المكث في بيوت الناس) وقال (وفيه لطيفة وهي انه عند
الحجاب امر الله الرجال بالسؤل من وراء حجاب ويفهم منه كون المرأة
محبوبة عن الرجل بالطريق الاولى . وعند الاستثناء قال تعالى (لا
جناح عليهن) وقد قدم الآباء لان اطلاقهم على بناتهم اكثر . ثم الابناء

ثم الاخوة وذلك ظاهر وقوله تعالى (ولا نسائهن) مضاف الى المؤمنات
حيث لا يجوز الكشف للكافرات البتة . وقوله تعالى (ولا ما مالكت
آيانهن) هذا بعد الکر فان المفسدة في الكشف لهم ظاهرة . ومن
الائمة من قال ان المراد بهم من كان منهم دون البلوغ (اه واما صديق
خان رحمه الله الذي تمسك المؤلف بآخر كلامه الذي ذكره عن ابن
عباس رضي الله عنهما وترك ما قبله على عادة المذاطين فانه بعد ما نقل
قوله تعالى (لا جناح عليهن) الآية قال (فهو لا . لا يجب على نساء رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا على غيرهن من النساء الاحتجاب منهم في
روية وكلام (ولا نسائهن) اي النساء المؤمنات لان الكافرات غير
ما مونات على العورات والنساء كاهن عورة فيجب على ازواج النبي صلى
الله عليه وسلم الاحتجاب عنهن كما يجب على سائر المسلمات) انتهى
كلامه (فاقول) حيث لا خلاف بين علماء المسلمين من كل مذهب
ونحلة بان هذا الاستثناء عام وعلى هذه الآية بنيت الاحكام المتعلقة
فيه . وانت تعلم ان الاستثناء فرع من الاصل الذي هو الحجاب . فلو
قانا بتخصيص الاصل للزم عنه تخصيص الفرع لامتناع تعميم الفرع
حال كون الاصل خاصاً . وحيث وقع الاجماع على تعميم الفرع
فالاصل عام لا محالة . بل القول بتخصيصه غير معقول . اعني كيف تقول
لا مراة ان الله قد اباح لك الظهور على ابيك وابنتك وكذا وكذا حال

كونه تعالى ما اوجب عليها التحجب عن غيرهم فضلاً عنهم . فما هذا
 وامثاله الا وساوس شيطانية عصمتنا الله منها : وعلى تقدير صحة ما ذهب
 بنا ويله من اختصاص آيات سورة الاحزاب فكيف يمكن التصرف
 بآية سورة النور الآتي ذكرها المصراحة بتعميم آيات سورة الاحزاب
 فتأمل (الشاهد الثالث) قال تعالى في سورة النور (يا ايها الذين امنوا
 لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم) التي تسكنونها فان الاجر والمعير ايضاً
 لا يدخلان الا باذن (حتى تستأنسوا) اي تستأذنوا (وتسلموا على
 اهلها) بان تقولوا السلام عليكم . أدخل . وعنه صلى الله عليه وسلم
 (التسليم ان يقول السلام عليكم . أدخل ثلاث مرات فان اذن له دخل
 والارجع) (ذلكم خير لكم) الاستئذان والتسليم خير لكم من ان
 تدخلوا بغتة . وروى ان رجلاً قال للنبي عليه السلام . استأذن على امي
 قال نعم قال لا خادم لها غيري . استأذن عليها كمدخات . قال اتحب
 ان تراها عريانة قال لا . قال فاستأذن (لعلكم تذكرون) وتعلموا
 ما هو اصح لكم (فان لم تجدوا فيها احداً) يا ذن لكم (فلا تدخلوها
 حتى يؤذن لكم) حتى يأتي من يا ذن لكم فان المانع من الدخول ليس
 الاطلاع على العورات فقط بل وعلى ما يخفيه الناس عادة (وان قيل
 لكم ارجعوا فارجعوا) ولا تلحوا (هو اذكى لكم) الرجوع اطهر لكم
 مما لا يخلوا الاحاح والوقوف على الباب عنه من الكراهة وترك المروءة

او انفع لدينكم ودنياكم (والله بما تعملون عليم) فيعلم ما تأتون وما تذكرون
 مما خوطبتم به فيحازيكم عليه) انتهى عن البيضاوي رحمه الله. وقال الفخر
 الرازي رحمه الله « اعلم انه تعالى عدل عما يتصل بالرعي والقذف وما
 يتعلق بهما من الحكم الى ما يليق به . لان اهل الأفك انما وجدوا
 السبيل الى بهتانهم من حيث اتفقت الخلوة فصارت كأنها طريق التهمة
 فاجب الله تعالى ان لا يدخل المريب غير الا بعد الاستئذان والسلام
 لان في الدخول على غير هذا الوجه وقوع التهمة وفي ذلك من المضرة
 ما لا يخفى فيه . واما عدد الاستئذان فروى عن جندب وابي موسى
 الاشعري رضي الله عنهما عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال « اذا
 استأذن احدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع » اهـ « فان قلت » افلا يجوز
 وقوع شيء مع الاستئذان « قلت » هذا بعيد ونادر جدا . لان المرأة
 المحجوبة العارفة بان زوجها او وليها لا يرضى بدخول اجني عليها
 يبعد كل البعدان تأذن لاجني بالدخول الى دارها خوفا من التهمة .
 هذا اذا كانت مصانة واما غير المصانة فكذلك تخاف من مجيء زوجها
 او غيره من محارمها او نساء مندرات على حين غفلة فلا يكون لها عذر
 ولا وجه لدفع التهمة عنها والرجل كذلك . اما اللاتي لا حجاب عندهن
 والفرن مخالطة الاجانب واعتدن قبول كل زائر سواء وجد الرجل
 صاحب الدار ام لم يوجد اذن بذلك ام لم يأذن فالاستئذان عندهن

وعدمه على حد سواء . والاعجب من عدم التعجب عند اولئك المتدينين
 حظر دخول الزوج وغيره لغرفة المرأة بدون اذنهما كما كان الامر
 عظيماً سيما اذا كانت الخلوة مع احد كهنة الدين فهناك السؤل محذور
 فضلاً عن الدخول . فتأمل (الشاهد الرابع) قال تعالى في
 سورة النور (يا ايها الذين امنوا ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم)
 الى قوله تعالى (كذلك يبين الله لكم آياته والله عليم حكيم) اه قال
 البضاوي رحمه الله (ليس في هذه الآية ما ينافي آية الاستئذان فينسحبوا
 لان هذه في الصبيان والماليك وتلك في الاحرار البالغين . وقوله تعالى
 (كما استأذن الذين من قبلهم) الذين بلغوا من قبلهم في الاوقات
 كلها) انتهى وقال الفخر الرازي رحمه ما نصه (السؤل الرابع)
 الامر بالاستئذان هو مختص بالملوك ومن لم يباغ الحلم او يتناول الكل
 من ذوي الرحم والاجنبي . وايضاً لو كان الملوك من ذوي الرحم دل
 يجب عليه الاستئذان (الجواب) اما الصورة الاولى فنعم اما للموم
 قوله تعالى (لا تدخلوا بيوتاً خير بيوتكم حتى تستأنسوا) وبالقياس على
 الملوك ومن لم يباغ الحلم بطريق الاولى : واما الصورة الثانية فيجب عليه
 الاستئذان لعموم الآية) اه فهذا دليلنا من كلام الله تعالى ومما قاله من
 علمهم الله تأويله (وهل بعد الحق الا الضلال فاني يوفكون) واما ما
 جاء في ذلك عن الرسول عليه الصلاة والسلام مما لم ترعين المؤلف

منه سوى حديث الخلوة فنورد منه ما يفتح الله به (ومن لم يجعل الله
 له نورا فماله من نور) (الاول) اخرج الامام احمد رضى الله عنه عن ام
 سلمة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (اذا كانت
 لاحدا كن مكاتب وكان له ما يؤدى فلتحتجب منه) انتهى عن حسن
 الاسوة (الثاني) عن المغيرة بن شعبه رضى الله عنه انه قال خطبت امرأة
 فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم (انظر اليها فانه اخرى ان يؤدم
 بينكما) فاتيت اهاها فذكرت لهم فنظر احد والديها الى صاحبه فقمت
 فخرجت فقالت الجارية علي الرجل فرجعت فرمقت ناحية خدرها
 فقالت ان كان رسول الله امرك ان تنظر الي فانظر والا فاني اخرج عليك
 ان تنظر فنظرت اليها فتزوجتها: انتهى عن كنف النعمة وحسن الاسوة
 وغيرها : وقد استشهد المؤلف بهذا الحديث في صحيفة (٦٢) ولكنه
 اخذه منه ما وافق غايته وهو قوله (انظرت اليها . قال لا . قال انظر اليها
 فانه اخرى ان يؤدم بينكما) وترك ما بعده مع ان هذا الحديث اصل من
 الاصول المجمع عايناه في مسائل الحجاب واباحة النظر للوجه واليدين
 بشرط قصد الزوج لكن المؤلف لما زعم ان اية الحجاب مختصة
 بالزوجات الطاهرات ورئ ان هذا الحديث يصرح بكون المرأة
 المخطوبة كانت محجوبة وامتنعت عليه الا بامر من رسول الله كما ان
 توقف ابويها عن اجابة طلبه نص صريح على ان الحجاب كان عاما

ارتكب الحذف منه ترويحاً لغرضه (الثالث) عن جابر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة لا تحمل له ليس معها ذو محرم لما الا كان ثالثهما الشيطان) انتهى عن كشف النعمة : واعلم ان هذا هو الحديث الذي زعم المؤلف انه غاية ما جاء في كتب الفقه فيما يتعلق بالحجاب . ولا يخفى على ذي عقل ان هذا الحديث لا ينحصر في مسألة الحجاب فقط بل ظاهره يختص بالخلوة ومفهومه يتناول الحجاب : ومعلوم ان الخلوة شيء والحجاب شيء آخر . فالخلوة تحرم مع كل امرأة اجنبية حرة كانت او أمة شابة وعجوزاً كما تحرم مع الامرء المشتبهين مع ان الحجاب غير واجب على الامتوالأمرء (الرابع) روى الشعراني رحمه الله في كشف النعمة ان عمر رضي الله عنه كان يضرب بالدرّة من يدخل على النساء من اقارب الزوج او من اقارب الزوجة ويقول لا تدخل وقيم على الباب وقل لكم حاجة اريدون شيئاً : انتهى فهذا فعل عمر رضي الله عنه الذي زعم المؤلف انه ما كان يجب زوجته ام كتوم ابنة علي رضي الله عنهما عن الرجال الا جانب ونسب ذلك الى الطبري والله اعلم من المفتري على من لو جازت النبوة لاحد بعد خاتم الانبياء لجازت له (الخامس) وروى ايضاً رحمه الله عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (لأن يزحم الرجل خنزير متلطع بطين

او حجة خير له من ان يزحمه نكبه منكب امرأة لا تحل له (اه) (السادس)
 وروى ايضا رحمه الله عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (اذا
 كاتب احد اكن عبدها فليرها ما بقي عليه شي من كتابته فاذا قضاه فلا
 تكلمه الا من وراء حجاب) (اه) (السابع) وروى ايضا رحمه الله عن الرسول
 عليه الصلاة والسلام انه قال (ليس للمرأة نصيب في الخروج الا مضطرة
 وليس لها نصيب في الطريق الا الحواشي) (اه) ثم قال في شرحه . ومعنى
 مضطرة اي لما لا بد لها منه من حوائج الاكل والشرب ونحو ذلك اذ لم يكن
 لها من يكفيها ذلك (اه) (الثامن) اخرج احمد وابن خزيمة وابن حبان عن ام
 حميد انها جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت (يا رسول الله اني
 احب الصلاة معك . فقال قد علمت انك تحبين الصلاة معي
 وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك
 خير من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خير من صلاتك في
 مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في
 مسجد) انتهى قال ابن خزيمة وهذا دليل على ان قوله عليه الصلاة
 والسلام (صلاة في مسجد هذا افضل من الف صلاة في سواه من
 المساجد) انما اراد به صلاة الرجال دون صلاة النساء) انتهى عن حسن
 الاسوة (التاسع) اخرج احمد عن ام ساحة رضي الله عنها عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال (خير مساجد النساء قريونهن) (اه) عن

حسن الاسوة (العاشر) روى الطبراني في الاوسط مرفوعاً عن الرسول عليه الصلاة والسلام (المرأة عورة وانها اذا خرجت من بيتها استشرفها الشيطان وانها لا تكون اقرب الى الله منها الا في قعر بيتها) اه عن حسن الاسوة . قال رحمه الله (استشرفها) اي انتصب ورفع بصره اليها وهم بها لانها قد تعاطت سبباً من اسباب تسلطه عليها وهو خروجها من بيتها اه (الحادي عشر) اخرج الستة الا النسائي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا ومعهما محرم لها) اه عن حسن الاسوة (الثاني عشر) اخرج البخاري وابوداود والترمذي رحمهم الله عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المختشين من الرجال والمترجلات من النساء وقال اخرجوهم من بيوتكم) اه عن حسن الاسوة : قال رحمه الله المترجلة هي التي تشبه بالرجال في هيئتهم واحوالهم واخلاقهم وافعالهم اه (قات) الدخول تحت اللعن تدعوهم واثت الناصح الامين (الثالث عشر) اخرج مسلم رحمه الله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا معشر النساء تصدقن واكثرن من الاستغفار فاني رايتكن اكثر اهل النار) قالت امرأة منهن وما لنا اكثر اهل النار قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب لب

متكن اقلت ما نقصان العقل والدين . قال (شهادة امرأتين بشهادة
 رجل وتمكث الايام لاتصلي) اه هذه غرفة من بحر الاحاديث الواردة
 بهذا الخصوص . وبكل ما نقلته لم اتقل حديثين متشابهين بل كل
 حديث تجد فيه ما لا تجد في غيره . فمن يرد الله هدايته ويشرح صدره
 للحق يرى بكل واحد من الكفاية الوافية : ولتختم هذا الفصل بعبارة
 من كتاب (الاسلام) للكونت (هنري) عن اصله المترجم بقلم جناب
 الاحمدى الفاضل احمد فتحي بك وقد الله لكل خير لعلم اتجد في عين
 محرر المراجعة قبولاً : قال في صحيفة (٦٥) من الترجمة قال موسيو (ريفيل)
 اننا لو رجعنا الى زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) او مكان ظهوره لما وجدنا
 عملاً يفيد النساء اكثر مما اتاه عليه السلام فهن مدينتان لتبين بامور
 كثيرة وفي القرآن آيات ساميات في حقوقهن وما يجب لهن على
 الرجال . فمنها ما يختص بتحريم ما لا يجوز من اللذائذ معهن . ومنها ما
 يوصي بالحشمة والوقار في استعمال ما اباحه الله . وقد اخذ الصحابة عن
 النبي (عليه السلام) كثيراً من الاوامر المشددة التي تحرم الاسترسال
 مع الشهوة وعدم التمسك بقواعد عصمة الكمال فلا يجوز للغائب ان
 يرى من مخطوبته غير وجهها ويديها ومن الجناح على المسلم ان يرفع
 بصره الى امرأة لا يريد ان يتزوجها : جاء في الانجيل (من نظر الى امرأة
 نظر شهوة فقد زنى بقلبه) ويقول المسلمون (زناء العين اشد حرمة من زنا)

(الصدور) هذما و امر عاصمة تسوى بين الجريمة وبين مجرد الشهوة وتحرم
 النظر الى زوجة الغير وليس من يعيها الا المسلمون لان نساءهم محتجبات
 عن العيون . ويرى القاري . من جميع تلك الآيات مقدار اهتمام النبي
 (عليه السلام) بمنع عوامل الفساد الناشئة عن التعشق بين المسلمين
 لكي يجعل الازواج والآباء في راحة ونعيم وربما كان الانجيل اكثر
 تدقيقاً واء كد في التشديد ولكنه لا يعمل به الا قوم خصهم الله بمواهب
 الكمال وهم قائلون . اما البقية من الامة فليس لهم اخلاق اطهر من
 اخلاق الامم المتدنية بغير النصرانية . لكن شريعة القرآن جاءت
 ملطفة وجمهور المسلمين يلاحظها ويجري على مقتضاها وقد مارسوا
 النظافة والاعتناء بالصحة عملاً بما جاء في القرآن وفي الحديث فكانت
 لهم من ذلك اخلاق مخصوصة بهم وتولدت في نفوسهم ملكات الحشمة
 والوقار وجاء هذا مغايراً لآداب الامم المتدنة اليوم على خط مستقيم
 ومز يلاً لما عساه كان يحدث عن ميل الشرقيين الى الشهوات لولا هذه
 التعاليم والفروض . والفرق بين الحشمة عند المسلم وبينها عند المسيحي
 كما بين السماء والارض . فالمسلم يخرج نظره ويستحي من مرآئي
 الاعلانات التي ينشرها الغرييون ومن راقصاتهم في لباس كانهن به
 عراة . ومن حفلات الرقص حيث النساء خالعات العذار كاشفات
 المناكب ومن جميع ملاحينا التي لا تمتاز عن بعضها الا بركة ما يستر وجهه

الحياة: رايت ذات يوم في سراي الوزير مصطفى بالجزامر قوماً من
الشيخ رؤساء القبائل اجابوا الدعوة ليزدان المكان بوجودهم وهم من
اقاصي الصحراء حيث صفاء الاخلاق وطهارة العادات عليهم البرانس
وعلائم العزة والوقار تعلو جباههم ينظرون الى المسيحيات رائحات
غاديات وهن عراة الصدور تحت ذراع من يتقدم لهن من الرجال
وقلوبهم ملئ من الاحتقار ومن كان من بين اولئك الشيخ غير
متمسك تماماً بجميع العوائد القومية كانوا يتخيلون بانهم لا يشاهدون حالة
اعتادها الا فرنج لتروج النفس بل ينظرون الى مجتمع انطلقت فيه
الشهوات ورفع فيه برقع الحياة عن الوجوه فاستباح كل واحد ما اراد كما
يقع ذلك مرة في كل سنة عند الزنوج او بعض قبائل الهمج حيث ياتي
الاسافل من الامة مثل تلك الفعال . ولكنهم عند وقوع نظرهم بين الجمع
على رؤساء المصالح الذين هم اصحاب الامرة عليهم كانوا يرجعون من
وهمهم ويعلمون ان ما يشاهدون من المناظر حقيقة اعتاد اولئك
القوم عليها . هنالك يجول بخواطهم تعاليم شرعهم ويعظم شأن القرآن
في قلوبهم عندما تقترون آدابه بالمشهد الخجل الذي هم فيه (وقل
للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن
زينتهن الا لبعولتهن) الآية (يا ايها النبي قل لازواجك وبناتك
ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن) الآية وقلماً تستبيح

امراة غير شابة ان تكون بلباس اقل من ذلك حشمة وكالاً انتهى
 كلامه فتأملوه ولا تعجب من رجل فرنساوي منصف يتكلم بهذا الكلام
 ومن المؤلف العربي المسلم الذي يدعوقومه مثل ما وصفه الفرنسي
 من البذاءة وخلع نقاب الحياء فالزمان لا يخلمون نصراء الحق ودعاة
 الباطل واعوانه

﴿ فصل فيما حل للنسا وحظر عايهن من الطيب والحلي ﴾
 لما كان لهذا الفصل واقصول آخر تأتي بعده تعاق باحكام الحجاب
 رأيت ان اذكر ما جاء بحقه من الآيات والاحاديث (الاول) اخرج ابو
 داود عن عائشة رضي الله عنها قالت قدمت هدايا من النجاشي فيها خاتم
 من ذهب فاخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود او يبعض اصابعه
 معرضاً عنه ثم دعا امامة بنت ابي العاص من بته زينب فقال تحلى بهذا
 يابنية) انتهى عن حسن الاسوة (الثاني) اخرج النسائي عن ابي هريرة
 رضي الله عنه قال اتت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول
 الله سوار بن من ذهب (فقال سوار بن من نار) فقالت طوقاً من ذهب (فقال
 طوقاً من نار) فقالت قرطين من ذهب (فقال قرطين من نار) وكانت
 عليها سوارين من ذهب فرمت بهما وقالت ان المرأة اذ لم تتزين لزوجها
 صلفت عنده . فقال صلى الله عليه وسلم (ما يمنع احداكن ان تضع
 قرطين من فضة ثم تصفره بزعفران) انتهى عنه ايضاً (الثالث) اخرج ابو

داود والنسائي عن اخت لحذيفة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا معشر النساء أما لكن في الفضة مائت حلين به ليس منكن امرأة تتحلى ذهباً وتظهره إلا عذبت به) اه عنه (الرابع) اخرج النسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب الا مقطوعاً . والمقطع الشيء اليسير نحو الشنف والخاتم للنساء وكره الكثير للسرف والخيلاء وعدم اخراج الزكاة منه اه عنه

❖ في الخضاب ❖

(الخامس) اخرج ابو داود والنسائي عن كريمة بنت همام ان امرأة سألت عائشة رضي الله عنها عن خضاب الحناء فقالت لا بأس به لكني اكرهه لان حبيبي صلى الله عليه وسلم كان يكره ريحه . وعنه ارضي الله عنها قالت او مأت امرأة من وراء ستريدها كتاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبض يده وقال ما ادري أي رجل ام يد امرأة فقلت بل يد امرأة . فقال لو كنت امرأة لغيرت اظفارك . يعني بالحناء اه عنه ايضاً (قلت) تأمل في هذا الحديث تجد فيه ثلاثة امور من اهم ما نحن فيه (احدها) دلالة أيمان المرأة بالكتاب من وراء ستار على احتجاب عموم النساء في زمانه عليه الصلاة والسلام حتى منه مع تحقق عصمته (وثانيهما) عدم انكاره عليها ذلك فلو كان غير مفروض على عموم النساء لما جاز سكوته صلى الله عليه وسلم وهو الصادع بامر ربه الأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر والمقيم الناس على حدود الشرع (وثالثها) انكاره عليها ترك
يديها كأيدي الرجال . فاذا كان المرشد الكامل انكر منهن ترك ايديهن
كأيدي الرجال فاي مؤمن بما جاء به يعتقد رضائه عليه الصلاة والسلام
بمخروجهن في مصاف الرجال ودخولهن في اعمال الرجال واتصافهن
بصفات الرجال (سبحانك هذا بيتان عظيم) وعنهما ان هند بنت عتبة
قالت يا رسول الله بايعني فقال (لا ابايعك حتى تعيري كفيك كأنهما
كفاسبع) يعني بالحناء . اهـ وهذا مثل الذي قبله

✽ في الطيب ✽

(السادس) اخرج الترمذي والنسائي عن ابي هريرة رضي الله عنه
انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (طيب الرجال ما ظهر ريحه
وخفي لونه . وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه) اهـ (السابع) اخرج
اصحاب السنن عن ابي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم (كل عين زانية وان المرأة اذا استعطرت ثم مرت بالمجاس فهي
زانية) اهـ عن حسن الاسوة . قال رحمه الله استعطرت اي تطيبت . اهـ

✽ في الخلق والوصل ✽

(الثامن) اخرج النسائي عن علي رضي الله عنه انه قال (نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان تخلق المرأة رأسها لان فيه تشبه بالرجال) اهـ
(التاسع) اخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن اسماء انها قالت سألت امرأة

رسول الله صلى عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي اصابتها الحصبة
فتمزق شعرها واني زوجتها افاصل فيه . فقال (لعن الله الواصلة
والمستوصلة) اهـ واخرجنا ايضا عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة : اهـ
عنه ايضا

❖ في اللباس ❖

(العاشر) اخرج ابوداود عن ابن ابي مليكة انه قال قيل لعائشة رضي الله
عنها هل تلبس المرأة نعل الرجل . فقالت قد لعن رسول الله صلى الله عليه
وسلم المترجلة من النساء : اهـ فانظر كيف ان ام المؤمنين رضي الله عنها
حسبت لبس النعل ترجلاً فادخلت فاعلته تحت اللعنة فما قولك فيما
يدعوهم اليه المؤلف واخوانه من الترجل (الحادي عشر) اخرج
الترمذي والنسائي عن ابي موسى رضي الله عنه يرفعه (حُرِّمَ لباس الحرير
على ذكور امتي وأُحِلَّ لآناثهم) اهـ (الثاني عشر) اخرج مسلم عن ابي
هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (صنفان
من اهل النار لم ارها . قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها
الناس . ونساء كاسيات عاريات مائلات رؤوسهن كاسنمة
البخت لا يدخلن الجنة ولا يرحن ريحها وان ريحها ليوجد من مسيرة
كذا وكذا) اهـ عن حسن الاسوة : قال رحمه الله معنى (كاسيات

عاريات) اي يسترن بعض اجسامهن ويكشفن بعضها او يلبسن ثياباً رقيقة تصف ما تحتها فهن كاسيات في ظاهر الامر عاريات في الحقيقة ومعنى (مائلات) اي زائغات عن طاعة الله تعالى وما اوجب عليهن . ومعنى (مميلات) اي يعين غيرهن ذلك ويميلن للشر ويستملن الرجال الى الفتنة . ومعنى (رووسهن) كاسمة البخت اي يكبرنها بصلاة الشعر او بما يضعنه عليها فتصير كاسمة البخت : اهـ (قلت) انظر بعين بصيرتك ترى ان هذا الحديث من معجزاته صلى الله عليه وسلم لانه اخبار عن حال غائبة تأتي في آخر الزمان وقد رأيناها نحن . فاصحاب السياط هم الطواشية وظلمة الشرطة وامثالهم الذين لا ياقون كرباح الجلد من ايديهم ويضربون الناس ظلما وعثوا واما النساء فهن الاوريات واللاتي يقلدنهن . ولا جرم ان قوله (مميلات) يشمل الداعين لنقايدهن والخروج وراءهن والعمل باعمالهن رجالات كانوا ونساء : وارجع لما تقدم انفاً عن كتاب (الاسلام) تجد فيه الصفات الواردة في الحديث تماماً

❦ فصل في الحمام وما جاء فيه ❦

(روى الحاكم) عن عائشة رضي الله عنها انها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (الحمام حرام على نساء امتي) اهـ (وروى) ابن حبان والحاكم والطبراني عن ابي ايوب الانصاري رضي الله عنه يرفعه (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من نسائه فلا يدخل الحمام) اهـ (وروى)

احمد عن عمر رضي الله عنهما نحو ذلك (وروى) الطبراني عن عائشة رضي الله عنها انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمام . فقال (انه سيكون بعدي حمامات ولا خير في الحمامات للنساء فقالت يا رسول الله انهن يدخلنه بازار . فقال لا وان دخلنه بازار ودرع وخمار وما من امرأة تنزع خمارها في غير بيت زوجها الا كشفت الستر فيما بينها وبين ربها) اهـ (وروى) الترمذي والنسائي والحاكم عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير ازار ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليته الحمام من غير عذرو ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجالس على مائدة يدار عليها الخمر) اهـ عن حسن الاسوة

❖ فصل فيما جاء في حق اتباع الجنائز وزيارة القبور ❖

(اخرج) اصحاب السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لعن الله زوارات القبور والمتخذين عايها المساجد والسرج اهـ) واخرج ابن ماجه وابو يعلى عن علي رضي الله عنه انه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا نسوة جلوس . فقال ما يجلسكن . قلن نتظر الجنائز . قال هل تعسان . قلن لا . قال هل تحملن . قلن لا . قال هل تدلين فيمن يدلي . قلن لا . قال فارجعن ما زورات غير ما زورات : اهـ (واخرج) ابو داود والنسائي عن عمرو بن العاص انه

قال (قبرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ميتاً فلما فرغنا وانصرفنا معه حازي باب الميت فاذا بامرأة مقبلة اظنه عرفها فاذا هي فاطمة رضي الله عنها فقال ما اخرجك من بيتك قالت اتيت اهل هذا الميت فرحمت اليهم ميتهم او قالت عزيتهم به . فقال لعلك بلغت معهم الكدا . قالت معاذ الله وقد سمعت تذكر فيها ماتذكر فقال لو بلغت معهم الكدا وذكر تشديداً في ذلك) الى هنا رواية ابي داود . وفي رواية النسائي زيادة قوله (لو باغتيها معهم مارأيت الجنة حتى يراها جديك) انتهى عن حسن الاسوة . وقال رحمه الله الكدا هي المقابر (قلت) قد تبين من هذه الاحاديث الاباحة للنساء من اهل الميت فقط وقت الدفن والحظر عليهن بعده وعلى غيرهن . طلقا والله اعلم

﴿المبحث الثاني في تعدد الزوجات وما يتعلق فيه وفيه فصول﴾
 قد مل القام وشئت النفس مما ناقشنا فيه حضرة المؤلف لكن ما عذرنا والمسئلة من الاهمية كما ترى : فانتاظره في هذا الموضوع مناظرة بسيطة فنقول : ان المؤلف قدم فصلاً قبل ان يتكلم عن مسئلة تعدد الزوجات والتسري جعله كالتمهيد بين يدي حكمه البالغة حد الاعجاز وتوجه بعنوان (العائلة والزواج) شجن فيه ما شاء من بدع الآراء واخايل الاقوال . فلناخذ بناصيته ونفصله بفصل ان شاء الله ثم نعقب ما بعده ولا حول ولا قوة الا بالله

❖ الفصل الاول ❖

قال (رأيت في كتب الفقهاء انهم يعرفون الزواج بانه عقد يملك به الرجل بضع المرأة وما وجدت فيها كلمة واحدة تشير الى ان بين الزوج والزوجة شيئاً آخر غير التمتع بقضاء الشهوة الجسدية وكلها خالية عن الاشارات الى الواجبات الادبية التي هي اعظم ما يطلبه مذهبنا من كل منها من الآخر وقد رأيت في القرآن الشريف كلاماً ينطبق على الزواج ويصح ان يكون تعريفاً له ولا اعلم ان شريعة من شرائع الامم التي وصلت الى اقصى درجات التمدن جاءت باحسن منه . قال الله تعالى (ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة) . والذي يقارن بين التعريف الاول الذي فاض من علم الفقهاء علينا والتعريف الثاني الذي نزل من عند الله يرى بنفسه الى اي درجة وصل انحطاط المرأة في رأي فقهاءنا وسرى منهم الى عامة المسلمين . ولا يستغرب بعد ذلك ان يرى المنزلة الوضيعة التي سقط اليها الزواج حيث صار عقداً غايتة ان تتمتع الرجل بجسم المرأة ليتلذذ به وتبع ذلك ما تبعه من الاحكام القرنية التي رتبوها على هذا الاصل الشنيع فهذا النظام الجليل الذي جعل الله اساسه المودة والرحمة بين الزوجين ال امره بفضل علمائنا الواسع الى ان يكون اليوم آلة استمتاع في يد الرجل وجرى العمل على اهمال كل ما من شأنه ان يوجد المودة والرحمة وعلى التمسك بكل ما يخل

بهما : فمن دواعي المودة ان لا يقدم الزوجان على الارتباط بعقد
 الزواج الا بعد التأكد من ميل كل منهما للآخر . ومن مقتضى الرحمة
 ان يحسن كلاهما العشرة مع بعضهما . ولكن لما غفلنا عن معنى الزواج
 الحقيقي الشرعي استخفنا به وتهاونا بواجباته وكان من نتائج ذلك ان يتم
 عقد الزواج قبل ان يرى كل من الزوجين صاحبه (الى آخر ما خبط فيه
 من المغالطات في هذا البحث) فاقول (كلمة كانت موضعها صدر هذا
 الكتاب لكن قدر لها ان تأتي ههنا . وهي قال علمائنا حيث ان مناظر
 نظيرك فعليك ان لا تتجاوز حدود المناظرة فتكون مجالداً لا مجادلاً :
 فاقول نعم هذا واجب عرفناه لكن وجوبه مشروط فيما اذلم يتعد المناظر
 حدود الانصاف والحق . اما اذا كان كالمؤلف المذكور الذي قد حاد
 عن جادة الاجماع وركب متن غرضه ومال مع هواء نفسه بلا مبالاة ولا
 مراعاة فلا ياتزم مناظره معه هذا الحد : ألم تعلم ان الله تعالى استتنا
 الظالمين من حسنى المجادلة وما باغتابان الذين وبخهم وعنفهم لا جل
 تحريفهم الكتب بانهم نقاوا آية من سورة الى سورة او رفعوا آية او سورة
 ووضعوا من عندهم غيرها بل غاية ما فعاوه فاستحقوا به ما نزل في حقهم
 انهم كانوا يؤثرون الاحكام والاوامر بخلاف ما أنزلت فيه ويحرفون
 المعاني بخلاف حقيقتها ويفسرون الكلام بخلاف ما يقتضيه وكل هذا
 وزيادة عليه وقع في الكتاب المذكور وقد رأيت الكثير منه فيما مر بك

وهما هو هنا قد فسر كلام الله بما رأيت من قوله ان من دواعي المودة تعارف
 الرجل والمرأة قبل العقد تعارفاً يوصل بينهما حبل العشق. كما انه اعقب
 هذا القول بنقل حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه الذي امره
 الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله (انظر اليه افانه احرى ان يؤدم بينكما)
 وفسره واوله بقوله (كيف يمكن لرجل وامرأة سالمي العقل ان يرتبطا
 بعقد يلزمهما ان يعيشا معاً قبل ان يتعارفاً ويختلطاً كمال الاختلاط)
 الى آخر ما قال وسند ذكره انشاء الله ولنرجع الى سبيلنا (فاقول) اما ما
 اقتراه على العلماء والفقهاء وتحامل به عليهم اقتراء وعدوانا فهو لا يلام
 عليه لان الارواح جنود مجنونة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها
 اختلف فلوان روحه من جنس ارواح العلماء والفقهاء لما كان لهم في قلبه
 هذا التباغض والشحناء لكهاربها اعلم بها: اما العاجز فانا لا ادافع عنهم
 لان الله قال (ان الله يدافع عن الذين امنوا ان الله لا يحب كل مختال فخور)
 لكنني على قدر طاقتي ومقدار بضاعتي وجهد استطاعتي ادافع عن
 الشريعة واهلها وما توفيقي الا بالله (اقول) اما قوله (ان الفقهاء يعرفون
 الزواج بانه عقد) الخ وانه ما وجدني كتبهم كلمة واحدة تشير لغير التمتع بل
 كلها خالية من الواجبات الادبية الخ (فالجواب) كما قال البوصيري
 رحمه الله قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد وينكر الفم طعم الماء من سقم
 فالذي لم ير فيما يتعلق بحجاب المسلمات سوى حديث تحريم الخلوة كما

علمت فيما سلف لا يستغرب منه هذا القول : فالفقهاء ذكروا تعريف
 (النكاح) لا تعريف (الزواج) كما زعم لان الزواج ليس له عندهم ولا عند
 علماء اللغة تعريف البتة ولا هو من متعلقات الفقهاء ولذا لا تجد له باباً في
 كتب الفقه : فالعامة يفهم الزواج والنكاح بمعنى واحد لكن الفقيه يعلم
 معنى كل منهما . فلفظ (النكاح) له تعريف ومعنى . واما لفظ (الزواج)
 فله معنى فقط ولا تعريف له : ولنبين ذلك (فأما الزواج) والتزواج
 والمزاوجة فكلها الفاظ مشتركة بين الانسان والحيوان والطيور والوحش
 والحشرات التي تتزوج . ولغة وشرعاً بمعنى واحد وهو الاقتران .
 ودليلهم فيه قوله تعالى (وزوجناهم بحور عين اي قرناهم بهن . وقوله تعالى
 (أحشروا الذين ظالموا وازواجهم اي وقرناءهم الذين كانوا يغفونهم
 ويضلونهم . فاذا تأملت في معنى الزواج الشرعي تجده مطابقاً لحقيقة
 الزواج المشار اليها في الآية (واما النكاح) فله تعريف واحد عند الفقهاء
 وعلماء اللغة معاً . وحيث ان علماء الشرع اخذوه عن الشارع كما ستري
 وعلماء اللغة اخذوه عن اهلها فلا يضرهم اتقاد من ليس من رجالهم : قال
 السيد الجرجاني رحمه الله في تعريفاته ما نصه (النكاح) في اللغة الضم
 والجمع . وفي الشريعة عقد يرتبط على تملك منفعة البضع قصداً . وفي
 القيد الاخير احتراز عن البيع ونحوه انتهى فهذا قول امام في اللغة والفقه
 معاً . وقال الشيخ عبد الغني الميداني رحمه الله في شرح القدوري ما نصه

(كتاب النكاح) مناسبة النكاح للمساواة ان المطلوب في كل منهما الثمرة
 (النكاح) لغة الضم والجمع كما اختاره سائر المحققين . وشرعا عقد يفيد
 ملك المتعة قصدا انتهى (فاقول) يلزم المنتقد بحق (اولاً) معرفة
 اصطلاح علماء ما يريد الانتقاد عليهم فيه حيث لا مشاحة في
 الاصطلاحات (ثانياً) ان يكون عالماً باصول العلم الذي يتصدى لمناظرتهم
 فيه (ثالثاً) ان يذكر دليلاً وما يناقضه والا فلا يسلم قوله . فلو عرف
 المؤلف المذكور واجباته وتعرفها من اهل العلم وتفرم منهم الفرق بين
 تعريف اللفظ وبين معناه واصطلاح كل من علماء الشرع وعلماء اللغة
 في تعريفه لما كان تحامل عليهم . كما ان عليه ان يعرف هل كل من
 التعريف والمعنى يتبع اللفظ ام لا . ثم يفهم ما يشمله لفظ الزواج وما لا
 يشمله وما يندرج تحت لفظ النكاح وما لا يندرج . كما يفهم معنى العقد
 باصطلاح الفقهاء لاننا نراهم يسمون البيع عقداً والايجار عقداً والمساواة
 عقداً والمزارعة عقداً والنكاح عقداً والرهن عقداً وكذا وكذا الا
 الزواج فما وجدناهم سموه عقداً : فعليه يلزم المنتقد ان يفهم معاني
 هذه العقود وتعاريفها ويقف على السبب الموجب عدم تسميتهم الزواج
 عقداً وعدم ذكر تعريف له فاذا توفق لفهم هذه الواجبات فلا جرم انه
 وقتئذ يعرف ان الفقهاء ما اخرجوا في تعريف لفظ (النكاح) عن مقصد
 الشارع منه لان الشارع ما ذكر هذا اللفظ الا في المواضع التي يراد بها

هذا التعريف وحده . واما المعاني الأخر التي يشملها هذا اللفظ فذكرها
 ضمن لفظ الزواج كما رأيت في الآية المقدمة وكما في قوله تعالى (هو
 الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا
 ونساء) وقوله تعالى (وجعل منها زوجها ليسكن اليها فلما تعشاها) ولا يخفى
 على ذي علم ان اتيان الفقهاء بهذا التعريف لا يلزم عنه حصر معاني اللفظ
 كلها فيه . لان كل مؤلف يأخذ من معاني اللفظ الواحد ما يتعلق
 بموضوعه ولا يقال له لماذا ما أوردت كل معانيه . وحيث ان
 الفقهاء لا علاقة لهم في توادد الأزواج بل علاقتهم فيما يتعلق
 بالاحكام الشرعية فعلى فرض ان اللفظ النكاح معان أخر فلا
 ثريب عليهم اذا لم يخلطوا ويخبطوا فيما لا علاقة لهم فيه . كما لا مساس
 بهم اذا مروا بلغو كهذا كراما . وقالوا عند سماعه سلاما : ولعمري
 اني لا أعجب من ادعاء المؤلف الاطلاع على كل كتاب وتوافقه عما هو
 موجود في القرآن وتفسيره والحديث وشروحه وكتب الفقه وحواشيها
 والآداب الدينية واشهر كتبها : فهذا الفخر الرازي وهذا القسطلاني
 والمناوي وهذا ابن عابد بن والغزالي والماوردي وغيرهم من علماء الدين
 والادب رحمهم الله وقدس ارواحهم الطاهرة ما تركوا تاردة ولا نادرة
 ولا واردة من آداب الزواج والأزواج والنكاح والواجب والمندوب
 لكل على الكل وفوائدها ومنافعها وابواب حسن المعاشرة وطرائقها

ونتائج قبح المنافرة وما اشبه ذلك من كل ما يلزم الانسان المسلم الا ينه
 وفصلوه ضمن حدوده الشرعية وحقوقه المرعية . فما عليهم اذا لم يصبره
 من غشى المرض والغرض ابصارهم : ولنرجع الى تفسير الآية فنقول :
 اعلم ان الآية ليس فيها تعريف كما زعم بل هي اخبار ضمن استدلال على
 قدرة الله تعالى ووحدانته وحكمته متى كان القرآن معرقاً الالفاظ .
 تعالى الله . اومتى كانت التعاريف تصدر بمثل قوله (ومن آياته) وتتم
 بمثل قوله (ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) فاي آية باهرة او آيات
 قاهرات في تعريف لفظ الزواج في صدره الله تعالى بهذا القول : لكن
 كأن المؤلف سلمه الله اراد ان يأتي بفن من فنون ماهية التعريف
 لم يحيط الجرجاني والحريري وامثالهما به خبراً : وانا اتقل ما قاله شيخ
 المفسرين الفخر الرازي رحمه الله في تفسير هذه الآية في سورة الروم
 قال رحمه الله : لما بين الله خلق الانسان بين انه لما خلق الانسان ولم يكن
 من الاشياء التي تبقى وتديم ابقى نوعه بالاشخاص وجعله بحيث يتوالد
 فاذا مات الاب يقوم الابن مقامه وفي الآية مسائل (الاولى) قوله
 (خلق لكم) دليل على ان النساء خالقن لخلق الدواب والنبات وغير
 ذلك من المنافع كما قال تعالى (خلق لكم ما في الارض) وهذا يقتضي
 ان لا تكون مخلوقة للعبادة والتكليف . فنقول خالق النساء من
 النعم علينا وخالقن لنا وتكليفهن لاتمام النعمة علينا لا لتوجيه

التكليف نحوهم مثل توجيهه إلينا وذلك من حيث النقل والحكم
والمعنى : أما النقل فهذا وغيره . وأما الحكم فلأن المرأة لم تكلف
بتكاليف كثيرة كما كلف الرجل بها : وأما المعنى فلأن المرأة ضعيفة
الخلق نحيفة فشابهت الصبي لكن الصبي لم يكلف فكان يناسب أن
لا تؤهل المرأة للتكليف لكن النعمة علينا ما كانت تتم إلا بتكليفها
لتخاف العذاب فتتقاد للزوج وتمتنع عن المحرم ولولا ذلك لظهر الفساد
(المسئلة الثانية) قوله (من انفسكم) أي من جنسكم كما قال تعالى
(لقد جاءكم رسول من انفسكم) ويدل عليه (لتسكنوا إليها) يعني
أن الجنسين الحين المختلفين لا يسكن أحدهما إلى الآخر أي لا تثبت
نفسه معه ولا تميل إليه (المسئلة الثالثة) يقال سكن إليه السكون
القلبي ويقال سكن عنده لا يسكون الجسماني لأن كلمة عند جاءت لظرف
المكان وذلك للأجسام وإلى للغاية وهي للقلوب (والمطلوب ههنا
السكون القلبي) (المسئلة الرابعة) قوله (وجعل بينكم مودة ورحمة)
فيه اقوال . قال بعضهم مودة بالجماعة ورحمة بالولد . وقال بعضهم
محبة حالة حاجة نفسه ورحمة حالة حاجة صاحبه إليه . ويمكن أن يقال
ذكر من قبل امرين (أحدهما) كون الزوج من جنسه (والثاني) ما
تقضى إليه الجنسية وهو السكون إليه . فالجنسية توجب السكون .
وذكر ههنا امرين أحدهما يقضي إلى الآخر . فالمودة تكون أولاً ثم إنها

تقضي الى الرحمة . ولهذا فان الزوجة قد تخرج عن محل الشهوة بكبر
او مرض ويبقى تمام قيام الزوج بها وبالعكس . وقوله (ان في ذلك) يحتمل
ان يقال ان في جعل المودة بينهم آيات (اما الاول) فلا بد له من
فكر لان خلق الانسان من الوالدين يدل على كمال القدرة ونفوذ
الارادة وشمول العلم لمن يتفكر (واما الثاني) فكذلك لان الانسان
يجدين القرينين من التراحم ما لا يجده بين ذوي الارحام وليس ذلك
بمجرد الشهوة فانها تنتفي وتبقى الرحمة فهو من الله . ولو كانت بينهما مجرد
الشهوة والغضب كثير الوقوع وهو مبطل للشهوة والشهوة غير دائمة
في نفسها لكان كل ساعة يقع بينهما فراق وطلاق (وحيث الحال
بخلاف ذلك) فاذا الرحمة هي التي بها يدفع الانسان المكروه عن حريم
حرمة وهي من عند الله لا محالة ولا يحصل للانسان ذلك الا بفكر
انتهى (فاقول) كآني بالامام قدس الله روحه نظر الى بحثنا هذا من
وراء حجاب فافاض بما يشكر عاياه ويوجب الثناء الدائم له جزاه الله خيراً :
واعلم ان الله تعالى بدأ هذه الآيات في هذه السورة (اولاً) بالبرهان
القياسي على قدرته تعالى على امكان تبديل هذا الوجود بوجود غيره
فقال (او لم يتفكروا في انفسهم ما خلق الله السموات والارض وما بينهما
الا بالحق) ثم استلقتهم انذاراً لهم لا تار من اهلك من الامم بسبب
كفرهم . ثم اثبت لذاته العلية القدرة والارادة بقوله (الله يبدئ الخلق

ثم يعيده ثم اليه ترجعون) ثم امر بما لازمه تسبيحه وحمده حيث قال
(فسبحان الله) ثم انتقل لا يراد الادلة على قدرته ووحدانيته واوردها
على انواع (احدها) بقوله (يخرج الحي من الميت) الآية وفيها ثلاثة
براهين (وثانيها) بقوله (ومن آياته ان خلقكم من تراب) الآية
(وثالثها) بقوله (ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً) الآية
(ورابعها) بقوله (ومن آياته خلق السموات والارض واختلاف السنتكم
والوانكم) وخامسها) بقوله (ومن آياته يريكم البرق) الآية
(وسابعها) بقوله (ومن آياته ان تقوم السماء والارض) الآية وهكذا
عدة آيات بعدها كل منها بنوع واسلوب من البرهان . فلو جاز ما زعمه
المؤلف من جعل الآية الواحدة تعريفاً للزواج لزم ان تكون كل آية
تعريفاً لما تضمنته وهذا تخبط في تأويل كلام الله نعوذ بالله منه : واما
قول المؤلف (كيف يمكن لرجل وامرأة سليمي العقل) الى اخره
(فالجواب) ان الذي اوجب على نساء المسلمين التستر والحجاب
وغض البصر وعلى رجالهم التعفف وغض البصر وفقهم للتحجب
والتألف والتوادد بعد التعارف الانساني الشرعي ومنعاً لما عساه
ان يقع من الشقاق ونحوه اباح لهم الطلاق بخلاف الذين قيدوا
انفسهم بعقد لا ينحل فاتخذوا التعارف الحيواني غير الشرعي وسيلة
للساوس الشيطانية واحبولة للنفس والفجور فتري اكثرهم محرومين

بعد التعارف المشروع عندهم من لذة الامن على الانساب وراحة
 الركون في البيوت وهناء التوادد والتحابب اللذين يزدادان عند المسلمين
 كلما تقدم الزوجان في العمر حتى انك لتري المحبة والوداد بين الشيخ
 والشيخة المسلمين اضعاف مما كان في حال شبوبيتهما لان كلا منهما يعلم
 ان دوام راحته باحسان عشرته والا فالطلاق وهيئات ان يرضاه غير
 مضطر الا من سفه نفسه : اما غيرهم فالارتباط غير المتحل عند عدم الا بالموت
 يحمل النفوس على الجموح لكونها آمنة من الفراق والطلاق وهيئات ان
 تجد نفساً لا تجمع اذا حكمت او تحكمت : ويشهد لنا بهذا سلامة
 عقولنا وهناء عيشنا مع عيالنا بفضل ربنا وبركة شرعنا فلا نحتاج لوضع
 قانون في كل برهة من الزمان ثم اتبديله تبعاً لتقلب الاحوال واما
 قوله (انه يطلب تخفيف الحجاب ورده الى احكام الشريعة الاسلامية)
 (فالجواب) اما الحجاب الشرعي الاسلامي فهو الذي بيناه واوضحنا
 حقيقته وبرهناً على ماهيته بما لا يرتاب فيه مسلم . اما ان كان جنابه
 يعلم ان ثم حجاباً شرعياً اسلامياً غيره فيظهره للوجود بالفعل وبالقول :
 ولا يخفى جنابه ان كل قول لا يصدق فعل فهو نفاق وكل نصح او وعظ
 لا يتقدمه عمل فهو رياء . فالمرشد الصادق والناصح الامين والواعظ
 المخلص من كان قدوة للناس فيما يرشدون اليه ويعظمهم به والافرو داخل
 تحت قوله تعالى (اُتَمِرُونَ النَّاسَ بِالْبُرَى تَنسَوْنَ اَنْفُسَكُمْ وَاَنْتُمْ تَكُونُونَ

الكتاب افلا تعقلون) وقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لما تقولون
 ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون) فانت يا جناب
 المرشد الكامل والداعي الناصح ما اخالك تجنى من القول في الورق ثمراً
 جنياً بل ولا شيئاً كما لو انك كنت قدوة بعيالك واهلك بالصفة والحالة
 التي تريد ان يكون الناس عليها ودليلاً بالفعل وبالقول الى الطريق
 التي تدعو الناس اليها فينتدب بحق لك ان تدعي الارشاد وتدعو الى
 السداد: فهم يا امين آله وعياله خفف عنهم الحجاب . واخرجهم
 للرجال . واطلق سراحهم . واشرح صدورهم . ويسر امرهم ولا
 تعسر عليهم . وهذب اخلاقهم . وريض نفوسهم . وعرفهم بمن لم
 يعرفهم وعلمهم ما لم يعلمن . وخبرهم باختيار ما يوافق زوقهم . واطلق
 عنانهم في طرق الحياة . وسراحهم في سبيل العيش لانك ميت لا محالة
 وهم باقيات بعدك بلا ريب . فاقض لهن بحياتك بما يحين به بعد مماتك
 ليكون لك عندهن ذكرى بعد فنائك . ولا تقضي عليهن بالموت وانت
 حي . وبالفناء وانت باق . وبالسكون وانت متحرك . وبالجهل وانت
 عالم . وبالسجن وانت سارح . وبالرق وانت حر . وبالبداوة وانت مدني .
 وبالتوحش وانت انسان . وبالبلاهة وانت مهذب . وبالحماقة وانت
 عاقل . وبالقيد وانت طليق . وبالظلامه وانت قاضي . وبالضلالة
 وانت مستشار . وبالاحتياج وانت قاسم . وبالحيانة وانت امين :

فلعمرك ما كانت هذه اخلاق هداة الحق ولا صفات مرشدي الخلق .
بل كانوا على الغاية من الانصاف . والنهائية من العدل يعظون الناس
بافعالهم قبل اقوالهم . ويعطون الحق من انفسهم للعاجز عن مطالبتهم .
ويؤيدون الدعوى بالعمل . ويحظرون على انفسهم ما يسيحونه لغيرهم
ليكون للعاجز بهم اسوة . وللقادر بهم قدوة . والا والا فما انت من
مقواتك على يقين . ولا بدعوتك من الصادقين . ولا لرسالتك من
المبلغين . ولا بسعيك من المنجحين اوسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون)
﴿ الفصل الثاني ﴾

قال المؤلف حفظه الله ما نصه (قضت العادة عندنا ان يجنب الحديث
مع البنت فيما يتعلق بالرجل الذي خطبها فلا يصلها خبر من وفاته
واخلاقه ولا تسال هل تحب الاقتراح به ولا يبحث احد عن ذوقها
ورغبتها وميلها وهي لا تجد من نفسها جرأة على ان تبدي ما في ضميرها
ويرى الناس انه لا يليق بالمرأة ان يكون لها صوت في اهم الاشياء لديها
فيعطي القريب او البعيد رأيه في زواجهما ماعداها ويظنون ان هذا من
تمام الحياء وكمال الادب وهم مخطئون فيما يظنون : نحت شريعتنا السمحاء
الى النساء حقوقا لا تنقص عن حقوق الرجل في الزواج فلها الحق مثله
في ان تتأكد بنفسها من امكان تحقيق آمالها وما علينا الا ان نسمع
صوت شريعتنا وتبع احكام القرآن وما صح من سنة النبي صلى الله عليه

وأعمال الصحابة لتتم لها السعادة في الزواج انتهى فاذا وصلت إليها
 القارئ الذي لم تطلع على كتابه إلى قوله (لتتم لها السعادة) تظن انه
 سيأتي بالبرهان من القرآن والحديث على وجوب او اباحة اختلاط
 المخطوبة والمخاطب وتعارف اخلاق بعضهما إلى الآخر ما حاول اثباته .
 فاما ان يأخذك العجب من عدم فهمك من القرآن ومما رأيت من
 الحديث هكذا اباحة غير معقولة في ديننا واما ان تهوي خلفه على
 العمياء : لكن لا وعمرك فانه ما فارق طريق تحريفه ولا خرج عن
 مذهب تمويهه بل استشهد بما يشهد عليه وحكم بما يحكم عليه وهو قوله
 تعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) ويقول تعالى (وعاشروهن
 بالمعروف) ويقول ابن عباس رضي الله عنهما (احب ان تزين لزوجتي
 كما احب ان تزين لي) ويقول النبي صلى الله عليه وسلم (اكمل المؤمنين
 ايماناً احسنهم خُلُقاً والطفهم باهلهم) ويقولوا ايضاً عليه الصلاة والسلام
 (حبيب الي من دنياكم النساء والطيب وقرعة عيني في الصلاة) لكنه
 حرف هذا الحديث حيث ادخل فيه (ثلاث) وهذه الزيادة لا
 وجود لها في الكتب الصحيحة . ومحدث انه عليه الصلاة والسلام
 كان يضع ركبته الشريفة ازواجه لتركب . وبانه كان يمازح نسائه
 ويلاعبهن . وبانه كان يوصي بالنساء . ثم انتقل طرفة حسب عادته
 إلى القول بوجوب اعطاء المرأة حريتها في كل شيء ومن ذلك انتخاب

الزوج واختبار اخلاقه وصفاته وما يلزمها تحقيقه بنفسها حفظاً للمستقبلها :
 فانظرنا شدتك الله اي منصف يستنبط من هذه الآيات والاحاديث
 التي لا علاقة لها في الموضوع اباحة انتخاب الزوج للمرأة بالاختلاط حتى
 يتحقق لكل منهما صفات الآخر وميله اليه ووجهه له : تعالى الله علواً كبيراً :
 ولنرجع للرّد عليه (فاقول) اما جملة الاولى فانها تناقض قوله (انا
 نرى نساءنا يمدحن رجالاً أدنياء ويذمن رجالاً اشرفاً) الخ لان
 كلامه هذا يدل على ان نسائه على المنهج الاروبي . وهذه الجملة تدل
 على انهن على المنهج الشيعي ولا يخفى ما بين المنهجين من التباين فلذا قد
 اشكل علي معرفة ضمير عندنا لمن يعود هل لعائلته خاصة فلا ينحل
 الاشكال لبقاء التناقض بين القولين . ام لاهل مصر ووطنه الجديد .
 ام لاهل العراق ووطنه القديم . وحيث انني غير واقف على حقيقة عوائد
 المصريين والعراقيين في هذه المسئلة فلا اثبتها ولا انفيها عن كل منهم لكنني
 انفيها كل النفي عن اهل بلاد الشاميه واهل البلاد التركية : نعم انا
 لا نسمح لبناتنا بالظهور لاعين الاجانب ولا بمخالطة من يحرم عليهن
 مخالطته لكننا لا نسمح بزواجهن لمن يخطبهن قبل ان يتحقق بقدر الامكان
 اخلاق الخاطب وصفاته من اخدانه والعارفين به كما يتحقق نساءنا من
 النساء العارفات بالخطاب والخطوبة ما يلزمهن تحققه . ولا يتكلم
 الرجال منا بكلمة سلب او ايجاب قبلما تنتهي المخابرة بين النساء على سلب

او ايجاب . ومن المحال ان تكتم الام او من يقوم مقامها عن البنت او
 الغلام كلياً او جزئياً مما علمته وتعلمه من الاخلاق والصفات الا اذا
 كانت البنت او كان الغلام في سن الصغر فينثني يرجع الامر كله الى
 الوالدين او من يقوم مقامها . وهذا هو الحد الشرعي الذي اباحه لنا
 الشارع وامرنا به كما رأيت تفصيله في الكلام على تخير الازواج (تلك
 حدود الله ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون) واما
 الآيات التي استشهد بها وهوى في تفسيرها مع الهوى فلنذكر
 ما جاء في تفسيرها (الآية الاولى) في سورة البقرة وهي قوله تعالى (ولهن
 مثل الذي عليهن) فهذا المؤلف عمل من قيل له الاتصال فقال اما
 سمعتم قول الله (لا تقربوا الصلوة) فاعلم ان اول هذا السياق من قوله تعالى
 (والمطلقات يتربصن بانفسهن) فبعده اذ كر الله مدة العدة وتحريم
 كتمان الرجل وان لا زوج حتى المراجعة شرط اصلاح المعاملة قال (ولهن
 مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم)
 وسبب نزول هذه الآيات هو ان الجاهلية كان الرجل منهم يطلق
 المرأة فاذا قاربت انقضاء عدتها راجعها فاذا وطئها رجع فطلقها وهكذا
 دأبهم مضاربة بها حتى تقتدي نفسها منه بما لا فانزل الله في هذه
 الآيات تحريم ذلك وتحديد عدد الطلقات : ومعنى قوله تعالى (ولهن
 مثل الذي عليهن بالمعروف) فاجماع المفسرين على انه تعالى لما بين انه

يجب ان يكون المقصود من المراجعة حسن العشرة واصلاح حالها بين
 ان لكل واحد من الزوجين حق على الاخر فلما اوجب عليها عدم كتمان
 حملها اوجب على الرجل الاصلاح بعد المراجعة وكما اوجب على الرجل
 ان يقوم بحقوقها ومصالحها بالمعروف اوجب عليها الاتقياد والطاعة له
 بالمعروف . فيكون تقدير الآية (ولهن) من الاصلاح والقيام بالنفقة
 (مثل الذي عليهن) من عدم كتم الحمل والطاعة (بالمعروف) انتهى عن
 الفخر الرازي فانظر اين ما اراد الله و اين ما ذهب اليه المؤلف .
 وحيث ان الله قيد ذلك بالمعروف ولا خلاف بين المسلمين من منية
 وشيعة ان المحرمات ليست من المعروف والاجماع على تحريم التكشف
 للاجنبي ومخالطة الرجال الاجانب فسقط ايضا ذلك التأويل وبطل
 ما فيه (والآية الثانية) في سورة النساء وهي في منع الاعضال والاضرار
 ليس كما ذهب اليه المؤلف وهي قوله تعالى (يا ايها الذين امنوا لا يحمل لكم
 ان تراثوا النساء كرها) الى قوله تعالى (واخذنا منكم ميثاقا غليظا) فاجماع
 المفسرين على ان سبب نزول هذه الآيات ان الجاهلية كانوا اذا مات
 احدهم قام احد ورثته فالتق ثوبه على زوجة الميت وقال ورثته اقتصير
 تحت مطلق ارادته . واذا كره احدهم زوجته يكرهها على ارجاع ما
 كانت اخذته منه فحرم الله ذلك . واما معنى الميثاق المذكور في الآية
 واستدل به المؤلف على تأويله الباطل قال الفخر الرازي ان فيه وجوه

(الاول) ان المراد به ما اوجبه الله على الرجال من الامساك بمعروف او
التسريح باحسان (والثاني) ان يكون المراد به النكاح المعقود على الصداق
(والثالث) ان يكون المراد به الاقضاء المذكور في الآية انتهى وحيث ان
من عاداته رحمه الله تقديم الراجح عنده فربما كان الوجه الاول ارجح
الاقوال والله اعلم : وعلى كل فقد ظهر لك سقوط ما ذهب اليه زعيم
النساء (روى في الجامع الصغير) عن ابن عباس رضي الله عنهما
عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (من قال في القرآن بغير علم
فليتبوأ مقعده من النار) قال (الشارح اي قولاً يعلم ان الحق غيره او من
قال في مشكله بما لا يعرف فليتخذ لنفسه نزلاً فيها حيث نصب نفسه
صاحبوحي يقول ما يشاء) انتهى^١ وروى ايضاً عن جندب بن
عبد الله رضي الله عنه عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (من
قال في القرآن برأيه فاصاب فقد اخطأ) قال الشارح (اي بما يذهب
من غير دراية بالاصول ولا خبرة بالمقول والمنقول وان وافق قوله
الصواب دون نظر في كلام العلماء ومراجعة اقوانين العلمية فقد اخطأ
في حكمه على القرآن بما لم يعرف اصله وشهادته على الله) : انتهى
واما قول المؤلف (منحت شريعتنا الى النساء) الخ فهذا كلام
نصفه حق ونصفه باطل . اما الحق منه فالبالغة لما الحق ان تقبل الزوج
والزواج او ترفضهما . واما غير البالغة فلا بد من قبول وليها عنها . ولا

ينحفاك اختلاف الائمة الاربعة رضي الله عنهم في صحة عقد البالغة العاقلة بدون ولي وعدمه . ولا خلاف بان لكل من الرجل والمرأة ان يتأكد اخلاق الآخر وصفاته بالواسطة لابذاته كما زعم المؤلف افتراء على الشرع : فهذه وجوه الحق (ومن لم يجعل الله له نورا افما له من نور)

❖ الفصل الثالث في مشروعية الزوج باربع ❖

❖ وهو المعبر عنه بتعدد الزوجات ❖

ارى صاحبنا لم يطل القيل والقال في هذا البحث بل اكتفى بالتعامل على من تعددت زوجاتهم من الانبياء عليهم السلام وغيرهم والشرائع التي اباحتهم ثم انتقل لنا ويل آتين من القرآن العظيم تاويلا تذبذب فيه ما بين خطأ واصابة وتقارب وتباعدا وخرج ودخول تحتار فيه العقول : وقبل الدخول في مناظرته اقل بعض اقاويله في هذا الباب مقدمة لما سيأتي (الاول) زعم ان عادة تعدد الزوجات كانت ولم تزل تتبع انحطاط حال المرأة في الهيئة الاجتماعية وترقيه فتقوى بنسبة انحطاط حالها وتضعف بنسبة ترقى حالها : انتهى (فاقول)

حيث ان القرآن صرح باباح الجمع بين اربع وبما يشاء الرجل من ملك اليمين والنبي عليه الصلاة والسلام جمع بين تسع فاذا تدبرت كلامه ظهر لك ما فيه من الطعن بالقرآن والذات الشريفة وما فيه من نسبة انحطاط حال المرأة في ذلك الوقت الذي لم تر الدنيا منذ خلقها الله وقتا

اعدل منه واقسط (الثاني) قال (ان الرجل وان كان من امة الفتن تعدد
الزوجات اذ بلغ من كمال العقل ما يشعر به بمنزلة زوجته ويعرف
حقوقها الشرعية والفطرية ترجع عنده الاكتفاء بزوجة واحدة) اه
فتامل في هذا القول يظهر لك ما فيه من الطعن بالانبياء وغيرهم ممن
اتخذوا اكثر من زوجة ونسبتهم لعدم بلوغ كمال العقل وعدم معرفة
حقوق الزوجة الشرعية والفطرية والاغرب من ذلك استدلاله على
صحة زعمه بانصراف افكار بعض رجال اهل بلاده الاكتفاء بزوجة
واحدة . فياله من استدلال مضحك مبكى : ألم يعلم ان الاكتفاء بزوجة
واحدة عادة قديمة عند الا تراك وقلما يوجد من اغنائهم من له اكثر من
زوجة : واما المصريون فهم قسمان . قسم تناولتهم التربية الافرنجية
فتخلقوا بها واتصفوا بصفاتهما وقسم تناولتهم الضرائب الاميرية فافقرتهم
عن القيام بنفقة نفوسهم فضلاً عن العيال (الثالث) قال المؤلف (ان
منع الرقيق وان كان له اثر محمود في سقوط هذه العادة لكن ترقى عقول
الرجال وتهذب نفوسهم كان اثره اعظم في تلاشيها . لان الرجل
المهذب لا يرضى ان يعامل المرأة بهذا الاستبداد ولا تطاعه مروءته ان
يمتنها اتباعاً لشهوته) اه فتامل بهذا الكلام يظهر لك ما فيه من
الطعن في الانبياء وغيرهم مما لا يتجرا عليه احد ممن ادرك اسرار الشرائع
وكان من المؤمنين : ثم بعد ما بذل جهده بما عنده من التويه والمغالطة

فيما يقع بين الرجل وزوجاته وبين الاخوان اذا كانوا من أمهات دخل
 في باب اعطاء الراي وتقرير الحكم (فاولاً) قرر وجوب الاكتفاء
 بواحدة (ثانياً) اباحة اخذ اخرى فيما اذا اصبحت الاولى
 بمرض مزمن ثم رجع فنع هذا ايضاً كأنه كتب قبل تصويره
 (وثالثاً) اباحة اخذ ثانية فيما اذا كانت المرأة عاقراً لكن بشرط
 رضا الاولى او تطبيقها ان شئت . ثم جاء بفصل الخطاب واستيفاء
 الطعن والقذف حيث قال (اما في غير هذه الاحوال فلا يرى تعدد
 الزوجات الاحيلة شرعية لقضاء شهوة بهيمية . وهو علامة تدل على
 فساد الاخلاق واختلال الحواس وشرة في طلب اللذائذ) انتهى وانا
 استغفر الله ربي من تدنيس كتابي بهذه الاضاليل وهو يعلم براءة قلبي
 من مثل هذه الارجاس . واني لا اعجب من حضرة الاستاذ مؤلف
 كتاب ابليس الا ليس كيف سكت عن هذه الاضاليل وما تعرض
 للرد عليها وعلى الاقل للتنبيه على ما فيها : ثم انتقل الى التخييط في كلام
 الله تعالى فقال (والذي يطيل البحث في النصوص القرآنية التي وردت
 في تعدد الزوجات يجد انها تحتوي اباحة وحظر في آن واحد . قال تعالى
 (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتهم ان لا
 تعدلوا فواحدة او املكتم ايمانكم ذلك ادنى ان لا تعولوا) وقال (وان
 تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فذروها

كالمعلقة وان تصلحوا وتتقوا فان الله كان غفوراً رحيماً ومن هذه الآيات
 يتضح ان الشارع علق وجوب الاكتفاء بواحدة على مجرد الخوف من
 عدم العدل ثم صرح بان العدل غير مستطاع . فمن ذا الذي يمكنه ان لا
 يخاف عدم العدل مع ما تقر من ان العدل غير مستطاع . وهل لا يخاف
 الانسان من عدم القيام بالمحال . اظن ان كل بشر اذا اراد الشروع في عمل
 غير مستطاع يخاف بل يعتقد انه يعجز عن القيام به والوقوع في ضده . ولو
 ان ناظر في الآيتين اخذ منهما الحكم بتحريم الجمع بين الزيجات لما كان
 حكمه هذا بعيداً عن معناه لولا ان السنة والعمل جاءا بما يقتضي الاباحة
 في الجملة انتهى (فاقول) قد تبين لك من كلامه هذا امور مهمة عظيمة
 على المسلمين (الاول) تصريحه بوجود التناقض في القرآن . الكلام
 الذي ان قاله معتقداً بوجوده فقد كفر وان قاله عن جهل فعلى العلماء
 ارشاده واستنابته (الثاني) تصريحه بان الله شرع واباح ما علمه محلاً وغير
 ممكن . وهذا مثل الاول فتأمل (الثالث) استدلاله من الآيتين على
 تحريم ما احله الله واباحه وهذا تصريح ايضاً بان الله يحل في الظاهر ويحرم
 في الباطن . وهذا كالذي قبله فتأمل : اكني اقول تعس امرئ جهل
 مقدار نفسه وحاشا رجلاً بقلبه كلمة التوحيد يقولها عن اعتقاد
 ويقين بل ظنه بنفسه فوق حقيقتها حملة على التوهم بان العدلين
 المذكورين في الآيتين هما بمعنى واحد وعدم ثقته بما قاله علماء الدين

حملته على الوقوع فيما نسأل الله ان يغفر له ويتوب عليه منه ويرده الى الحق والصواب: وحيث ان معنى كلاً من العدلين لا يظهر الا من اقوال علماء التفسير الآخذين ذلك بالتواتر عن سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام فلنذكر ما يفتح الله به في المسئلة من وجوها: اعلم ان علماء النصارى ومن تخلق باخلاقهم وانصبغ بصبغتهم يتخذون هذه المسئلة وسيلة للطمع فينا وبتقييح شريعتنا وطلالما ناظرهم بها علماؤنا والزموم الحجة تحقيقا والزاما وهم غير منكفين عن التشديق بها كما انهم غير منفيين عن التشديق بغيرها مما يحسبونه بزعمهم مطمئنا في ديننا . مع ان مشروعية تعدد الزوجات والتسري بملك اليمين ليست مما جاء به الاسلام مبتدعا بل الكتب المنزلة متفقة على وجودها من صدر الخليفة عندا كثر الامم وفي اكثر الشرائع كما ذكرت ذلك مفصلاً في كتابي المسمى (ميزان العرفان في حقيقة التوراة والانجيل والقرآن) وهو اربعة اجزاء وفي كتابي الآخر المسمى (مرشد الخيران لحقائق الاديان) وهو تحت الطبع الآن: وما زالت هذه العادة جارية في مجراها عند جميع الامم حتى اوائل القرن الرابع ميلادي حينما قام رؤساء الكنائس واعلنوا ابطالها وابطال الطلاق لاسباب سياسية ومنافع ذاتية واستندوا بذلك على بعض نصوص في الاناجيل اولوها وحرّفوا معانيها كما فعل صاحبنا هذا في كلام ربه بدون حق لكن جميع الامم التي

كانت عاملة بها بقيت على ما كانت عليه ما بين اعتدال وتفريط على
 غير قانون: فلما جاء الاسلام وصار القرآن ينزل منجماً بحسب الوقائع اخذ
 القرآن بتعديلهما رويداً رويداً كما هو ظاهر لمن عرف اسباب نزول
 الآيات حتى اقرها على ما هي عليه عندنا. وما يراه غير العالم من الاشكال
 والاختلاف في بعض نصوصه فهذا منشاء ما الجاهل باصطلاحات
 القرآن والجاهل باللغة والجاهل بالتفريق بين المحكم منه الذي لا يرجع
 فيه لغيره وبين المتشابه الذي يرجع فيه لغيره من القرآن او الحديث .
 وعن مثل هذا نهى الله تعالى بقوله (فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما
 تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في
 العلم) وحذر الرسول عليه الصلاة والسلام كما رأيت انقام التأويل
 والتفسير بغير علم: فعلى المؤمن الخائف على دينه ان لا يهوى مع الوسواس
 وغرور النفس في تأويل كلام الله وتفسيره بما يظن ويتوهم. فالعلماء الذين
 اخذوا على انفسهم عهدة التفسير والتأويل وفرعوا الاحكام واستنبطوا
 المسائل ودونوا المذاهب ما كانوا جاهلين بوعيد الله وتحذير رسوله لمن
 يقدم على ذلك بدون علم ولا مأخذ عن من أنزل عليه. بل ما فعلوا ذلك
 الا بعد ان تحققوا بانفسهم ومروياتهم الصحيحة الثقة والأمن من الوقوع
 تحت وعيد الله وان الله ورسوله راضيان مرتضيان عنهم بما فعلوه: فاي
 مؤمن عاقل يرى ما جاء في القرآن والحديث من شدة الاعتناء بالنساء

والتوصية بهن والزجر عن اضرارهن واعضاهن وسوء معاملتهن والامد
 بالاحسان لهن وحسن معاشرتهن ويقول ان تعدد الزوجات ظالماً
 وعدواناً فيكون معنى كلامه هذا ان الله تعالى علم ما في هذه الاباحة من
 الظلم والضرر وابعادها فتناقضت احكامه واوامره وهو العليم الحكيم .
 تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (فان قلت) انا غير منكر الاباحة لكنني اقول
 بان ليس كل مباح يؤتى وان الاحكام تتبدل بتبدل الازمان (فاقول)
 اما تبدل الاحكام بتبدل الازمان فهذا ليس في الاصول ولا في المباحات
 والمحرمات بل ذلك في مسائل فرعية وضع الائمة لها قواعد يرجع عند
 الحيرة اليها وحصر واقع التبديل بالامام فقط . اما الاصول والمباحات
 والمحرمات فما قال في جواز تبديلها احد من ائمتنا: واما كون كل مباح لا
 يؤتى . فهذا يختلف باختلاف المقصد . فان قصد بالامتناع عن المباح
 زهداً وتريفاً للنفس وما شبه ذلك كما كانت عليه الانبياء عليهم
 السلام ومن على قدمهم من العلماء الزهاد فذلك مقام جعل الله له من
 اختار من كرام عباده . وان كان القصد بالامتناع من باب الانكار على
 الشارع فذلك الاحاد والعياد بالله تعالى : وحيث كانت الاباحة ثابتة
 ولا وجه للامتناع غير هذين الوجهين فمأ على المتلذذ بما اباحه الله له من
 حرج (قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق قل
 هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك تفصل الآيات

لقوم يعقلون) كما انه ليس عليه من بأس ان لم يكن تابعاً او مقلداً لغيره
 سيما من لا دليل عنده على المنع او التحريم غير عقله وظنه ووسواسه : لا
 جرم ان كل انسان حر في عقله وتصرفاته ما لم يتعد حدود الشرع وحقوق
 الخلق . فكما ان زيدا يستحسن الانفراد بوحدة ويرى ان يكون لها
 عبداً وهي له سيدة . ان حاضت حاض وان تنفست تنفس وان ارضعت
 انقطعت عنها والتجى لغيرها وان مرضت كذلك وبكل ذلك يزيد عليه
 خدمته فوق خدمة نفسه واولاده . فكذلك لعمر وحق ان يرى خلاف
 ذلك وان لا يحمل نفسه احد الشرين اما الصبر الذي هو امر من الصبر
 واما ارتكاب الفاحشة الفاشية في الدين قيدوا انفسهم . نعم ربما كان
 عند من لا طلاق عندهم بعض الظلم في الجمع بين زوجتين حيث حيث
 لا خيار لاحدهن بين الرضاء وعدمه . اما عندنا فلا ظلم ابته لانها مختارة
 ان شاءت دخات على ضرة وان لم تشئ فلا مجبر لها هذا في الداخلة واما
 الموجودة فكذلك لها الخيار ان شاءت رضيت وان لم تشئ فلا مجبر لها
 كما انها اذا ما احبت الطلاق ولا السكنى مع الضرة فالشرع جعل لها
 حق الانفراد بالمسكن وحق طلب الخلع كما سنين تفصيله في مبحث
 الطلاق ان شاء الله فاي ظلم يبق عليها : لكن فساد القياس وسوء الفهم
 وغلبة الغرض تعكس الحقائق وتبعد الانصاف : ثم لا خفاء ان تبين
 الاخلاق والمشارب والطباع والعوائد ليس منحصراً في امور الزواج

والازواج والعيال بل في جميع حالات الناس وتصرفات الانسان
واعمال الخلق . فباي حق او قانون يجوز لانسان تكليف غيره باتباع
اخلاقه ومشاربه وطباعه وعوائده حال كون موجود الكون اوجد
الخلق هكذا قال تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة) وقال
تعالى (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله) لكن الله تعالى
ما ترك الناس فوضى كل يعمل ما يشاء بل من حينما ذرهم من آدم عليه
السلام وضع لهم الشرائع شريعة بعد شريعة تبديل فروعها بتبديل احوال
لزمان لكن اصولها واحدة حتى ارسل خاتم انبيائه ورسله عليه الصلاة
او السلام بخاتمة الشرائع غير المحتاجة للتبديل والتغير معها تبدلت
احوال الزمان وتشكلت صبغة الامم وجعلها الجامع الاعظم والمرجع
الجامع للاخلاق والمشارب والطباع والعوائد فما أمر به فيها او اباحه
فهو الحسن المقبول وما نهى عنه او حظره فهو القبيح المردود فمن اخذ
بها ومشى على صراطها فقد استمسك بالعروة الوثقى وامن العثرة ومن
تشكك عنها ونبذها فقد ضل سعيًا وخاب عملاً . ومن زعم ان الشريعة
الاسلامية تركت شيئاً يحتاجه الناس او هي محتاجة لشيء من مبتكرات
الناس فقد كذب كلام الله حيث قال تعالى (اليوم اكملت لكم دينكم
واقمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) وكذب كلام
رسوله القائل لاصحابه انه ما ترك شيئاً الا بينه لهم : وامامن لم

يقل ذلك ولكنه يذهب الى التأويل فهذا قد فارق الاجماع وادعى بما لم
 يعلمه علماء الشرع من صدر الاسلام الى الآن . ولا جرم ان الاول
 فاسق لا يؤخذ بقوله والثاني احمق لا يلتفت اليه فلنضرب بتأويلها
 عرض الحائط ونأخذ بما يرا دما قاله علماء الامة في تفسير الآيتين
 المذكورتين وتنبه بما يلزم وبالله التوفيق (الشاهد الاول) قال الله
 تعالى في سورة النساء (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
 ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى
 ألا تعولوا) اعلم ان جمهور المفسرين من علمائنا اهل السنة والجماعة اتفقوا
 على ان معنى (ما طاب) ما استطابته النفس ومال اليه القلب (من النساء)
 المباح تزوجهن دون المحرمات الآتي ذكرهن . و(مثنى وثلاث ورباع)
 اي اثنتين معاً او ثلاثاً او ارباعاً خلافاً لمن جعلوا كل عدد مستقلاً لذاته
 فصارت الجملة تسعاً (فان خفتم ألا تعدلوا) بين الاثنتين او اكثر
 منهما في الرزق والقسم اي في النفقة والنوبة (فواحدة) فاكتفوا
 بزوج واحدة . وحيث كان العدل مشروطاً في حق الحرة فقط فمن لم
 يكتف بواحدة ولم يأمن العدل في النفقة والنوبة فليتسر بما شاء من ملك
 اليمين حيث لا شرط لهن ولا عدد فيهن الا ان اعتقها وتزوج بها فيصير
 لها احكام الحرائر ثم زجرا عن عدم العدل المذكور وحشا عليه رغب
 الله الرجال بالاكتفاء بواحدة او بملك اليمين بقوله (او ما ملكت

ايمانكم ذلك ادنى الا تعولوا) اي اقرب ان لا تجوروا ولا تميلوا عن
 العدل بينهم : ثم ان الاجماع على ان هذا الامر اي قوله (فانكحوا)
 امر اباحة لا امر وجوب بمعنى ايسح لكم لكن الخلاف واقع في كون هذه
 الاباحة مطلقة ام خاصة بالاحرار : فأما ما مالك رضي الله عنه
 وجمهور علماء مذهبنا السادة المالكية قالوا بالاطلاق اي يجوز للعبد ان
 يتزوج باربع معاً وباقي الائمة رضي الله عنهم قالوا بالاختصاص اي
 انها خاصة بالاحرار وكل مأخذ ومستند من الحديث لسنا
 اهلاً للانتقاد على احد منهم ولا ترجيح قول على قول لان العالم التحرير
 في زماننا لا يماثل نقطة من بحر كل منهم . فالجواب مثل اولي له ان
 يقف عند باب الأدب والسكوت من ان يصنع ويرد (الشاهد الثاني)
 قال تعالى بعد الآية المتقدمة (يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن
 الذين من قبلكم) قال الفخر رحمه الله فيه قولان (الاول) ان هذا دليل
 على ان كل ما بين تحريمه لنا وتحليله لنا من النساء في الآيات المتقدمة
 فقد كان الحكم ايضاً كذلك في جميع الشرائع والملل (والثاني) انه
 تعالى يهديكم سنن الذين من قبلكم في بيان ما لكم فيه من المصلحة كما بينه
 لهم) انتهى فعلى اي قول كان فالآية دالة على ان الله تعالى اباح
 لنا الزواج بالعدد المذكور والتسري بملك اليمين لمصلحة لنا ليس عن
 عبث . وما شرعه الله لمصلحة لا يمكن ان يكون فيه ظلم او تعدٍ على احد .

ويؤيد القول الاول ما نراه في اسفار التوراة من اباحة تعدد الزوجات والتسري والمحرمات من النساء : فهل بعد اجماع الشرائع المنزلة مجال للقول او مكان للناقشة (الشاهد الثالث) قال الله تعالى في هذه السورة (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وان تصلحوا وتتقوا فان الله كان غفوراً رحيماً) اه قال النحر رحمه الله (ولن تستطيعوا) فيه قولان (الاول) لن تقدرُوا على التسوية ينهن في ميل الطباع واذا لم تقدرُوا عليه لم تكونوا مكلفين به (والثاني) لا تستطيعوا التسوية ينهن في الاقوال والافعال لان التفاوت في الحب يوجب التفاوت في نتائج الحب . وقوله (فلا تميلوا) اي انكم لستم منهينين عن حصول التفاوت في الميل القلبي لان ذلك خارج عن وسعكم ولكنكم منهيون عن اظهار ذلك التفاوت في القول والفعل : روى الشافعي رحمه الله عليه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقسم بين زوجاته ويقول (هذا قسمي فيما املك و انت اعلم بما لا املك) : وقوله تعالى (فتذروها كالمعلقة) اي تبقى لا أيماء ولا ذات بعل . وقوله تعالى (وان تصلحوا) بالعدل في القسم (وتتقوا) الجور (فان الله كان غفوراً رحيماً) ما حصل في القلب من الميل الى بعضهن دون البعض . وقيل المعنى وان تصلحوا ما مضى من ميلكم وتداركوه بالتوبة وتتقوا في المستقبل عن مثله غفر الله لكم ذلك . وهذا

الوجه اولى لان التفاوت في الميل القلبي لما كان خارجاً عن الوسع لم يكن
 فيه حاجة الى المغفرة) انتهى فاتضح لك من كلام هذا الامام الذي
 عليه اجماع المفسرين ايضاً ان المراد بالعدل الذي في الآية الاولى هو
 العدل في الرزق والنوبة وهو الذي امرنا الله به واوجبه علينا . وان العدل
 الذي في الآية الاخرى غير المستطاع هو الميل القلبي وهذا لكونه غير
 مستطاع اي ليس في طاقة الانسان اكره قلبه فلانما امرنا به ولا اوجبه
 علينا ولا كفنا به لكنه امرنا وكفنا بكتمانه وعدم اظهاره بقول
 او فعل ينكسره قلب غير المحبوبة . وهذا هو القول الحق المؤيد
 بالحديث المتقدم آنفاً وباحاديث كثيرة مصرحة بزيادة حب
 الرسول عليه الصلاة والسلام لبعض زوجاته اكثر من بعض
 والسيدة عائشة رضي الله عنها كانت احبهن اليه : فلو ان
 الله كفنا به وهو عالم بامتناعه او امرنا او اوجب علينا التسوية
 بينهن في الحب القلبي ظاهراً او باطناً لما كان اباح لنا التزوج باكثر من
 واحدة وكان بالاولى ان يعصم منه اشرف خلقه واكملهم واعدهم . وحيث
 ان زيادة محبته عليه الصلاة والسلام لبعض نسائه ثابتة فثبت عدم
 تكليف الخلق فيه . ولا خلاف ان ما لا نكلف به ولا اوجبه الله علينا
 لا نكون مؤخذين فيه : ثم حيث ان وظائف العلماء بيان الاحكام
 والتكاليف الشرعية سيما دقائق المسائل ومشكلات المعاني بدون

مراعاة احد سواء رضي ام سخط ووافق ذوقه ام لم يوافق فلا محل لما تحامل
 به عليهم بل كل منصف يحكم بسقوط هكذا انتقاد : وجوابه ايضا انقل
 ما قال الله تعالى عقب الاية المذكورة وما جاء في تفسيره : قال
 تعالى (والله يريد ان يتوب عليكم) بامشره لكم مما عليه الجاهلية والضالين
 من غيركم (و يريد الذين يتبعون الشهوات) النفسية فيجلبون ما حرم الله
 ويحرمون ما احله (ان تميلوا) مع اهوائهم واغراضهم (مبلا عظيم)
 تفارقون به شرعكم ودينكم (يريد الله ان يخفف عنكم) بامشره وابعاده
 لكم ولم يثقل عليكم بشيء بل جعل لكم ديناً يسيراً وشريعة سمحاً لانكم
 ضعفاء عن تحمل التكليف الثقيلة سيما دواعي الشهوة واللذة فاباح لكم
 ما تصرف به شدة تلك الدواعي فاحذروا واحترزوا من مثل هولاء
 الدعاة وامثال هذه الوسوس التي مبدأها التهور في الشهوات واخرتها
 الميل العظيم عن الشرع والدين وعقباها العار والنار اه عن الفخر
 رضي الله عنه بنصه : فهذا ما جاء في كلام ربنا من الادلة على اباحة تعدد
 الزوجات والتسري في شرعنا وشرع من كان قبلنا وسند ذكر انشاء الله
 عن قريب شواهد من كتب ارباب الشرائع شاهدة بان شرعهم الذي
 يدعون في هذه المسئلة كان على طرفي الافراط والتفريط : فقل
 لي بعمرك هل سمعت او رأيت وحشاً من الوحوش المزدوجة جمع بين
 اثنين او فارق اثنين حتى تموت او يموت او كان يحجبها عن الاختلاط

مع سائر ذكور ابناء جنسه . او كان يفردها للقيام باود اولادها ويبتها
 وهو يفرد بجلب الرزق لها ولهم . او كانت يفرد في مهمات الامور
 ومخاطر الكسب وحده وهي قارة العين ناعمة البال في بيتها بين اولادها .
 كلائم كلا . بل الثابت المعلوم ان الفطرة الوحشية والصفة الحيوانية
 قاضية بان يفرد الذكر بانثى واحدة مدة الحياة وبالاختلاط في
 المسارح والموارد . وبالتسافد علنا . وباشتراك الانثى مع الذكر في
 كسب الرزق وجلب القوت وما اشبه ذلك مما هو من ضروريات
 الوحشية . هذا في المزدوجة . واما غير المزدوجة فما ترى لانثى ذكرا
 معلوما ولا للذكر انثى معلومة بل كما طلب احدهما السفاد استمال من
 يقضى به وطره وفارقه وكانت الانثى هي المتكفلة بالولد حتى يقدر على
 الكسب : فذلك مثالنا ومثال ما يدعونا اليه الفيلسوف والمثال
 الاخير مثال من اتخذوا التزاوج المدني شرعة وقانونا . فتأمل : واما
 ما جاء في كلام نبينا عليه الصلاة والسلام من الترغيب في الزواج وتكاثر
 النسل الذي لا ريب بانه يكثر بنسبة عدد الزوجات فالاحاديث فيه
 كثيرة . واذا لم يكن منها الا قوله عليه الصلاة والسلام (حب الي من
 دنياكم النساء والطيب وقرعة عيني في الصلاة) هكذا رواه في الجامع
 الصغير : ومنها قوله عليه الصلاة والسلام (تناكحوا اسلافاني منابه بكم
 الامم يوم القيامة) ومنها قوله عليه الصلاة والسلام (عليكم بالباة فمن لم

يستطع فعلية بالصوم (الحديث . لكفانا ان يكون لنا اسوة وامراً :
 كان والدي رحمه الله يقول وددت ان يكون اهل الارض اولادى فانال
 بهم مظهر قوله عليه الصلاة والسلام (تناكحوا تناسلوا) الخ وقد اعطاه
 الله ما شرح صدره فانه رأى الجيل الرابع من اولاد صلبه وتوفي عن
 ثلاث وسبعين ما بين ولده وولد ولده ومن مات من اولاده في حياته
 اكثر من ذلك . فكيف يمكن حصول هكذا نعمة من اعظم النعم
 بزوج واحدة لا تكاد تلد خمسة بطون ويبقى بهار مقلم شتى : قال
 الامام الغزالي رحمه الله في كتاب النكاح من الاحياء (والنكاح بسبب
 دفع غائلة الشهوة مهم في الدين لكل من لا يؤتى عن عجز وعنة وهم غالب
 الخلق فان الشهوة اذا غلبت ولم يقاومها قوة التقوى جرت الى اتتمام
 الفواحش واليه اشار بقوله عليه الصلاة والسلام عن الله تعالى (الا تفعلوه
 تكن فتنة في الارض وفساد كبير) وان كان ملجماً بالجام التقوى فغاياته
 ان يكف الجوارح عن اجابة الشهوة فيغض البصر ويحفظ الذرع فاما
 حفظ القلب عن الوسواس والتفكر فلا يدخل تحت اختياره بل
 لا تزال النفس تجاذبه وتحذثه ولا يفتر عنه الشيطان الموس اليه في
 اكثر الاوقات وقد يعرض له ذلك في اثناء الصلاة . والمواظبة على
 الصوم لا تقطع مادة الوسوسة في حق اكثر الخلق الا ان ينضاف اليه
 ضعف في البدن او فساد في المزاج . وكان بعض الصالحين لا يكاد يخلو

من زوجتين أو ثلاث فانكر عليه بعض الصوفية فقال هل يعرف احد
 منكم انه جلس بين يدي الله تعالى جلسة او وقف بين يديه موقفاً في
 معاماة فخطر على قلبه خاطر شهوة فقالوا يصيبنا من ذلك كثير فقال لو
 رضيت في عمري كله بمثل حالتكم في وقت واحد لما تزوجت) انتهى
 ومن لطائف كلامه رحمه الله في هذا الفصل . يليق ان يكون جواباً
 لمنكري تعدد الزوجات . قال (وانكر بعض الناس حال بعض
 الصوفية فقال بعض ذوي الدين ما الذي تنكر منهم . قال يا كاون
 كثيراً . فقال وانت لو جعت كما يجوعون لا كلت كما ياكلون . قال
 ينكحون كثيراً . فقال وانت لو حفظت عينيك وفرجك كما يحفظون
 لنكحت كما ينكحون) اهـ ثم قال رحمه الله (ومن الطباع ما تغلب عليها
 الشهوة بحيث لا تحصنه المرأة الواحدة فيستحب لصاحبها الزيادة على
 الواحدة الى الاربع فان يسر الله له مودة ورحمة واطمأن قلبه بهن والا
 فيستحب له الاستبدال وكان الحسن بن علي رضي الله عنهما منكما كما
 حتى نكح زيادة على مائتي امرأة . وتزوج المغيرة بن شعبه رضي الله عنه
 بثمانين امرأة . وكان في الصحابة رضي الله عنهم من له الثلاث والاربع .
 ومن كان له منهم اثنان لا يحصى ومهما كان الباعث معلوماً فينبغي ان
 يكون العلاج بقدر العلة انتهى فهذا ما قاله حجة الاسلام وما رواه
 عن الاصحاب الكرام . ورايت في رحلة الامام الشافعي رضي الله عنه

المنقولة في الكشكول ان قد كان لأمانا مالك رضي الله عنه نيف
وثلاثمئة جارية خلا عن زوجاته: فيا للعجب هلا يسعنا من شرعنا
ماوسع نينا واصحابه وائمة امته والعلماء والعقلاء الذين لا يعلم عدد هم الا
الله . هل كلهم غير كامل العقل ونحن كاملوه . هل كلهم فاقد الشعور
بالواجبات الانسانية ونحن حائزوه . هل كلهم جهلوا ما زعمه المؤلف
من امتناع العدل ووجوبه . هل كلهم وقعوا في اثم قام جنابه ينذر
الامة منه هل كلهم غلبت عليهم شهواتهم فباعوا بها دينهم : تذكرت
حكاية في المناسبة رايتها في بعض التواريخ . قال لما قامت فتنة مسئلة
خلق القرآن في العراق ايام الوائق بالله نقل اليه ان في دمشق الشام
رجل من سراتها يقول بعدم خلق القرآن فامر بجلده فجاؤا به مكبلا
بالحديد فلما مثل بين يديه قال له ما تقول في القرآن . فقال يا امير
المؤمنين ان الداعي بهذا القول هو وزيرك ابن داود فاسمع لي بمنظرته .
فقال للوزير ناظره . فقال الرجل يا ابن داود هذا الذي تدعو الناس
اليه هل علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ام لا . وان كان علمه هل اخبر
عنه ام سكت . فقال علمه وسكت عنه . فقال اما وسعتك ماوسع رسول
الله صلى الله عليه وسلم : يا ابن داود هذا الذي تدعو اليه الناس هل علمه
الصديق والفاروق وعثمان وعلي وغيرهم من اجلاء الصحابة رضي الله
عنهم ام لا . ومن علمه منهم هل اخبر عنه ام سكت . فقال علموه وسكتوا

عنه . فقال لو قلت انك علمت شيئاً ما علمه رسول الله واصحابه لوجب قتلك
 وحيث اعترفت بانهم علموه وسكتوا عنه اما يسعك في دينك ماوسعهم :
 يا ابن داود هذا حبر الأمة عبد الله بن عباس جد امير المؤمنين هل علمه
 الله فيما علمه من التأويل هذا الذي تقول ام اخفاه عنه . وان كان علمه اياه
 فهل بلغك عنه القول به ام لا . فقال لا . فقال اما يسعك في دينك ما
 وسع حبر الأمة : قال الراوي فاقطع ابن داود واستلقى الواثق على
 ظهره يضرب الارض برجليه ويقول اما وسعك ماوسع رسول الله اما
 وسعك ماوسع اصحابه اما وسعك ماوسع حبر الأمة قاتلك الله يا ابن
 داود ثم جلس وقال انزعوا قيد الرجل فنزعوه من رجليه فتناول الرجل
 ووضعته في مكه فقال له الواثق ما تصنع به فقال اوصي بوضعه . عي في القبر
 لالتقي به ابن داود بين يدي الله فقال الواثق وهذه اشد واعظم من ملك :
 قال الراوي وكانت حادثة هذا الرجل آخر حوادث هذه الفتنة فان الله
 اهلك من كانوا قائمين بها وانطفأت نارها : واعلم ان مسألة تعدد
 الزوجات كانت ولم تنزل عند الامم على طرفي تقيض ما بين افراط
 وتفریط . فالاسرائيليون والونيون والمجوس كانوا على حد الافراط
 حيث ليس للزوجات عندهم عدد محصور . وقد رايت في اخبار الجرائد
 ان الملك سيام الموجود الان نيف وخمسمائة زوجة . والتصاري على حد
 التفریط . اما الاسلام فقد جاء في المسئلة على عادته من الاعتدال . وقد

ذكر علماء وناحكة الاباحة لاربع فقط . وقد اشار اليها الامام الغزالي
 في كلامه المتقدم آنفاً ورمى بما يأتى شيئاً منه : ولذكر شيئاً مما
 جاء في اسفار اليهود المعبرة ايضاً عند النصارى مما يتعلق في هذه المسئلة :
 قال في الاصحاح (١٦) من سفر التكوين ان هاجر اعطت سارى
 زوجة لى ابراهيم عليه السلام فدخل عليها : وقال في ٢٩ منه ان
 يعقوب عليه السلام تزوج ابنتي (لابان) في اسبوع واحد : وقال في
 (٣٠) منه انه ايضاً تزوج جاريتي زوجتيه فصرن اربعاً معاً : وقال في
 (٣٦) منه ان قد كان اعمسو ثلاث زوجات : وفي الاصحاح الثاني من
 سفر الملوك الثاني ذكر زوجات داود عليه السلام الثلاث : وفي
 الثالث عشر منه ذكر قصة (امنون) ابن داود مع اخته (ثامار)
 الدالة على اباحة تزوج الاخ اخته عندهم : وكان اليهود استناداً على
 هذه يسيحون احياناً تزوج الاخوان : وفي اخر السادس عشر منه ذكر
 دخول (بشالوم) ابن داود على نساء ابيه العشرة بوقت واحد : وفي
 الاصحاح الحادي عشر من سفر الملوك الثالث قال ان قد كان لسايمان
 عليه السلام سبع مائة زوجة من السيدات ولائمة من السراري : وحيث
 ليس من موضوع كتابنا الخوض في الشرائع المتقدمة ولا يجوز لنا
 الشرع فلا تعرض لوجوه فساد الاساس الذي وضعت النصارى عليه
 شريعة التقيد سيما ان الجمل الغفير من علمائهم نقضوا هذا الاساس

قطعة قطعة والقوه على قارعة الطريق ليراه كل ذي بصر : قال الكونت
 هنري في الفصل الثالث من كتابه المسمى الاسلام مانصه (يرى الناس
 في اكثر الازمان الوسطى ان اكبر عمل اتى به النبي هو اباحة تعدد
 الزوجات لانه توصل بذلك الى استجلاب الرجال . واعتمد القصاصون
 على هذه الروايات الكاذبة فوصفوا الاسلام بانه دين الجاموس والجمال
 وجميع الحيوانات . قال (رونان) ان تعدد الزوجات يجرح عوائدنا
 الدينية فلا نفقه في شريعة الآهية . وقال الاب (بروغلي) انها ديانة
 يصعب ادراك مقصودها . وان الله حللها في ظروف مخصوصة يستحيل
 علينا معرفتها : ولعمري لست ارى وجهاً يمنعنا من ان نعتقد في الشارع
 الآلهي من الحكمة ما نعتقد في الشارع الوضعي . فشرائع البشر تلاحظ
 الزمان والمكان في احكامها وليس من داع يلجئنا الى ان نحرّم على الشارع
 الآلهي مثل هذا الاحتياط : قال بعض المشتغلين بعلم طبائع الامم ان
 تعدد الزوجات امر من ضروريات الامم الشرقية لما فيهم من القوة . ومن
 الغرائب التي تخار في ادراكها الافهام ان الغربي مع ميله الى اعتقاد
 تعدد الآلهة كان على الدوام يأبى الزواج باكثر من امرأة واحدة .
 والشرقي (اي المسلم) الذي لا يعبد غير اله واحد يقول بتعدد الزوجات .
 فالله كثيرون وزوجة واحدة صبغة تابق عادة بالغربي . وآله واحد
 وزوجات متعدداً صبغة تجعل بالشرقي (اي المسلم) ومن

الامور التي تهتم معرفتها ما اهمله الباحثون وهو ان تعدد الزوجات عادة
 قديمة في العرب قبل الاسلام ولذلك يقولون ان النبي مصلح شديد
 المعاملة . ولا شك في ان ميله كان للاقتصاد على زوجة واحدة ولكن
 كان من الصعب ان يلزم قريشاً بذلك وبينهم من له عشر زوجات .
 فلو امرهم بالاقتصاد على واحدة لشق عليهم وادى الى تزعزع في الدين
 الجديد ولهذا امرهم ان يختاروا اربعا وطلقوا ما عداهن . ويؤخذ ميل
 الدين الاسلامي الى تفضيل زوجة واحدة من قوله تعالى (فان خنتهم
 لا تعدلوا فواحدة) وقال العلماء ان الرجل اذا خاف ان لا يعدل بين
 زوجاته وجب عليه ان لا يتزوج باكثر من واحدة . وقد اخطأ
 موسيو (كاروز) حيث ذهب الى ان تعدد الزوجات مباح للاغنياء
 ويحرم على غيرهم . بل الذي يفهمه المسلمون من القرآن عن الزواج ان
 ليس كل مباح ينبغي . والمسلمون لا يقدمون كثيراً على ما اباحه شرعهم
 من تعدد الزوجات خلافاً لما يتوهمه غيرهم لانهم يخشون ضيق العيش
 وفقدان الصحة والمنازعات . والقرآن يأمر الفقير بالانتظار ومع ذلك
 فالعاجز عن الزواج نادر والعامية يتزوجون في الثامنة عشر غالباً واهل
 الشرق لا يعرفون العزوبة وهي المصيبة العظمى التي جلبها التمدن على
 الغريين . وكان محمد (صلى الله عليه وسلم) في محادثته مع اصحابه يحب
 ان يسمعهم كثيراً قوله (لا رهبانية في الاسلام) وقوله (نفس

المتزوج احب الى الله من صلاة مستين اعزب (ويرى القارىء مما تقدم
 ان الناس بالغوا كثيراً في مضار تعدد الزوجات وان ما نسبوه اليه غير
 صحيح . فماتعدد الزوجات هو الذي ولد في الشرق الرزائل التي زعمها
 الآب (روجلي) بل المعقول انه من شأنه تلطيفها . على اني لست
 ادري ان كانت تلك الرزائل موجودة في الشرق وهل هي اكثر مما هي
 في الغرب . والواقع ان الرزائل موجودة في كل امة . ولقد يقع منها في
 (باريس) (ولندرة) (وبرلين) اكثر مما يقع في الشرق باجمعه لان
 النبي (عليه السلام) بالغ في تحريمها ولم يعدها من الذنوب الخفيفة .
 ومن الخطاء انما ضحك والغلو القادح قولهم ان عقد الزواج عند المسلمين
 عبارة عن عقد تباع فيه المرأة فتصير شيئاً مملوكاً لزوجها . بل الحق
 ان ذلك العقد يخول المرأة حقوقاً اديية ومادية من شأنها اعلاء منزلتها
 في الهية الاجتماعية) انتهى (فاقول) اذا تأملت فيما قاله هذا الفرنسي
 المنصف المحقق يظهر لاني كثيراً من علماء الافرنج المنصفين على
 يقين من الفضائل التي جاءت بها شريعتنا السعحاء ما بين واجب
 ومباح ومحرم ومكروه بخلاف مقلديهم من المسلمين الذين تلقفوا ما سمعوا
 وما قرأوا من اقوال حقاء الافرنج واكاذيب رهبانهم فظنوها حقائق
 راهنة فآخذوا يتشدقون بها على العمياء عن غير روية ولا تعقل حيث
 ذلك مبلغهم من العلم : وقد قدمت بين يدي كلامه ما رأيت من اخبار

اسفار التوراة لتعلم ما عندا لمعتسفين من علماء الافرنج والقسوس من
 التعامي عما كان عليه اعظم الانبياء عليهم السلام على رواية اسفارهم
 وترى ما هم عليه من النحامل بكل حق ووقاحة على شريعتنا والتعصب
 الاعمى لعوائدهم المسندة بزعمهم الى المسيح عليه السلام وهو براء منها بل
 ما هي الا قاييل في كتب ملفقة لا سند عليها ولا دليل ولا برهان لها
 دسها قوم لا خلاق لهم استرسالا وراء شهواتهم الذاتية واغراضهم
 ونسبوا للدين والدين بريء منها فصار جمهور العقلاء من امتهم على
 وجل من هذه الدسائس كما اشار اليه الكونت المومس اليه بقوله (وهي
 المصيبة العظمى التي جابها التمدن على الغرب) ثم اقول (لا خلاف
 ان التزاوج يكون لاسباب خمسة (احدها) التعاون في امور الدنيا
 (والثاني) التعاون والتمتع (والثالث) التعاون والتمتع والنسل
 (والرابع) النسل فقط (والخامس) التمتع فقط (فاما الاول والرابع)
 فالمتزوجون لاجل احدهما قليلون جدا : واما المتزوجون لاجل (الثاني)
 فقط قليل ما هم (واما الثالث) فهو الذي عليه السواد الاعظم من
 الناس (واما الخامس) فالمتزوجون لاجله قليلون ايضا : فاذا تقرر
 هذا فاقول على اي وجه كان من هذه الوجوه فتقيد الرجل بزوجته واحدة
 وارتباط المرأة بزوج مدة حياته او حياتها ضرر فاحش وحكم ظالم
 وقانون غير عادل من عدة وجوه (الاول) ان الرجل اما ان يكون

قادر أعلى القيام بحقوق زوجته او غير قادر . فان كان غير قادر فاي
 ظلم اقبح من الحكم على المرأة باضاعة حياتها بالارتباط مع رجل غير قادر
 على القيام بضرورياتها واضطرابها للسعي في سبيل ما لا غنى ولا صبر لها
 عنها وحرمانها لذة البنين المعروفين الاب والنسب . هذا ان كانت
 قادرة على السعي وبها تضارة لنوال حظ النفس والافه الموت بالحياة
 والاحراق المنكر على المجوس مع ما في ذلك من اضاعة الشرف والعمار
 الدائم : وان كان قادراً من كل وجه فالمرأة قد سعدت وحدها باقتداره
 وهو قد شقي وحده بما سيأتي بيانه (الوجه الثاني) فلنصرف النظر
 عن اخلاق كل منهما وآدابه وما يقع من التباغض والتنافر بينهما عند
 تباين الاخلاق او الآداب التي من المحال الوقوف على حقيقةها بمجرد
 المخالطة ولوم باطل امدها خلافاً لما زعمه المؤلف مما اثبتت اكثر
 الحوادث خلافه وتقول : لا يخلو الحال اما ان تكون الزوجة صالحة
 للسبب الاول وغير صالحة لغيره : يعني ان تكون مقتدرة على اعائه
 وخدمته لكنها دنيئة او قبيحة او متقدمة في العمر او عقيماً . واما ان
 تكون صالحة للسبب الرابع فقط لكنها عقيم . واما ان تكون صالحة
 للسبب الرابع فقط لكنها عاجزة عن اعائه وخدمته وعاقراً . واما ان
 تكون حائزة الصفات الثلاث التي عليها مدار التزاوج عند السواد
 الاعظم من الناس وهي النادرة بينهن : وحيث ان كل حال من الاحوال

الثلاثة الاولى ظاهر الضرر فاحش الاضرار اما بالزوجين المقيدين معاً
 واما باحدها ظهوراً لا يكابر فيه عاقل منصف فلنرجع الى الوجه الرابع
 الذي هو اصلح الاحوال حسب الظاهر ونبين ما فيه من الضرر
 الفاحش بسبب ثقيد الرجل بهذه الزوجة التي هي اصلح النساء واخفن
 ضرراً على فرض وجود امثالهما فنقول : لا خلاف ان هذه الزوجة
 الصالحة الحرة الشابة ذات الجمال والكمال والودود والولود القادرة على
 اعانة زوجها القانعة منه وبه الحافظة لما له وولده وعرضه (الكبريت
 الاحمر) لا بد ولا مناص لها من ان تعطل عن الفوائد الثلاث المذكورة
 الجزء الاعظم من العمر الذي يمكن حصول هذه الفوائد منها : فنفرض
 ان الرجل يقترب بالمرأة وهي في الخامسة عشرة من عمرها وانها تيسر في
 الخامسة والخمسين فتكون مدة الزوجية الحقيقية اربعون سنة : وقلنا
 هذا على فرض غاية الامكان لكن اليش قد يكون قبل ذلك العمر وعلى
 كل في السن المذكور تعطل النسل لا محالة ويمتنع التمتع طبياً وطبيعةً
 والاعانة بالجسم تمتنع غالباً . اما عن ترفع منها وامام انحطاط قواها .
 وكلاهما واقع في الغالب : ثم نفرض ان تعطلها ما بين مرض
 وزيارة اهل وما اشبه ذلك مما يقع مثله للرجل بمقابلة ما يفرض للرجل
 من مثله . لكن تعطلها بما لم يقع من الرجل هو (اولاً) اسبوع
 على الاقل في كل شهر مدة الحيض (ثانياً) سنتان لكل مولود تلده

على الاقل . اما من احتاطت بالاولى شرعاً وطباً فيلزمها التعطل
 ثلاثون شهراً منها ستة اشهر في مدة الحمل وستان مدة الرضاع :
 وقلنا شرعاً لوجهين (احدهما) ان حق المولود على والدته ان ترضعه
 سنتين كاملتين كما فرض الله عليها بقوله تعالى (والوالدات يرضعن
 اولادهن حولين كاملين) فان انقصته منها فقد ظلمته (والوجه الثاني)
 وجوب عدم غشائها مدة الرضاع لقوله عليه الصلاة والسلام (لا تقتلوا
 اولادكم سرّاً فان الغيل يدرك الفارس فيدعثره عن فرسه) رواه في
 الجامع الصغير وقال الشارح رحمه الله الغيل بالغين المعجمة بمجمة المرأة
 وهي ترضع . والدعثره الهدم . فالمعنى ان التمتع في حالة الرضاع يضعف
 قوى الرضيع فان بلغ مبلغ الرجال ضعف عن مقاومة مبارزه في الحرب
 فيقتل او ينهزم فيكون ابوه سببه فكأنه قتله سرّاً) انتهى وقلنا
 طباً . امر محسوس ثابت سيما اذا حملت المرأة وهي ترضع ولم تنبته
 لذلك حتى تأثر الرضيع من حليب الغيض فهيئات ان يسلم من العشرة
 واحد وان سلم فالضعف والسقم قريناه مدة حياته . هذا اذا كانت
 تحبل وهي ترضع لكن من النساء من لا تحبل الا بعد الفطام باسهر فهذه
 تكون معطلة على الرجل ايضاً (الوجه الثالث) تعطلها عن النسل
 في مدتي الحمل والرضاع (الوجه الرابع) تعطلها عن معونة الرجل
 في المدينتين المذكورتين (الوجه الخامس) احتياجها لمن يخدمها مدة

لا اقل من سنة ونصف لكل مولود وما اشبه ذلك من الاسباب الخاصة
 بالمرأة . فاي عدل وانصاف يوجب على الرجل تحمل هذه الاضرار
 بالثقيد بهذه الزوجة الواحدة وهي ناعمة البال حاصلة على كل ما تريد .
 بل ماذا يفعل الشاب او الكهل . ومن الامثال الثابتة بالتجارب قولهم
 (اعزب دهر ولا ارمل شهر) فهل فوق اضاءة ماله وعمره يضيع دينه
 ومروته بارتكاب المنكر ام يتحمل ما لا يطيق . والماجريات المحسوسة
 شاهدة بان اعظم اسباب ما يرى من المنكرات ناتجة عن هذا الثقيد غير
 المعقول (فان قلت) اياست هذه الاضرار مشتركة بين الرجل والمرأة
 (قلت كلا) امام من جهة التمتع فالمرأة في مدة الحيض والنفاس
 والاشهر الستة الاخيرة من مدة الحمل فضلاً عن انها لا تميل للتمتع
 لاشتغال الرحم فيها هو مشغول به فالغالب منهن تتأذى من الرجل .
 فالضرر من هذا الوجه منحصر بالرجل . وامام من جهة النسل فلا خلاف
 بان الرجل خصوصاً اهل الزرع والضرع وسكان البوادي وهم السواد
 الاعظم احوج لكثرة الاولاد من المرأة . بل المرأة منهم ثمنى ان لا
 تزق اكثر من غلام وبنت لما يلحقها من التعب بتربيتهم فوق تعبها
 باعانة زوجها واعمال بيتها سيما اذا كان زوجها من الاغنياء ارباب
 البيوت المطروقة والخدم والحواشي فيستحيل على الزوجة والزوجتين
 القيام بخدمة بيته ولنا ترى المهر عندهم يقارب مهر بنات الامراء في

المدن . فمن هذا الوجه ايضاً انحصر الضرر بالرجل : واما من جهة
المعونة فلا مكابرة بان الفقير يضطر لخدمة ذاته واولاده وخدمتها ايضاً
في ايام قعودها عن الخدمة فيتعطل عن كسبه والغني يبقى هو واولاده
وبيته منوطاً لا رادقاً لخدمات وامانتهم ورحمتهم : فاذا تأملت فيما
قدمناه ظهرت لك حكمة حصر الاباحة باربعة بالنظر للغالب . لان
من كان عنده اربعة لا يحصل له شيء من هذه الاضرار غالباً . ثم بالنظر
لنادر اخيف الى الاربعة اباحة التسري وكل ذلك سداً لمسالك الشيطان
ومنعاً لاسباب الفساد الظاهر المحسوس عند من قيدوا انفسهم بواحدة
تكلفاً من عند انفسهم او اتقياد القانون دينهم ولو كشف الله الحجاب
عنهم لرأيت اكثرهم على منكر الامن آتاه الله العصمة بالصبر واکراه
النفس والتحفظ بالدين فاولئك لعمرى هم المغبوطون على هذه النعمة
العظمى حيث لا يختلف عاقلان ان اغبط الناس في زماننا من اغناه الله
عن النساء واشقى الناس في عصرنا من ابتلاه الله بالاكثر منهم
والاحتياج اليهن : فان انصفت وعدلت رأيت ان الحكمة والعدالة
الالهية اباحة للرجل الجمع بين اربع زوجات بشرط العدل بينهما في
النفقة والعشرة فقط ليس في الحب والميل القلبي كما زعم جناب المؤلف
فهنا قد صرح الله ورسوله بعدم استطاعته ولو لزم عن عدم استطاعته
ترك الزوج باكثر من واحدة للزم ايضاً ان لا يكون للوالدين اكثر من

ولد واحد بدليل ان كل اب وام يعلمان يقيناً ان قلوبها تميل لبعض اولادها اكثر من بعض مع محافظتهما على الكل بالسوية . ولا ريب ان هذه الاباحة كانت عملاً باخف الضررين كما هي القاعدة الشرعية والعقلية . وما جاء به الشرع هو عين الحكمة والعدالة الجامعة بين صالح الفريقين (أتحكم الجاهلية يفتون ومن احسن من الله حكماً لقوم يوقنون)

❖ الفصل الرابع في النوبة والعدل بين الزوجات ❖

اعلم ان الله تعالى جعل شريعتنا السمحاء جامعة بين العدل والانصاف والتبادل في الحقوق والنظر لما فيه الصالح والا صلاح ومنع الضرر بالغير وتقديم الاضرار على الاخف والعام على الخاص وما اشبه ذلك مما كله عن حكمة والحكمة بالغة وعدل لا مزيد عليه لذي عقل سليم : فهي اباحت للرجل الجمع بين اربع زوجات والتسري بما يشاء من ملك اليمين المؤنات منعاً لما يحصل له من الاضرار والمفاسد التي ذكرنا بعضها في الفصل المتقدم . وذكرت الشريعة ان التعفف عن النساء والاكتفاء بأمة خير للعاجز عما اوجبت عليه من العدل بين الزوجات ومعاملتهن بالعدل والانصاف والمعروف حتى لو كانت واحدة او أمة فالعدل والمعروف واجبان لامناص منهما . والآيات والاحاديث في هذا الباب كثيرة : فاما الآيات فتقدم منها ومن تفسيرها ما فيه كفاية

و بيان للحقيقة ومقاصد الشارع . واما الاحاديث فنورد منها ما فيه
 ذكر لمن يذكر (الاول) ذكر الامام الشيرازي رحمه الله في كتابه
 كشف الغمة بسنده عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال
 (اذا تزوج احدكم البكر على الثيب اقام عندها سبعا ثم قسم . واذا
 تزوج احدكم الثيب على البكر اقام عندها ثلاثا ثم قسم) وعنه عليه
 الصلاة والسلام (للحررة يومان وللامة يوم) اهـ (الثاني) اخرج
 ابوداود عن عائشة رضي الله عنه انها قالت بعث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في مرضه الى نسائه فاجتمعن فقال اني لا استطيع ان ادور
 بينكن فان رايتن ان تاء ذن لي ان اكون عند عائشة فاذن له (الثالث)
 اخرج اصحاب السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (من كانت له امرأتان ولم يعدل بينهما جاء يوم
 القيامة وشقه ساقط) اهـ عن حسن الاسود (الرابع) ومن حقوق
 الزوجة الحرة ان تعطي نوبتها من تشاء من ضرائرها . وهذا الحق
 شرع في قوله تعالى (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا
 جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصالح خير) اخرج الترمذي رحمه
 الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (لما كبرت سودة رضي الله عنها
 خشيت ان يطلقها الرسول عليه الصلاة والسلام فقالت له لا تطلقني
 وامسكني واجعل نوبتي لعائشة ففعل عليه الصلاة والسلام) اهـ

(الخامس) اخرج ابو داود عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابني هذا كان بطني له
 وعاء وثدي له سقاء وحجري له حواء وان اباه طلقني واراد ان ينزعه مني .
 فقال عليه الصلاة والسلام (انت احق به مما لم تكحي) اه لا جرم
 ان العدل بين الازواج والابناء وسائر الال ينتج تودد كل منهم
 للآخر لان النفوس فطرت على حب من احسن اليها وان كانت
 النفوس الشريرة تقابل الاحسان بالاساءة والمعروف بالنكران لكن
 الحب في الباطن لازم . وما من احسان افضل من العدل قال الله تعالى
 (اعدلوا هو اقرب للتقوى) وعن الرسول عايه الصلاة والسلام انه قال
 (ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكذا يد يمين
 الذين يعدلون في حكمهم واهليهم وما ولوا) اه عن الجامع الصغير :
 ولا خفاء ان ما من اساس لبناء العائلة امتن واثبت وابقى من التوادد
 المتبادل بينهم الناشئ عن صفاء العدل كما قيل القريب من قربته المودة
 وان بعد النسب والبعيد من باعدته العداوة وان قرب النسب : ومن
 الآيات الآمرة والحائلة على التودد وحسن المعاشرة قوله تعالى
 (وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل
 الله فيه خيرا كثيرا) ومنها قوله تعالى (ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم
 ازوجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة) او قد تقدم تفسير هذه

الآيات وان الله ذكر في هذه الآية اربعة امور متلازمة (الاول)
 الجنسية التي هي اعظم اسباب التوادر وموجبات التحاب والسكون
 (الثاني) السكون الناتج عن الجنسية (والثالث) المودة اثناتجة عن
 الجنسية والسكون (والرابع) الرحمة الناتجة عن الثلاث وتامل بما في
 الآية من الحكم البالغة بما في هذا الترتيب حيث لو اختلفت الجنسية
 لما حصل السكون . واذا فقد السكون فحصل المودة محال .
 واذا فقدت المودة فالرحمة غير حاصلة البتة . ولما كانت الجنسية هي
 الاصل الاول فلا جرم ان من واجبات التزاوج ان يكون الزوجان ممن
 يمكن التألف والتناسب بينهما . وربما تفرع عن هذا الاصل فروع
 كثيرة . منها اتحاد الدين . ومنها توافق الاعتقاد . ومنها تناسب
 النسب . ومنها تقارب العمر . ومنها تقارب الخلقة . ومنها تشابه
 الاخلاق وما اشبه ذلك مما وقع التباين فيه لا يسلم من وقوع التنافر
 غالباً سيما العمر والخلقة لان العاقل يمكنه توفيق الدين والاعتقاد
 وتقارب الاخلاق حيث هي داخلة تحت سلطة العقل لكن تباين العمر
 والخلقة ليس في امكان البشر التوفيق بينها الا بتوفيق من الله خارق
 للعادة كما رأينا في افراد قليلين جداً حسب الظاهر والله اعلم بالبواطن :
 وليس الدواء الوحيد لهذه العلل هو الاختلاط والمعاشرة قبل الزواج كما
 زعم المؤلف فهذا زعم قد شهدت الماخرات التي ملأت العيون والكتب

يطلانه . واعدل شاهد على بطلانه قيام اكثر الامم الاوربية في
 احداث قانون الطلاق حال كون احدهم لا يأخذ المرأة الا بعد ما
 يعاشرها و يخالطها مدة طويلة وربما ارتبطا بحبائل العشق قبل عقد
 الزواج : والا عجب انك لا تكاد تجد بين ملوكهم وامرائهم الذين
 يتزوجون بدون مخالطة ولا معاشرة بل ولا رؤية البتة فردا واحدا اطلق
 زوجته او هجرها بل تجد الطلاق والهجر والتنافر والتباغض بين اكثرهم
 مخالطة وعشرة لا مرأته قبل ان يتزوجها . ولا جرم ان هذا سر من
 اسرار شريعتنا التي ما زالت تعلم وتظهر دائما لمن يدرك ويذكر :
 واني للشاب والشابة الناصب كل منهما للآخر فخرج الصيد وشرك
 الاقتناص ان يرى كل من الآخر ما لا يحب فضلا عما يكره . سيما الشاب
 الولهان الذي عيناه عن كل عيب غضبيضة من التي فطرت على المكر
 وتغذت من امها بلبان الخداع . لكن الدواء الوحيد الذي اثبتت التجارب
 الصحيحة والعقول السليمة كونه ترياق سم افاعي مكر النساء وشرهن
 هو التزوج عليها والطلاق : واليك فائدة جليلها بمزاولة استكشاف
 اخلاق النساء في نيف واربعين سنة : فاعلم ان ما من امرأة تهتم بشيء
 مثل اهتمامها بالاستئثار بزوجها . لكن طريقهن بذلك يختلف باختلاف
 حالهن . فالمرأة الصالحة العاقلة تبذل جهد استطاعتها بحسن العشرة
 والحب والتودد والتقرب اليه بما يجب كيلا تدع له قلبا يطلب غيرها .

وهي النادرة بينهن بل الكبريت الاحمر . واما الشريرات وهن السواد
الاعظم فان كان غنياً لا يؤثر تبذيرها في ماله ته تتخذ اولادها عوناً لها
في منعه عن استبدالها او التزوج عليها . وان كان متوسط الحال او
فقيراً تنصرف افكارها لتقصير يده عن استبدالها او التزوج عليها .
وهيئات ان يجد الرجل يوم راحة مع امرأة قد امنت من الطلاق او التزوج
عليها الا ان كان عبداً اميناً خاضعاً ذليلاً . وكل من تتبع ماجريات من
اباحوا الاختلاط واطلقوا حرية المعاشرة رأى ما تقشعر منه الابدان
وتفر منه النفوس . وهذا من البديهيات التي لا يكابر بانكارها الا من
الف ذلك ولم يذق طعم المروءة ولذة الغيرة : فقس حال المرأة على حال
غلام اذا تركته وشأنه مع اترابه تجده لا يعتم الا ان يفسق ولو مهما كان
قيساً مع كونه ابعد عن ذلك بكثير من البنت والمرأة . فكيف بالبنت
او المرأة مع الشبان والرجال سيما اذا كانت جميلة مستوفية فنون
الخلاعة من موسيقى وغناء ورقص وما اشبه ذلك والخلة منقذة في
جوفها والحرية قائمتها حيث شاءت وهي مطلقة الارادة والشباب من
امثالها واقربانها يتزاحمون على التقرب اليها والتجيب لقايبها . فلم يري لو
انها احصن النساء ودخلت في مثل هذه الاشراك لالتقطت حبة خلع
العدار وقطعت ساسلة التبتل والعفاف بالرغم عن ارادتها :
وسدا لهذه الابواب شرع الله الحجاب على ما ذكر في بابيه وحث

الرسول عليه الصلاة والسلام على التزويج بذات الدين والعرض لانها
 السد الشديد في طريق ما يتطرق لايقاع التنافر والبغضاء بين الازواج .
 وشرع ايضاً الكفاة ليحصل بها التجانس الموجب للسكون والمودة والرحمة .
 ومن امثال العوام الصادرة عن تجارب وحكمة قولهم (من لم يتزوج من
 ملته مات في علته) قال الله تعالى (الاخلاء يومئذ بعضهم لبعض
 عدوا الا المتقين) ومن آداب المعاشرة الموجبة التودد والتجيب ما ذكره
 الامام الغزالي رحمه الله في كتاب النكاح من الاحياء (الاول)
 حسن الخلق واحتمال الاذى ترجماً وثقارباً لعقولهن . قال عليه
 الصلاة والسلام (من صبر على سوء خلق امرأته اعطاه الله من الاجر
 مثل ما اعطى ايوب على بلائه . ومن صبرت على سوء خلق زوجها
 اعطاها الله مثل ثواب آسية امرأة فرعون) (الثاني) المداعبة
 والمزاح فانها تطيب القلوب وكان عاياه الصلاة والسلام بمنح مع نسائه
 ويتنزل الى درجات عقولهن في الاعمال والاخلاق وكان افكه الناس
 مع نسائه (الثالث) ان لا ينسب في الدعاية وحسن الخلق والمواقفة
 باتباع هواها الى حد يفسد خلقها ويسقط هيئته عندها بل يراعي
 الاعتدال فلا يدع الهية والانتباض اذا رأى منكراً ولا يفتح باب
 المساعدة على المكرات بل مها رأى ما يخالف الشرع والمروءة تمر
 وامتنع : قال الحسن رضي الله عنه والله ما اصبح رجل يطيع امرأته

فيما تهوى الاكبه الله في النار . وقال عليه الصلاة والسلام (تعس عبد
 الزوجة) وانما قال ذلك لانه اطاعها في هواها فصار عبدها والله جعله
 قواماً عليها وسماء سيدها فعكس الامر . ونفس المرأة على مثال نفسك
 ان ارسلت عنانها قليلاً جمحت بك طويلاً وان ارخيت عذارها فترا
 جذبتك ذراعاً وان كبحتها وشدت يدك عليها في محل الشدة ملكتها .
 وكانت نساء العرب يعلمن بناتهن اختبار الازواج . فكانت المرأة
 تقول لابنتها اختبري زوجك قبل الاقدام والجرأة عليه انزعي زج
 رحمة فان سكت فقطعي اللحم على ترسه فان سكت فكسري العظام
 بسيفه فان سكت فاجعلي الاكاف على ظهره وامطيه فانما هو حمارك .
 وبالجمله فبسا العدل قامت السموات والارض فينبغي ملوك سبيل
 الاعتدال في المخالفة والموافقة وتبع الحق فان الغالب عاين سوء
 الخلق وركاكة العقل . قال عليه الصلاة والسلام (مثل المرأة الصالحة
 في النساء كمثل الغراب الا عصم بين مائة غراب) والاعصم الايض
 البطن (الرابع) الاعتدال في الغيرة وهو ان لا يتغافل عن مبادي
 الامور التي تخشى غوائلها ولا يبالغ في اساءة الظن والتعنت وتجسس
 البواطن فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تتبع عورات النساء .
 وقال صلى الله عليه وسلم (ان من الغيرة غيرة يبغضها الله عز وجل وهي
 غيرة الرجل على اهله من غير رية) لان ذلك من سوء الظن الذي

نهينا عنه فان بعض الظن اثم . قال علي رضي الله عنه (لا تكثر الغيرة
 على اهلك فترمى بالسوء من اجلك واما الغيرة في محلها فلا بد منها .
 وعن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (اتعجبون من غيرة سعد
 انا والله اغير منه والله اغير مني ولاجل غيرة الله تعالى حرم الفواحش ما
 ظهر منها وما بطن) وكان الحسن رضي الله عنه يقول (اتدعون نساءكم
 يزاحمن العلوج في الاسواق قبح الله من لا يغار وقال عليه الصلاة والسلام
 (اني لغيور وما من امرئ لا يغار الا منكوس القلب) واما الطريق
 المغنى عن الغيرة هو ان لا يدخل الرجل على اهله الرجال ولا يدعهم
 يخرجون الى الاسواق . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بنته فاطمة
 عليها السلام (اي شيء خير للمرأة . قالت ان لا ترى رجلاً ولا يراها .
 فضمها اليه وقال ذرية بعضها من بعض) وكان اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يسدون الكوى والثقب في الحيطان اثلاً لتطلع النساء الى
 الرجال . وكان اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في حضور
 المسجد ثم منعهن في زمان الصحابة الا العجائز فقط (وعليه مذهب ابي
 حنيفة رضي الله عنه ومذهب الشافعي رضي الله عنه منع الكل) وروى
 عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما
 احدثت النساء بعده لمنعهن من الخروج والخروج للمسجد مباح
 للمرأة العفيفة برضا زوجها (وشرط عدم المخالطة) ولكن القعود

اسلم . وينبغي للمرأة ان لا تخرج الا لمهم فان الخروج للنظارات
والامور التي ليست مهمة تقدر في المروءة وربما تفضي الى الفساد .
فاذا خرجت فينبغي ان تقض بصرها عن الرجال . ولسنا نقول ان وجه
الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقه بل هو كوجه الصبي الامرد في
حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط فان لم تكن فتنة فلا اذ
لم يزل الرجال على ممر الزمان مكشوف في الوجوه والنساء يخرجن
متنقيات . ولو كان وجوه الرجال عورة في حق النساء لامروا بالتنقيب
او منعهم الله من الخروج الا اضرة (الخامس) الاعتدال
في النفقة فلا ينبغي ان يكثر على عياله ولا ان يسرف . قال تعالى (ولا
تجعل يدك مغلوطة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط) وينبغي ان لا
يستأثر عن اهله بما كوله طيب فلا يطعمهم منه فان ذلك مما يوغر
الصدور ويعد عن المعاشرة بالمعروف . وينبغي ان يأكل مع عياله
(السادس) لمحادثة والموازنة سبب اقيل ارادة الحاجة فقدم الرسول
عليه الصلاة والسلام بذلك . وكذلك ملاحظة حالها لكي تستوفي منه
حظها كما استوفي حظه منها وهذا من اعظم اسباب التودد والتجيب
والعكس بالعكس : انتهى مخلصاً بدون تصرف بشيء : فهذا بعض ما
قاله علماؤنا وفقهاؤنا وحشوا عليه فيما يتعلق بالزواج والازواج ولو
جمعت اقوالهم في هذا الباب لكنت كتاباً عظيماً مما لم ير صاحب

تحرير المرأة منه سوى تعريف النكاح . لكن ما ذنب الشمس اذا لم يرها
مريض العين (فانها لا تعي الابصار ولكن تعي القلوب التي في
الصدور)

﴿ المبحث الثالث في الطلاق وفيه فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في مشروعيته ﴾

ان من فضائل ديننا مشروعية الطلاق على ما جاءت به الشريعة من
العدل فيه وكونه بيد الرجل لاسطة عايه لرئيس ديني ولا لحاكم
سياسي . وذلك لما فيه من الزجر الشديد في كبح جماح النساء . وقولي
من فضائل ديننا ليس بمعنى انه لم يكن في شرع غير نابل كان في جميع
الشرائع التي اطاعنا على اخبارها لكنه كان في اكثرها مع الحرج الشديد
واما في ديننا فلا حرج ومن تدبر احكام الشرع الا نور بعقل سليم
راها عين العدل الذي يستقيم به نظام الكون ومن جملتها الاحكام
المتعلقة بالازواج فان الشارع جل وعلا لما جعل المرأة تحت ولاية
الرجل جعل نكاح البالغة معلقاً برضاها وجعل لغير البالغة حق اختيار
امرها ان بلغت قبل الدخول بها . وحيث جعل الطلاق بيد الزوج فقط
حفظ للزوجة حقوقاً تعادل ذلك (فاولاً) اعلن للرجال على لسان رسوله
عليه الصلاة والسلام انه احل لهم الطلاق ويغضبه اذا كان لغير
ضرورة . وبهذا اعظم زاجر لكل مؤمن يعلم ما وراء ارتكاب فعل

ينفذه الله . وفيه اعظم فائدة للرأفة مع ما فيه من الزجر لها عن ان تحمل
 الرجل على الطلاق بخلاف ما لو كان ممنوعاً عن الطلاق فلا زجر لها
 حيثئذ الاما في نفسها من صلاح واما ان كان لضرورة فقد اشار الله
 لعدم الخرج به بقوله تعالى (وان يتفرقا يغني الله كلاً من سعة) (الثاني) انه
 اوجب لها مهر المثل اذا لم يكن المهر مسمى ومنعه من اخذ اقل شيء مما
 اعطاها اياه . ولا يخفى ما في هذا من الاكراه على عدم التهور في الطلاق
 سيما للفقراء (الثالث) انه اوجب عليه نفقة ابانواؤها وسد بوجهه باب
 التخلص منها بعة العسر وكذلك لا يخفى ما في هذا من الزجر سيما للفقراء
 (الرابع) اوجب نصف المهر للمطلقة قبل الدخول بها زجراً للرجال عن
 التلاعب (الخامس) اوجب عليه تسريحها باحسان ان كرها وحرم
 عليه اعضاها واضرارها (السادس) اوجب لها حق الرضاع والحضانة
 واجرة الرضاع ونفقة الحضانة اذ لم تتزوج فان تزوجت فالتفصيل
 مبين في كتب الفقه (السابع) حفظ لها من اياها من الارث حتى تنقضي
 عدتها (الثامن) اوجب لها النفقة مدة الحمل (التاسع) جعل لها حق
 التحكيم ان وقع بينها وبين الرجل خلاف او شقاق (العاشر) جعل
 لها حق التخاص من بطلان المنعة ان ارادت . لكنه تعالى زجراً لها عن
 التهور فيه عن غير ضرورة وجعل نفسها حانوت تجارة اوجب عليها رد
 ما اخذت منه فاذا نظرنا ما تقدم في فصل تعدد الزوجات وما يلحق

بكلا الزوجين من الضرر بذلك الارتباط الغير العادل وما سذكروه
 ان شاء الله في هذا البحث نرى ان حكمة مشروعية الطلاق المقيدة بما
 ذكر دائرة على منع اسباب الفساد ودفع وجوه الضرر عن كلا الزوجين
 مما لا مناص من الوقوع فيه عند من حظروا الطلاق : فانظر الان
 لحالة اليهود الذين نسخوا مشروعية الطلاق المقررة في شريعتهم وما
 وقعوا فيه من الارتباك مع نسائهم تقليداً لغيرهم . وانظر لما ظهرت به
 الامم التي كانت تدين بالتقيد وتحرم الطلاق من النفور من هذين
 الامرين بالرغم عما تستعمله الكنائس من الوسائط لعدم الاخلاص
 بعوائدها : فاولاً احدثوا الزواج المدني الذي هو كالمتعة المحرمة عندنا .
 ثم وضعوا قانون اباحة الطلاق على شروط لا بد لهم من ان يظروا
 بوقت ما لا لغائها ايضاً والرجوع لما هو في شريعتنا : واما الذين هم مازالوا
 على تقاليدهم فقلما يمضي زمان لا نسمع فيه ان فلاناً اخذ رخصة من
 الكنيسة بطلاق زوجته . وفلاناً بدل مذهبه بتخلصاً من زوجته
 وفلان قتل نفسه وفلان قتل زوجته بتخلصاً منها وامثال ذلك مما لا مجال
 لانكاره . ولنورد بعضاً من الآيات والاحاديث والاخبار المتعاقبة
 بهذا الفصل (الاول) قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن) الى
 قوله تعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة)
 وقد تقدم تفسير هذه الآية في فصل تعدد الزوجات (الثاني) قوله تعالى

(الطلاق مرتان) الى قوله تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها) الآية .
فانظر اى اعتناء بحق النساء اجل واعظم من هذا . ومعلوم ان هذه
الآيات نزلت منعاً لما كان يفعله الجاهلية بالنساء واذا كان ضمير قوله
تعالى (فلا تعتدوها) راجعاً للرجال والنساء معاً كما عليه جمهور المفسرين
اي من تعدى منهم حدود الله التي حدّها لكل من الزوجين يكون من
الظالمين فليتدبر دعاة حرية النساء واخراجهن عن حدود الله ما وراء
دعوتهم مما اعد الله للظالمين ان كانوا يؤمنون بالله واليوم الآخر
(الثالث) قوله تعالى (فان طلقها) اي الطلقة الثالثة (فلا تحل له من بعد
حتى تكح زوجاً غيره) فانظر ما اشد هذا الحكم على الرجال زجر الهمة عن
التهور في الطلاق سيما وقد قيد الله بالنكاح اي الفعل ولذلك
لا تكفى الحلو فقط او العقد ومن امثال هذه القيود تعلم الفرق في
اصطلاح الشرع بين النكاح وبين الزواج ليس كما يهرف من لا يعرف
فلا يفرق بين معاني الالفاظ . وعلاوة على هذا القيد جاء الحديث بلعن
المتحللة والمحلل . فبمثل هذه الاحكام تقف النفوس الآية والدينية عن
التهور في الطلاق ليس بالشروط التي استحسناها جناب الفيلسوف المؤلف
التي هي اشبه باحاديث الصبيان (الرابع) قوله تعالى (وان امرأة خافت
من بعلها نشوزاً او اعراضاً فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحاً
والصلح خير) قال الفخر الرازي رحمه الله (المعنى ان الزوجة اذا رأت

من زوجها نفوراً او تقصيراً في النفقة لبغض او ارادة تزوج غيرها فلها
 ان تدعيه للمصالحة على وجه يتوافقا عليه . ولها ان تطلب ذلك عن يد
 القاضي . وبين الله لها ان الصلح خير من الطلاق او التنافر وامرها
 بحفظ حقوق بعضها والا احسان والتقوى واثقاء ما لا يجوز من اسباب
 الخصومة اهـ (الخامس) قوله تعالى في سورة النساء (يا ايها الذين
 امنوا لا يحمل اكم ان ترثوا النساء كرها) الى قوله تعالى (اأأخذونه بهتاناً
 واتماً بيننا) وحيث قد تقدم بعض تفسير هذه الآية فلنذكر ما لم نذكره
 هناك (الاول) قال المفسرون ان معنى المعاشرة بالمعروف هو النفقة
 والنصفة في المبيت عندها وحسن القول (الثاني) ان الله اباح اعضاء
 الزوجة لاجل استرجاع المال منها انت بفاحشة وليس معنى
 الفاحشة هو الزنا فذلك جزاء الرجم . بل الاجماع على ان المراد بالفاحشة
 هو النشوز وشكاسة الاخلاق وبذاءة اللسان والاصرار على فعل ما منعهما
 الله عنه من تبرج او تكشف او خروج لغير ضرورة او بدون اذن زوجها
 او مكالمة اجنبي او ايداء زوجها بقول او فعل او ايداء اهله فتكون هي
 التي اسأت العشرة فاستحققت الزجر (الثالث) انه تعالى حث الازواج على
 عدم المفارقة ما امكنت الموافقة ووعدهم بالخير عما يكرهون (الرابع) انه
 تعالى زجراً للازواج عن التهور في الطلاق بغير موجب من المرأة
 منهم من اخذ شي مما يكونوا اعطوه من اياه (السادس) قوله تعالى

(واللاتي تخافوا نشوزهن) الى قوله تعالى (فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ان الله كان علياً كبيراً) في هذه الآية زجر للنساء عن شراسة الاخلاق باباحة التأديب بالضرب وزجر للرجال عن الطلاق بدون اضطرار بقوله تعالى (فان اطعنكم) الخ سيما بقوله تعالى (ان الله كان علياً كبيراً) فلعمري ان جلود المؤمنين تقشعر من مثل هذه الزواجر عن اعضاء النساء او اضرارهن او الطلاق عن غير ضرورة . فبمثل هذه الآيات وثقير معانيها فليعضوا واعظون ويدافع المحامون عن حقوق النساء . فهذه الزواجر التي تؤثر في قلب كل من يفهمها ليس الشروط الهزوية التي لا تطن على اذن العامي فضلاً عن العالم (السابع) قوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية من قبل ان يتامسوا) الى آخر الآية فانظر كيف ان الحكم العدل بالغ في حفظ حقوق التزوج لدرجة جعل جزاء هذه الكلمة كجزاء قتل النفس خطأ . وما ذلك الا زجراً عن التلاعب بالمباحات لغیر ضرورة . لكن هذه الزواجر كلها لا تحمل انا انقول بحظر الطلاق او تقيده بقيود ما انزل الله بها من سلطان كما ذهب اليه المؤلف فقال بما لم يقل به الشارع وشدد من حيث تسامح الشارع سبحانه الله واياه وعفاهنا وعنه : فهذا ما اوردناه من كلام الله تعالى : واما ما جاء عن الرسول عليه الصلاة والسلام (فالاول) ما اخرجه ابو داود مرسلًا عن محارب بن دثار

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما احل الله شيئاً ابغض اليه من
الطلاق) اه (الثاني) ما اخرجها ابو داود والترمذي وابن ماجه عن
ثوبان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ايما امرأة
سألت زوجها طلاقاً من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة) (الثالث)
اخرج ابو داود والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم (ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق
والرجعة) اه قال الامام الغزالي رحمه الله : ثم ليراع الزوج في الطلاق
اربعة امور (الاول) ان يطلقها في طهر لم يأتها فيه . فان الطلاق في
الحيض او في الطهر الذي اتاها فيه بدعة حرام وان كان واقعاً شرعاً لما
فيه من تطويل العدة عايتها فتلك العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء
حيث قال (وطالقوهن لعدتهن) (الثاني) ان يقتصر على طلقة
واحدة فلا يجمع بين الثلاث لان الواحدة تنفي المقصود ويستفيد بها
الرجعة في العدة وتجديد النكاح بعد العدة (الثالث) ان يتلطف
في التعامل بتطابقها من غير تعنيف ولا استخفاف وان يطيب قلبها
بهدية (الرابع) ان لا يفشي سرها لا في الطلاق ولا عند النكاح فقد
ورد في افشاء سر النساء في الخبر الصحيح وعيد عظيم : و يروى عن
بعض الصالحين انه اراد طلاق امرأته فقيل له ما الذي يريك منها .
فقال العاقل لا يهتك ستر امرأته) انتهى (قات) فاي ن هذا

نعم الله على النساء واعتنائه بهن وحفظه لحقوقهن التي لا يراعيها ولا يشكرنها ويكفرنها كما قال عليه الصلاة والسلام بحقهن . فالله تعالى لعلمه بقصر عقولهن وفساد احلامهن وطيش قلوبهن لم يجعل لهن كل الامر كما تمنى المؤلف بل جعل لهن بعضاً منه . ولو جعل كل الامر اليهن افسدت الارض واختل نظامها لا محالة :

فالشارع شرع للزوجة نوعين من الطلاق (احدهما) الشرط وقت العقد . فاذا اشترطت وقت العقد اختيار الطلاق بشرط تعليقه على شيء يقع من الزوج ووقع الشرط كان لما ان تطلق نفسها بمعرفة القاضي . واحكامه مفصلة في كتب الفقه (والثاني) الخلع . وهوان تطلب من القاضي تكليف الزوج خلعها فإما مره القاضي فان لم يفعل واصرت . فرق بينهما : وهذا الخلع لارجعة فيه . وسبب نزول هذا الحكم على ما رواه المفسرون وارباب الحديث هو ان جملة زوجة ثابت بن قيس رضي الله عنهما كانت تبغضه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله فرق بيني وبين ثابت فاني ابغضه واكره الكفر بعد الاسلام . فانزل الله تعالى الآية وهي قوله تعالى (ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً الا ان يخافا الا يقيموا حدود الله فان خفتم الا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) فقال لها عليه الصلاة والسلام أتردين عليه حديقته . قالت نعم .

فقال له خذ الحديقة وطلقها تطليقة . ففعل . فكان اول خلع وقع في الاسلام : قال الشجر الرازي رحمه الله (ان الخوف المذكور في هذه الآية وغيرها كقوله تعالى (واللاتي تخافون نشوزهن) ينقسم الى اربعة اقسام (الاول) ان يكون من جهة المرأة بان تكون ناشزة او بذئية اللسان او سيئة الخلق او يتوقع حصول مكروه منها او انها تبغضه فلا تؤنسها ولا تقوم بحقوقه فيحملها الزوج بالتشديد عليها واعضاها على اقتداء نفسها . فهذا الوجه يحل للزوج استرجاع ما تكون اخذته منه (والثاني) ان يكون من جهة الزوج بان يضربها ويؤذيها بغير حق ولا سبب لكي تفتدي نفسها منه . فهذا الوجه لا يكون له حق باخذ شي منها وان اخذ فما اخذه حرام لاحق له به (الثالث) ان لا يكون عن سبب من احدهما بل عن تراض بينهما . فهذا الوجه يحل للزوج اخذ ما يقع عليه التراضي (والرابع) ان يكون الخوف حاصلًا منهما معًا . بمعنى ان كلا منهما يؤذي الآخر ولا يقوم بحقوقه فيقع التنافر بينهما . فهذا الوجه لا يحل للزوج ان ياخذ منها شيئًا لا اشتراك معها بالسبب . واما عدم اقامة حدود الله المذكورة في هذه الآية والأتیان بفاحشة المذكور في آيات غيرها فكله بمعنى واحد وهو سوء الاخلاق وعدم الطاعة وعدم اداء حقوق الزوجية) انتهى (اقول) قد تبين مما تقدم في هذه الفصول ان الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام ما تركا بابًا

للرجال يمكن منه التعدي على النساء ولا للنساء طريقا يمكن منه التعدي
على الرجال . وان الشريعة قد اوضحت الحدود المانعة لكل عن
التعدي وعن الاقتراق من غير موجب او ضرورة كما انها اوضحت
لهم طرق الألفة وسبل المحبة ومناهج حسن المعاشرة واسباب هناء
العيش فهذه هي الحرية الجديرة بالاعتبار عند ذوي العقول السليمة
والصفات الانسانية والآداب الطاهرة والاخلاق الاسلامية . فعلى
دعاة الحق ان يدعوا اليها وعلى الآمرين بالمعروف فان يأمروا بها وعلى
الناهين عن المنكرات ينهوا عما يرونه مخالفا لها : فالمحجة واضحة
والطريقة ظاهرة لا خفاء فيها لذي بصيرة ولا جهالة فيها لذي بصيرة . ادا
من غلبت عليهم اهوائهم فانكروا ما قام عليه الاجماع وأولوا ما جاء به
النص واقتروا على الدين بما نزه الله عنه ونسبوا للشريعة ما قدمها الله
عنه . فاولئك الاجدر بالعاقلة ان لا يلتفت اليهم والاولى بالمسلم ان
لا يصغى لاضاليلهم فها هم الا كمن تقدمهم من اهل البدع والزيغ فذهبوا
وذهبت اضراليلهم واراح الله الأمة منهم وعوضها عنهم بمن هم منها
واليها . قال الله تعالى في كتابه العزيز (لتبلون في اموالكم وانفسكم
ولتسمعن من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشرکوا اذا
كثيرا وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور) فالله حسبنا
ونعم الوكيل

* الفصل الثاني في الرد على مذهب المؤلف في مسألة الطلاق *
 اطلع على كتاب تحرير المرأة تجد مؤلفه ما غادر صغيرة
 ولا كبيرة مما عليه نساء الافرنج ليس الكاملات المحصنات بل
 الفاحشات المتبذلات الإوملاء كتابه المذكور منه أما من باب
 الإيجاب زاعما ان شرعنا جاء به هكذا وأما من باب التحسين والترغيب
 مدعياً ان لا مخالفة فيه للدين ولا مساس به للشرع بل هو المرغوب عند
 الشارع وهو المراد بنظر الله ورسوله . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً :
 وحيث ان الجمهور من الافرنج اتفقوا في هذا الزمان على استعمال
 الطلاق لكنهم جعلوه مشروطاً بشروط ربما الان قصدوا بها تلطيف
 وطئته الشديدة التي جاءت قاضية على النساء عند همسها الشريرات
 منهن لعامن بانهن المقصود بهذا القانون الجديد فجاء جناب
 المؤلف مقتفياً آثارهم في ذلك آخذاً بمذاهبهم قائماً بالدعوة لاتباعهم
 كيلا يكون شذعنهم في كتابه بشيء . بيد انه اتى بزيادة عليهم لم يأتها
 احد من غلاتهم وهي نسبة هذه الضلالات الى الشريعة والاقتراء بها
 على الله ورسوله . ومن غريب غلوه باتباع غلاة الافرنج لغطه بالانتقاد
 على الأئمة الاربعة رضي الله عنهم الذين قام الاجماع على الوقوف عند
 مذاهبيهم والخوض في تزيف بعض اقوالهم وترجيح بعض على بعض
 والتصدي لرفض بعض ما اتفقوا عليه واقامة بعض الاقوال الباطلة

او الفاسدة مقامه وما اشبه ذلك بما لسان حاله يقول ان الله ارسله بشريعة
 جديدة او اطاعه على اسرار من الشريعة كانت خافية على خاتم الرسل
 ومن قام بعده من الخلفاء والعلماء : واما كلامه في هذا المبحث فلا يخلو
 مع الحشو الكثير كما في غيره لكنني اخذ منه ما يتعلق في بحثنا ولا
 يستطرد بنا لما لا يهمننا الاول قال (ان الطلاق سنة قديمة في البشر)
 (فاقول) نعم لا خلاف فيه وقد قررنا عنه ما يلزم في الكلام على تعدد
 الزوجات لكونه من ضروريات دولوازمه . وحيث اثبتنا بتعدد
 الزوجات قديم فلا جرم ان شرع الطلاق قديم . لكن الشريعة
 الاسلامية اصلحت ما اعتراه من الفساد على تمادي الايام وعدلت ما
 اقتضى تعديله كما هي قاعدتها في جميع الاحكام التي كانت مشروعة قبلها
 (الثاني) قوله (ان الطلاق في شرعنا محظور في نفسه مباح للاضرورة)
 ثم استشهد ببعض آيات واحاديث تقدم نقلها وبكلام بعض الفقهاء
 (فاقول) اما المحظر في القرآن فلا وجود له في مسألة الطلاق البتة سيما
 في الآيات التي استشهد بها كل مذهب اليه في تأويلها فهو باطل
 وتحريف لها عن مواضعها : والآيات التي استشهد بها هي قوله تعالى (فان
 كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) وقوله
 تعالى (وان خفتم شقاق بينهما) الآية وقوله تعالى (وان امرأة خافت من
 بعلها الآية ولا خفاء ان ليس في منطوق هذه الآيات ولا في مفهومها

شيء من الحظر الذي زعمه بل منطوقها ومفهومها الحث على الصلح والاتفاق وحسن المعاشرة وعدم الفرقة والترغيب في ذلك. وانت تعلم ما بين الترغيب والحظر من التباين. لكن ادعائه الحظر بهذه الآيات يدل على احد امرين اما انه عارف بالمعنى الحق لكنه تعمد تحريفه ترويحاً لمذهبه كما فعل في كل ما استدل به من كلام الله. واما انه جاهل لا يفرق بين الحظر والترغيب: واما الحظر الذي نسبه للحديث فكذلك لا وجود له. لانه استدل بحديث (ابغض الحلال عند الله الطلاق) وبحديث (لا تطلقوا النساء الا من رغبة) الحديث. وبما يروى عن علي رضي الله عنه (تزوجوا ولا تطلقوا فان الطلاق يهتز منه العرش) ولا يخفى ما في هذا الاستدلال من الوهن الذي يشهد عليه بعدم الفهم او بتعمد التحريف: وحيث ان الحظر ضد الاباحة فهو بمعنى التحريم. لكن الفقهاء افردوه في باب عن التحريم حيث لا ارتكاب المحرمات احكام ولا يتان المحظورات احكام: فاما الحديث الاول فلا يصح الاستدلال به على حظر الطلاق لما يلزم عن ذلك من التناقض لكونه سماه حلالاً وحاشاه عاياه الصلاة والسلام ان يجعل الحلال محظوراً: واما الحديث الثاني فعلي فرض صحته كما يظهر من عدم التناسب بين قسميه فكذلك لا دليل فيه على الحظر بل اوله بمعنى آيات الصلح المقدمة آنفاً واخره بمعنى كراهة الزوج لمجرد قضاء الشهوة والطلاق

بمجرد انتهاء الأرب . وهذا ايضاً بمعنى آيات الاعضال وكلا قسميه
 مصرح بالاباحة دون الحظر : واما ما عزاه لعل رضي الله عنه فهذا
 من الموضوع على لسانه كما نقله الثقة على انه ليس فيه ما يفيد الحظر
 او التحريم البتة : بل كيف يتصور عقل مؤمن كون الطلاق محظوراً
 بذاته والاجماع على ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد تطبيق سودة .
 وطلق حفصة ثم راجعها . وطلق ام شريك . وعمرة . واسماء .
 ومليكة . وعالية وسنا . ويلي . والغفارية فهؤلاء الثمان طلقهن وما
 راجعهن . وقد كان السبط الحسن رضي الله عنه مطلقاً وكثير
 من الصحابة رضي الله عنهم من تزوج باكثر من عشرة وطلقهن . ولا
 يخفى ان الحرام والمحرم والمحظور شيء والمنعوت بان الله يكرهه او يبغضه
 شيء آخر : فلو لزم عن وصف الشيء بالبغض او الكراهة عند الله
 تحريمه للزم عن وصف الشيء بالحب عند الله وجوبه . وهذا لم يقله احد
 من اهل الدين بدليل ان الرسول عليه الصلاة والسلام وصف كثيراً
 من النوافل والمندوبات والمستحبات بكونها محبوبة عند الله وكثيراً من
 المكروهات والمباحات بانها مكروهة عند الله ومعى بعضها شراً ولم يقل
 احد من اهل الدين بتحريمها او حظر الثانية ووجوب الاولى : واما ما
 استدل به من كلام الفقهاء نقلاً عن ابن عابدين رحمه الله وهو قوله
 (ان الاصل في الطلاق الحظر بمعنى انه محظور الا لعارض يبيحه)

الخ . فابن عابدين رحمه الله ما خالف الفقهاء بهذا بل هذا ما عليه اجماع
 الفقهاء كما انهم اجمعوا على قولهم (الاصل في النكاح الحظر وايح
 للضرورة) انتهى عن صحيفة (٣٣) من الاشباه) فهل نقول
 بتحريم الزواج لغير ضرورة . حاشا . لكن يلزمنا الرجوع الى ما
 اصطلح عليه اهل العلم فمنه نفهم معنى هذا الحظر وسببه ونكون على
 يقين فيما نقول لا نحاطب ليل لا يدري ماذا يفعل : قال الميداني رحمه
 الله في شرح القدوري (الاصل في الطلاق الحظر لما فيه من قطع
 النكاح الذي تعلق به المصالح الدينية والدنيوية والاباحة انما هي الى
 الخلاص ولا حاجة الى الجمع بين الثلاث لان الحاجة تدفع بالواحدة
 فالزيادة اسراف فكان بدعة فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت المرأة
 منه وكان عاصيا لان النهي لمعنى في غيره فلا يعدم الشرعية) اهـ فاذا
 فهمت معنى قول الميداني (لان النهي) الخ ومعنى قول ابن عابدين
 (فاذا كان بلا سبب اصلاً لم يكن فيه حاجة الى الخلاص بل يكون
 حقاً وسفاهة رأي) الخ علمت ان معنى الحظر فيه ليس بمعنى الحظر
 في اكل الميتة وشرب الخمر وسائر المحرمات والمحظورات لعل بذاتها بل
 الحظر فيه لعل تراد به وهي اضرار المرأة واهلها بتطبيقها عن غير
 موجب منها . وحيث كان الاضرار باي من كان من الخلق محرم
 لذاته فصار ما يؤدي اليه محظوراً بسببه ليس بذاته كما زعم المؤلف :

مثلاً . الخمر والخل من ماء واحد مباح . فالاول حرم لما يتولد عنه
 ليس لعله بذاته والثاني بقي على الاباحة لعدم وجود علة توجب تحريمه :
 والماء من المباحات واسقاء العطشان مما حث عليه الشارع لكنه قد يحظر
 في اوقات واحوال بل يكون فاعله مرتكب اعظم الجنايات كما لو سقى
 مسموماً او ملذوعاً ماءً بارداً فانه يقتله حالاً . او سقى من اشتد به
 العطش ماءً كثيراً دفعة واحدة فانه يقتله او يسبب له مرضاً ما .
 وهكذا يقال في كثير من الاغذية التي يحظرها الطيب على المريض
 لما يتولد عنها لالكونها محظورة بذاتها : ولا خلاف بين الفقهاء بحظر
 الطلاق ان تعمد به اضرار المرأة واهلها بدون سبب منها . واما اذا
 لم يتعمده فاتفق الائمة على الكراهة فقط كما انهم متفقون على
 الاباحة عند الضرورة : وباللهجب من مدع تحريم الطلاق
 والنص فيه من المحكم لا من المتشابه سيما طلاق الخلع الذي
 اوجب الله فيه على المرأة ارجاع ما اخذت . فهذا هو التلاعب في كلام
 الله وشرعه الذي ارتكبه المؤلف في جميع مناهبه عفا الله عنا وعنه
 (القول الثالث) انتقد على الائمة رضي الله عنهم قولهم بوقوع الطلاق
 الصريح بدون اشتراط النية وزعم انهم خالفوا فيه الاصول العامة
 واحكام الشريعة ونصوص القرآن والحديث سيما قولهم بوقوع
 طلاق المكره والمخطي والهازل والسكران الى اخر ما قال (فاقول)

اعلم ان الطلاق عندائمتنارضي الله عنهم ينقسم الى ثلاثة اقسام (الاول)
الطلاق الحسن (والثاني) طلاق السنة (والثالث) طلاق البدعة
(فالاول) هو التولية الواحدة الرجعية في طهر لم يظأ هافيه ويتركهافي
بيتهاحتى تنقضي عدتها (والثاني) ان يطلق المدخول بها ثلاثا في ثلاثة
اطهار في كل طهر تولية واحدة (والثالث) ان يطلقها ثلاثا او
اثنين بكلمة واحدة في طهر واحد : واما لفظ الطلاق فعلى خريين
(صريح) و (كناية) فالصريح منه ما لم يستعمل الا فيه . وهذا لا
يفنقر الى نية لانه صريح فيه كقوله (انت طالق) (ومطلقة)
(وطلقتك) او ما اتبه ذلك . ولا يقع بهذا الوجه الا واحدة رجعية
وان نوى اكثر من واحدة فيقع واحدة باثنة (والثاني) الطلاق
بالكناية وهو ما لم يوضع له ويحتمل غيره . فهذا لا يقع الطلاق فيه
الابنية او دلالة حال . فهذا ما عليه الاجماع بلا خلاف : واما الاختلاف
فواقع في اقسام الكنايات ودلائل الحال وكل ذلك مفصل في ابوابه
من كتب الفقه . فاذا علمت هذا (فاقول) قد تبين لك مما تقدم
ان الائمة رضي الله عنهم ما خالفوا بما قالوا نصوص الكتاب ومقاصد
الشارع وثقسيهم هذا على وفق ما جاء في القرآن من محكم ومتشابه .
فالطلاق الصريح بمحكم المحكم ولو علقوه على النية . لازم تعليق كافة
العقود والاقارات على النية ولا ينبغي ما في ذلك من الفساد واختلال

نظام الكون . بل بأي وجه يمكن لأي من كان ان يعلم ان المرأة نوت قبول
عقد النكاح فيصبح ام لم تنوه فكان زنى ثم متى ما شأت تقول انما
نويته بل نويت خلافه فلا عقديني وبين هذا . وهكذا في البيوع
وسائر المعاملات . بل كيف يجوز الحكم على من يعترف بارتكاب
جناية ثم يدعي عدم النية . او الزام مديون يدعي عدم النية .
فهذا ما نقوله باختصار من جهة العقل . واما من جهة الشرع
(فاولاً) حيث وقع الاجماع من صدر الاسلام الى الآن على
عدم تعليق الطلاق الصريح على النية فالادعاء بتعليقه على النية
خروج عن الاجماع (وثانياً) تقدم قبلاً ان الرسول عليه الصلاة
والسلام طلق ثمانية من زوجاته وكثير من الصحابة الذين طلقوا
بوجوده عليه الصلاة والسلام وما احدثوا او قال انه عليه الصلاة
والسلام ذكر النية في تطليق من طلقهن ولا سأل احداً من الذين
طلقوا نساءهم هل نويت . كما انه ما سأل ابن عمر رضي الله عنهما
حينما امره بمراجعة زوجته هل نويت ام لا . ولو كانت النية شرطاً للزم
ان يسأله قبل امره بالمراجعة حيث لا معنى للمراجعة والطلاق غير
واقع . وما اظن ان احداً ممن بقلبه ذرة من الايمان يخطر له وقوع
هكذا سهواً وخطأً من الرسول الكامل واما استشهاد المؤلف على
وجوب النية في الطلاق بحديث (انما الاعمال بالنيات) فالجواب

عنه ان هذا الحديث جاء في البخاري ومسلم وغيرهما وورد على صيغ كلها
 مروية عن سيدنا عمر رضي الله عنه منها قوله سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول (انما الاعمال بالنية وانما لامرئ ما نوى فمن كانت
 هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا
 يصيبها او امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه) انتهى وقد
 ذكر العيني رحمه الله في شرحه البخاري سبب هذا الحديث هو ان رجلاً
 من المتخلفين عن الهجرة مع الرسول عليه الصلاة والسلام خطب امرأة
 من المهاجرين فابتان تزوجه حتى يهاجر فهاجر فتزوجها فقال فيه
 عليه الصلاة والسلام ما قال : وحيث كان سببه كما رأيت وقع الاجماع
 على ترك ظاهره : قال الشارح رحمه الله . ان هذا الحديث خاص ولكن
 العبرة لعموم اللفظ فيتناول سائر اقسام الهجرة . وقال البيضاوي انه
 متروك الظاهر . واقول انه متروك الظاهر بالاجماع : وذهب ابو
 حنيفة وابو يوسف وعبدوزفر والثوري والاوزاعي والحسن بن حي
 ومالك في رواية الى ان التقدير فيه كمال الاعمال بالنيات او ثوابها .
 لان كثيراً من الاعمال يوجد ويعتبر شرعاً بدون نية : والتحقيق
 في هذا المقام هو ان الحديث لما دل عقلاً على عدم ارادة حقيقته اذ
 قد يحصل العمل من غير نية كان المراد بالاعمال حكمها باعتبار اطلاق
 الشيء على اثره وموجبه : واحتج به الخطابي ومالك والشافعي

واسحاق وابوعبيد علي ان المطلق اذا طلق بصريح لفظ الطلاق ونوى
 عددًا من اعداد الطلاق كمن قال لامرأته انت طالق ونوى
 ثلاثا كان مانوا من العدد: وعندابي حنيفة وسفيان الثوري والاوزاعي
 واحد واحدة: دليل هؤلاء ان النية لا تصح بما لا يحتمله اللفظ
 فلا يتأوله الحديث كما لو قال لها زوري اباك: واحتج بالحديث في
 طلاق الكناية كقولها انت باين: فقال ابو حنيفة ان نوى ثنتين
 فهي واحدة باينة وان نوى الطلاق ولم ينو عددًا فهي واحدة
 باينة ايضا. وذهب السافعي والجمهور الى انه ان نوى ثنتين فهي كذلك
 وان لم ينو عددًا فهي واحدة رجمية. واحتج به بعضهم على انه لا
 يؤخذ به السافعي والمخطل في الطلاق والعناق ونحوهما لانه لانية لما:
 قات يؤخذ المخطل فيصيح طلاقه حتى لو قال لها اسقني: فلا تجرى على
 لسانه انت طالق وقع الطلاق. لان القصد (اي النية) امر باطن
 لا يوقف عليه فلا يتعلق الحكم لوجود حقيقته بل يتعاق بالسبب
 الظاهر الدال عليه وهو اهلية القصد بالعقل والبلوغ: انتهى كلامه
 رحمه الله تعالى: فتأمل يظهر لك سقوط استدلال المؤلف بهذا
 الحديث. والله تعالى اعلم: والاحتجاج الاخير هو عين احتجاج
 صاحبنا بجواب الشارح رحمه الله واقع عليه تمامًا: (اقول الرابع)
 انتقد المؤلف على الائمة قولهم بوقوع طلاق الهازل واللاعب وامثالها

وزعم ان الشرع ما اوجب عليهما ذلك الى آخر ما قال (فاقول) قد
 تبين لك مما تقدم ان الحكم الذي عليه الاجماع في هذه المسئلة عندنا
 هو الرجوع منه الى قسمي الطلاق المذكورين آنفاً . فان كان من الصريح
 فلا خلاف في وقوعه منعاً لتطرق الفساد وعملاً بالحديث المتقدم
 عن ابي داود والترمذي وهو قوله عليه الصلاة والسلام (ثلاث جدهن
 جد وهزلن جد النكاح والطلاق والرجعة) انتهى : وان
 كان من قسم الكناية فالرجوع فيه الى النية . ولا يخفى ما في القول بعدم
 اعتبار طلاق الهازل واللاعب من السقوط والفساد . حيث لو
 لزم عدم مؤخذة الهازل بالطلاق لزم بالضرورة عدم مؤخذته
 في سائر العقود والحقوق والحمايات . وهذا قول لا يتصور جوازه
 عقل عاقل . وهكذا فاضرب عرض المائط بانقصاده قولهم بوقوع
 طلاق السكران . بل هذا القول اسفل واسقط من ذلك حيث لو
 فتح الانسار هذا الباب لاهلكوا الحرث والنسل وكما اقيمت على
 احد هم دعوى باي جنائية كانت لكان خلاصه منها بجراد احضار فاسقين
 من اخوانه يشهد ان اياه بانه وتنتذر كان سكران وكفى (القول الخامس)
 اتقد المؤلف على السادة الحنكية قولهم بوقوع طلاق المكره واستشهد
 على تخلفاتهم باحاديث لا يجرم انهم هم اعلم منه ومن منسايخه بلفظها
 ومعناها : وحيث ان هذه المسئلة من المسائل الخلافية التي لكل من

الأئمة رضي الله عنهم فيها مذهب ونظر يرجع فيه لقواعد مذهبه فاي
 عجب إعجب ممن يتصدى للترجيح بين أقوال أئمة أجمعت الأمة
 على الوقوف عندهم ذاهبهم حال كونه ر بما لم يعرف من علم الدين ما يصحح
 به عقيدته وعبادته . رحم الله امرئ عرف نفسه : قال في كتاب رحمة
 الأمة (واختلفوا في طلاق المكره واعتاقه . فقال ابو حنيفة يقع وقال
 الثلاثة لا يقع اذا نطق به دافعا عن نفسه . واختلفوا في الوعيد الذي
 يغلب على الظن حصوله هل يكون اكرها . فقال الثلاثة نعم وعن احمد
 ثلاث روايات احدها نعم والثانية لا والثالثة ان كان بالقتل او بقطع
 طرف فاكراه والا فلا . واختلفوا في ان الاكره هل يختص بالسلطان
 أم لا . فقال مالك والشافعي لافرق بين السلطان وغيره . وعن احمد
 روايتان احدها كقولهما والثانية لا يكون الا من السلطان وعن ابي
 حنيفة روايتان كالذهيين) انتهى قال الامتاذ صاحب الجليس
 الانيس مانصه وبالجملة فمسئلة طلاق المكره مسئلة نزاعية بين المذاهب
 ولكل مذهب فيها مدارك وانظار ولا يصلح ان يكون فيصلا في هذه
 المسائل حكما بين هؤلاء الأئمة الا من مارس الشرائع الاسلامية واحاط
 باصولها وفروعها وعرف قواعد الفقه ومداركه ودقائقه لا من درس القانون
 الروماني بمدرسة الحقوق وما مثله بمدارس فرنسا) انتهى (السادس)
 قال المؤلف (ان الطلاق الذي عليه القرآن هو واحد رجعي دائما .

قال تعالى (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة
وانقوا الله ربكم) وقال تعالى (وبعولتهن احق بردهن في ذلك ان ارادوا
اصلاحاً) انتهى (فاقول) اما قوله هذا فهو من جملة مفترياته على
كلام الله تعالى وليس هو اول فرية جاء بها وقد رأيت فيما سلف كثيرا
من مثلها : واما الآيات التي استدل بها هذه طريقته ايضا التي درج
عليها بتحريف كلام الله تعالى فالآية الاولى هي اول سورة الطلاق .
واجماع المفسرين والفقهاء على انها نزلت في حق الطلاق في الطهر وما
يتبعه من الاحكام . واللفظ صريح بذلك لا مدار للتأويل فيه وقال
بعضهم انها نزلت بسبب تطليق النبي عليه الصلاة والسلام السيدة
حفصة رضي الله عنها وخروجها لبيت ابيها قبل انقضاء عدتها . وقال
بعضهم انها نزلت بسبب تطليق ابن عمر رضي الله عنهما زوجته .
والاجماع على ان لاتعاق لها في كون الطلاق رجعيًا او بائنًا . وعلى هذه
الآية بني قول الائمة باقسام الطلاق كما تقدم واما الآية الثانية
فتقدم الكلام عليها في بحث تعدد الزوجات . وهي في سورة البقرة
واولها (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروولا يحل لهن ان
يكنن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر
وبعولتهن احق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحاً) اهـ (فاقول)
(اولاً) ان المؤلف حرف في كتابه قوله تعالى (ان ارادوا) بصيغة

الجمع فأورده (ان ارادا) بصيغة الثنية فأنبه اليه (وثانياً) ان
اجماع المفسرين والفقهاء على ان هذه الآية والتي بعدها هي قوله تعالى
(الطلاق مرتان) نزائماً لما كان يفعله الجاهلية بالتطليق والترجيع
مراراً . وان قوله تعالى (ويعولتن احق بردهن) فيما اذا كان الطلاق
رجعياً لتعاق هذه الآية في التي بعدها اما اذا كان بائناً او ثلاثاً فلا
رجعة فيه الا بوجوهه المشروعة : ثم تقول . قلنا مراراً ان الذين في
قلوبهم زيغ يأخذون ما تشابه من الآيات او ما يرون لهم فيه مدخلاً
للمغالطة فيستدلون به افتراء على الله . امامن يخاف عاقبة ذلك فلا يلج
هذه المضايق ولو كان له فيه الدنيا بخذا فيرها . لكن المؤلف المذكور
عفى الله عنه ما اراه مبالياً بما يقول وقد زاد بالطنبور نعمة حيث اول ما
لا مجال فيه للتأويل فكيف يصح ما زعمه وقد جاء في القرآن عدة
آيات تكذب مزعومه . منها قوله تعالى (الطلاق مرتان فأمسك
بمعروف او تستريح باحسان) فاین الرجعي الدائم الذي افتراه ومنها
قوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره)
وقوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) وثقدم ان بهذه الآية
كانت مشروعية الخلع الذي اجماع الأمة على كونه ليس من الطلاق
الرجعي . فباي كتاب أم باي مذهب رأى جنابه ان التسريح بعد
الطائقتين من الرجعي او ان الحل بعد الثلاثة لا يكون الا بعد نكاح

زوج آخر من الطلاق الرجعي او ان طلاق الخلع مع الافتداء من
 الرجعي . فلعلمه يعتذر بانه ما قرأ هذه الآيات في ترجمة القرآن
 الانكليزية فلذا لم يعلم بانها من القرآن (القول السابع) قال
 (اتفق اغلب المذاهب على ان الطلاق ثلاثا متفرقة في حيض واحد او
 في مرة واحدة وبلفظ واحد يقع ثلاثا . على ان هذا النوع من الطلاق
 الذي اعترف الفقهاء انفسهم بانه بدعي . اي مخالف للكتاب والسنة
 لا يمكن تصوره على الكيفية التي قررنا الفقهاء ونصوص القرآن كلها
 تأني تأويله . قال تعالى (الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تسريح
 باحسان) وجاء في تفسير هذه الآية في كتاب حسن الاسوة وانما قال
 سبحانه مرتان ولم يقل طلقان اشارة الى انه ينبغي ان يكون الطلاق مرة
 بعد اخرى لا طلقان دفعة واحدة كذا قال جماعة من المفسرين) الخ
 (فاقول) اما قوله (على ان هذا النوع) الخ فهذا كلام مغالطة لانه ذكر
 نوعين لا نوعا واحدا . فذكر اولا الطلاق الثلاث بالتفريق ثم الطلاق
 الثلاث المرسل بلفظ واحد . فاما الاول فقد تقدم انه طلاق السنة ولا
 خلاف فيه ولا بدعة كما زعم لكن الخلاف واقع في الثاني وفي الطلاق في
 طهر جامع فيه . فنسبة قول البدعة في النوعين معا للفقهاء افتراء عليهم :
 واما قوله (اي مخالف للكتاب والسنة) فهذا زعمه ليس قول الفقهاء
 لان الفقهاء قالوا بطلاق البدعة لكنهم ما قالوا بكونه مخالفا للكتاب

والسنة . ولو كان مخالفاً للكتاب والسنة لأمتنع على المسلمين اتيانه
والحكم بوقوعه : قال في كتاب رحمة الأمة ما نصه (اتفق الائمة
الاربعة على ان جمع الثلاث محرم ويقع . واختلفوا بعد وقوعه هل هو
طلاق سنة او طلاق بدعة . فقال ابو حنيفة ومالك هو طلاق بدعة .
وقال الشافعي هو طلاق سنة وعن احمد روايتان كالذهيين) انتهى
فيا للعجب كيف يقول الشافعي واحمد رضي الله عنهما انه طلاق سنة
حال كونه مخالفاً للسنة كما زعم المؤلف : ولذكر اتماماً للفائدة بيان
وجه ما ذهب اليه كل من الائمة رضي الله عنهم وتعايل قولهم طلاق سنة
وطلاق بدعة : قال الفخر الرازي رحمه الله في تفسير اول سورة
الطلاق ما نصه (وعند الشافعي لا بأس بارسال الثلاث وقال لا
اعرف في عدد الطلاق سنة ولا بدعة وهو مباح . فمالك يراعي في
طلاق السنة الواحدة والوقت . وابو حنيفة يراعي التفريق
والوقت . والشافعي يراعي الوقت وحده . واما الحكمة في اطلاق
السنة واطلاق البدعة فنقول انما سمي بدعة لانها اذا كانت حائضاً
لم تعد بايام حيضها من عدتها بل تزيد على ثلاثة اقراء فتطول العدة
عليها حتى تصير كأنها اربعة اقراء وهي في الحيض الذي طلقت
فيه في صورة المعلقة والعقول تستقبح الاضرار واذا كانت طاهرة مجامعة
لم يؤمن ان تكون قد عاقت من ذلك الجماع بولد ولو علم الزوج به لم

يطلقها . فاذا طلقها وعنده انه حائل ثم ظهر بها حمل ندم على طلاقها .
فاذا طلقت وهي طاهر غير مجامعة آمن من هذين الامرين لانها
تعد عقيب طلاقه اياها فتجري في الثلاثة قروء والرجل ايضا في الظاهر
آمن من اشتغالها على ولد منه (الثاني) هل يقع الطلاق المخالف للسنة
نقول نعم وهو اثم لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلاً طلق
امراًته ثلاثاً بين يديه فقال له اتلعبون بكتاب الله وانا بين اظهركم
(الثالث) هل يكره ان تطلق المدخول بها واحدة بائنة نقول اختلفت
الرواية فيه والظاهر الكراهة انتهى فتأمله : واما قول المؤلف (لا
يمكن تصويره) الخ فاقول وماذا يهمنا ان تصويره المؤلف وحزبه
ام لم يصوره بعدما تصوره وعقله علماء الأمة واجمعوا عليه . فلوان
ديننا يتوقف على تصور كل انسان كيف ما كان لصار العوبة كالا عيب
بعض الاديان قال الله تعالى (يا ايها الذين امنوا لا يضركم من ضل
اذا اهتديتم الى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم تعملون) واما
ما رواه عن حسن الاسوة فهو طلاق السنة الذي ذكرناه قبلاً فما
لنا التكرير معنى سوى المغالطة والتعويبه . (انقول الثامن) قال (وقد
روي في هذه المسئلة من الاحاديث ما لا يدع شك في ان الطلاق الثلاث
في مجلس واحد لا يقع الا واحدة . جاء في الزياجي . وقال ابن عباس
اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطايقات

جميعاً فقام وهو غضبان ثم قال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم .
 ذكره القرطبي ورواه النسائي . وجاء فيه أيضاً . وذهب أهل الظاهر
 وجماعة منهم الشيعة إلى أن الطلاق الثلاث جملة لا يقع إلا واحدة لما
 روى عن ابن عباس أنه قال كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر رضي الله عنهم
 واحدة فامضاه عليهم عمر رضي الله عنه رواه مسلم والبخاري . وروى
 ابن اسحاق عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال . طلق ركأت بن عبد
 يزيد زوجته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً فسأله
 عليه الصلاة والسلام . كيف طلقها . قال . طلقها ثلاثاً في
 مجلس واحد . قال . إنما تلك طلقة فارتجعها . يرى الساري من هذه
 العبارات التي بسطناها ليحصل لنفسه منها رأياً أن علماء مذهب عظيم
 كمذهب ابن حنبل لم يعولوا على قضاء عمر رضي الله عنه بل تمسكوا
 بنصوص القرآن وسنة النبي ويمكن الامة اذا ارادت الاصلاح ان تأخذ
 بقولهم . لأن عمر رضي الله عنه قديين لناسبب قضائه بقوله . ان
 الناس قد استعجلوا في امر كان لهم فيه اناة فلو امضيناها عليهم فكانه
 اجتهد في جعله عقوبة لردعهم عنه . وكنا نعلم انه لم ينشأ من اجتهد
 عمراً الا استهتار العامة بلفظ الطلاق الثلاث وتهافتهم عليه في محاوراتهم
 وإيمانهم) انتهى (فاقول) اما قوله (وقد روي في هذه المسئلة

من الاحاديث انخ فهذا من جملة مغالطاته . لانك رأيت الحديث
 الواحد الذي رواه وجعله احاديث مع انه لا دلالة فيه على ما زعم وقد
 نقلته آنفاً عن الفخر الرازي رحمه الله ورأيت تأويله اياه بالاثم . ولا
 ريب ان الزيلعي رحمه الله اوله بمثل ما اوله الفخر الرازي وغيره من
 المفسرين . ويؤيد بطلان ما ذهب اليه المؤلف (اولاً) ما رواه
 المؤلف ذاته في هذا البحث حيث قال (قال في الفتح بعد سوق
 الاحاديث الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم) واما امضاء عمر
 الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعمله بانها كانت واحدة فلا
 يمكن الا وقد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجودنا سنخ او لعلمهم بانتهاء
 الحكم لذلك لعلمهم باطته بعبان علموا انتفاءها في الزمن المتأخر وقول
 بعض الخبابة توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف عين رآته
 فهل صح لكم عنهم او عن عشرهم القول بوقوع الثلاث . باطلة . اما
 اما اولاً فاجماعهم ظاهر لانه لم ينقل عن احد منهم انه خالف عمر حين
 امضى الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة الف نسمة
 كل في مجلد كبير لحكم واحد على انه اجماع سكوتي) انتهى فاقول
 تأمل فيما نقله المؤلف عن الفتح واعقبه بقوله (وقد روي في هذه المسئلة)
 انخ تظهر لك المغالطة بما هو حجة عليه . فكلام الفتح ظاهر صريح
 بابطال مذهب المؤلف (وثانياً) قول المؤلف اشارة للفتح (بعد

سوق الاحاديث الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم (اعتراف منه باز
صاحب الفتح اورد الاحاديث الدالة على وقوع الثلاث ثم انتقل للرد
على من قال بعدم الوقوع اخذا بالحديث المنقول عن ابن عباس رضي الله
عنهما في حادثة عمر رضي الله عنه (وثالثاً) قول صاحب الفتح (اما
اولاً) دلالة صريحة على انها اورد ادلة أخرى غير الدليل الذي ذكره
على بطلان ما ذهب اليه القائلون بعدم الوقوع . حيث لا يمكن مثل
صاحب الفتح ان يقول (اما اولاً) ثم لا يأتي بغير ما نقله المؤلف
لكن المؤلف حسب عادته اخذ من كلام صاحب الفتح ما ظنه برهانا له
وترك ما بعده عملاً بعادته التي برهنا عليها فيما ساف بعده مواضع
من الكتاب : واما قوله (ان علماء مذهب عظيم كذهب
ابن حنبل لم يقولوا على قضاء عمر) فهذا افتراء منه على السادة
الحنابلة (اما اولاً) فقد رأيت ما نقلته عن كتاب رحمة الامة من
اجماع الائمة الاربعة رضي الله عنهم على القول بوقوعه (وثانياً) رأيت
ان نقول صاحب الفتح بان هذا قول بعض الحنابلة وكأنه يعني ابن
ثيمية واجماع الحنابلة على ان هذا القول من جملة الاقوال التي انفرد بها
ابن ثيمية فاخذه تلامذته خلافاً للشهور في مذهبهم : قال الاستاذ
صاحب المجلس الانيس في الرد على المؤلف ما نصه (ومما ذكره فيه
ان ارسال الطلاق الثلاث دفعة واحدة يكون واحدة ولا يقع ثلاثاً

تقليدا لابن تيمية الحنبلي وادعى انه مذهب ابن حنبل وليس كذلك
وانتصر لذلك بما لا يصالح للاتصاف . كيف وسيدنا عمر بن الخطاب
امير المؤمنين واحدا للخلفاء الراشدين قال ان الناس قد استعملوا في
امر كان لهم فيه اناة فلو افضينا عليهم . فامضاه عليهم ولم يخالفه احد
من الصحابة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة
الخلفاء من بعدي ابي بكر وعمر) وقد ذهب الى ذلك جمهور الصحابة
والتابعين ومن بعدهم من ائمة المسلمين ومضي على ذلك سبعة قرون الى ان
جاء ابن تيمية فاظهر الخلاف هو وبعض تلامذته . فكيف يعول على
قوله وليس هذا مذهب ابن حنبل كما قال : وما ذكره من الاحاديث
لا يفيد فان من رف اصول الشرائع وعرف وجوه الترجيح عند
التعارض عرف وجه تقديم قول عمر ومن واقفه من الصحابة وجمهور
التابعين والائمة المجتهدين واتباعهم على تلك الاحاديث الكثيرة .
فكم من احاديث منسوخة لا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم في
شارب الخمر (فان شرب الرابعة فاقتلوه) فان الامة اجتمعت على عدم
قتل شارب الخمر في الرابعة وتركوا العمل بهذا الحديث : ثم ما
وجه ذكر هذه المسائل في هذا الكتاب واي شيء يفيد ذلك في
غرضه الذي وضع له ذلك الكتاب وهو تحرير المرأة . فان وقوع
الطلاق ثلاثا او واحدة او بالارسال ثلاثا بلفظ واحد وكون

الكنايات رجعيًا أو بائنًا أو وقع طلاق السكران والمكره ونحوهما أو
 لم يقع لم يفد شيئًا في هذا الموضوع . لعمري ما ذكر أمثال ذلك في
 مثل هذا الكتاب الالتشويش الأذهان وشغل الأفكار بلا فائدة)
 انتهى (قلت) يا سيدي الاستاذ كيف لا فائدة لهم من هذه
 الإضافيل وقد رأيت كتابه كله مشحونًا بما يحاول به اثبات أن كل ما
 عليه الأمة وما قاله الأئمة وما اجمع عليه العلماء وقرروه في كتبهم مخالف
 للكتاب والسنة والدين والشرح وكلامها مذاهب مبتدعة من عند الله بهم
 وإن الحق ما قاله جنابه وما اعتمد من الأقوال واستطرد للطعن في العقول
 والشعور والاحساس واللعن بالفاروق وما أشبه ذلك مما بظنه أنه
 أقام الحجة لأوليائه على كون الأئمة الإسلامية ليست الآن بل من
 صدر ظهورها ليست على شيء من الدين الحق : وأي فائدة يرجو
 بارضاء أولياء نعمته أعظم من دس هكذا فساد في عقول بعض حماة
 الأمة حتى أن منهم من قال (لو يذاب كتاب تحرير المرأة بماء لاذبته
 وشربته) ومنهم من قال (أنه لم يؤلف مثله في تحقيق حقوق النساء) وما
 أشبه ذلك من الأقوال الدالة على حلوله في قلوبهم حاول أرواحهم سيما
 العزبان منهم لأنه بزعمهم فتح لهم باب التطفل على موائد غيرهم ولو
 ولغت الكلاب في موائدهم : انظر يا سيدي قوله في صحيفة (١٤٩)
 (ولكن لنا أن نلاحظ) إلى قوله (إلا إذا منحت حق الطلاق) وما قاله

بعده ترى وجه فائدته من هذه المسائل وهي جعل المرأة في الطلاق
 كالرجل (رجع) (وثالثاً) ان كلام عمر وابن عباس رضي الله عنهم يدل
 على مشروعية الطلاق الثلاث دفعة واحدة في حياة الرسول عليه
 الصلاة والسلام لكن العمل به كان مرجحاً لزمان علم عمر والصحابة
 رضي الله عنهم آوانه فانفذوه : ومعلوم عند العلماء ان احكاماً غير هذا
 اوردجي العمل فيها لوقت ثم انذرت . كمنع النساء من حضور صلاتي
 الجمعة والعيد ومنعهن من حضور جماعة صلاة الفجر ثم منعهن من
 الجماعة مطلقاً . وكزواج المتعة وغير ذلك : واما قوله (وكانا
 نعلم انه لم ينشأ من اجتهاد عمر الا ما تتهار العامة بلفظ الطلاق الثلاث
 الخ (فاقول) لعل العلم الذي ذكره مما نقرر في مذهب شيعته .
 اما نحن اهل السنة فاننا برآء الى الله تعالى من مثل هذا الاعتقاد والذي
 نعامه علماً يقيناً دينياً نلقى الله به ان كل ما ثبت عن خلفاء رسول الله
 واتى عنهم هو حق وصدق ندين الله به ونعتقد يقيناً سلامته من
 كل شيء يضرنا في ديننا واخرتنا ودنيانا وحاشا لهم ان يقولوا او يفعلوا
 شيئاً او يأمرؤا بشيء او ينهوا عن شيء او يأثموا شيئاً بخالف كلام
 الله او سنة رسوله : وبالله اسف على فاضل كجواب المؤلف بحكم جهلاً
 او تجاهلاً بما هو مخالف للحقيقة والواقع ويسمى الفساد اصلاً .
 فلورفع عن بصيرته غشاء الغرض لظهر له ان مذهبنا هو الزاجر

الاعظم للسفهاء عن اتخاذ الطلاق مضغة في افواههم ومذهبه بالعكس :
 لان من علم ان الطلاق يقع بلانية ويقع ثلاثا بلفظ واحد وان الاحكام
 تجري على الالفاظ وان ايس في كل طلاق يجوز له مراجعتها لا جرم انه
 يكون على حذر منه بخلاف ما لو علم انه لا يقع بدون نية ولا ثلاثا
 بلفظ ولا ولا الخ فلا ريب انه يجعله امثلة في فقه كما هو واقع عند الاخذين
 بمذهب ابن تيمية من اهالي دمشق وبعض قراها وسرى الداء منهم الى
 غيرهم من السفلة فانك لا تسمع من احدهم كلمة قبلما يرسل قبلها طلاقا ولا
 يجاوبك عن سؤال ما لم يرسل قبله عدة طلاقات . ومن صيغ الأيمان
 عندهم قولهم (عليه الطلاق طلاق فوق طلاق كعامود سمسم من
 السماء السابعة الى الارض النابعة) فهذا حال عوامهم . اما حال
 بعض علمائهم فقد جعلوا المراجعة والتحليل توفيقا لمذهبهم بابا للرزق .
 فكم من جاهل لم يبق وجهان وجوه دين من الاديان او مذهب من
 المذاهب يميل له فيه البقاء مع زوجته وعاء السوء المذكورين ارجعوها
 له او عقدوا له عقدا جديدا تقاء خمسة قروش وكل من عارضهم
 يقولون له هذا مذهبنا وهذه كتب امامنا ولا امام لهم الا الشيطان
 والافتراء على ابن تيمية بما ربما كان برياً منه . فمثل هذه الضلالات
 يدعوكم فليسوفكم يا اهل مصر ولا حول ولا قوة الا بالله (القول
 التاسع) قال المؤلف (بل لم لا يأخذ مریدا لأصلاح بمذهب الإمامية

الذي نقله ابن عابدين وهو مذهب الاثمة من آل البيت في قولهم كما
مر ان الطلاق لا يقع بالطلاق الثلاث ولا في الحيض لانه بدعة محرمة
الى اخر ما يأتي (فاقول) اما قوله (انه مذهب الاثمة من آل البيت)
فلا دليل عليه البتة بل ما قاله احد عنهم وان زعم ان حديث ابن
عباس دليل على ان آل البيت قالوه فهذا افتراء محض لان الحديث
لا يدل على ان ابن عباس ذهب لهذا القول ام لا : واما الامامية فمعلوم انهم
شيعة محض ومنهم القلاة فلو اخذنا بمذهبهم للزم ان نكون منهم . ثم
لا يخفى ان العلماء قسموا التقليد الى قسمين تقليد وتلفيق . فالتقليد
ان يأخذ المقلد اقوال المقادير و آراءه صح له دليله ام لم يصح . والاجماع
على صحة التعبد بهذا التقليد . واما التلفيق فهو ان يأخذ من كل
مذهب ما يراه سهلاً هيناً موافقاً لذوقه فيجتمع عنده مذهب ملفق من
اقوال عدة مذاهب بعضها يناقض بعضاً . فالاجماع والعقل على بطلان
العمل بهذا الوجه : فالآن اذا كان الاصلاح المزعوم عند اوليائه هو الاخذ
بمذهب الشيعة فلماذا يأمروننا بأخذ مسألة الطلاق ولا يسمح لنا باستباحة
المتعة والتزوج بتسع معاً . والقول بنجاسة عين اجسام غير المسلمين .
وبعدم طهارة ذبيحة اهل الكتاب . وبان الدباغ لا يطهر . وبانكار
صحبة الصديق وخلافته . ومحمد خلافة الفاروق وذو النورين وتكفير
بعض الصحابة الى غير ذلك من الامور الواجبة عندهم فبعمرك هذا

هو الاصلاح الذي تدعوننا اليه أم تلاعب في الدين وافساد لا خلاق
المسلمين : ثم اني لعمر الحق ما فقت ما هو الاصلاح الذي ينتج
عن هذه المسئلة وقد بينا آنفاً ما عليه عوام القائلين به من الخنابلة وعلماهم
واي فساد كان في الدنيا والدين عن هذه المسئلة حتى يلزمنا القيام
باصلاحه . العل هذا الاصلاح من جملة اصلاحات الاحلال ام اي
موثمن . رجو لقاء ربه ورسوله ويقول عن حكم ديني اجمع عليه الصحابة
والتابعين رضي الله عنهم والأمة باجمعها انه فساد (أتحكم الجاهلية
يغنون ومن احسن من الله حكماً لقوم يوقنون) (ثانياً) حيث قد
ثبت مما نقلناه قبلاً وههنا وفي الكلام على حديث (انما الاعمال بالنية)
اجماع الأمة على وقوع الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد والرسول عليه الصلاة
والسلام امرنا بالبقاء مع الجماعة ونعت الخارج عن الجماعة بنازع
ربقة الاسلام من عنقه . ورأينا الجماعة من الصحابة والتابعين وأئمة
الحديث والأئمة المجتهدين واعلام المفسرين وان شئت فقل خمساً
وتسعين جزءاً من مئة جزء من المسلمين مجمين ومتفقين على ما نحن عليه
كان من الواجب الشرعي والعقلي البقاء معهم لئلا ندخل تحت الحديث
(ثالثاً) حيث اناراً بنا للامامية وغيرهم من المخالفين لاهل السنة اقوالاً
اذا قابلناها على نصوص من القرآن واحاديث من الصحيح نجدها مبينة
وكادت تكون كفراً فكان من الواجب علينا ان لا نعتد على شيء من

اقوالهم ولا نأخذ بشيء من مذاهبهم (رابعاً) حيث اننا نراهم للآن غير
مستقرين على قول في الدين بل في كل رده من الزمن يقوم مجتهدون
منهم فيبدلون ويغيرون حتى صارت مذاهبهم في الدين اكثر من عدد
افرادهم فما يدرينا اذا اخذنا اليوم بشيء من اقوالهم ان يقوم غدا من
يطله من مجتهديهم حيث لا نهاية للاجتهاد عندهم . فهذا امر ما اخال
عاقلة دم عليه : ثم حاصل الكلام اذا كان الامر على ما يدعونا
اليه المؤلف من خلع الحجاب وتمزيق الستار والقاء حبل النساء على
غاربهن ورفع يدا الرجال عنهن . واطلاق سراحهن من ربة الدين
وقيد الشرع . ونزع برقع الحياء عنهن . وتقويض الزواج والطلاق
والامساك لا رادتهن فاي حاجة تبقى للرجال والنساء بتقليد الامامية او
غيرهم بل ما عليهم الا الاخذ بما شرعه لهم المؤلف والمصير معلوم
(القول العاشر) قال المؤلف (فلم لا يجوز مع ظهور الفساد في
الاخلاق والضعف في العقول وعدم المبالاة بالمقاصد ان يؤخذ بقول
بعض الائمة من ان الاستشهاد شرط في صحة الطلاق كما هو شرط في صحة
الزواج كما ذكره الطبرسي وكما تشير اليه الاية الواردة في سورة الطلاق
حيث جاء في آخرها (واشهدوا ذوى عدل منكم) اه ثم استرسل في
الكلام على عادته بما لا يفيد الا التكرير (فاقول) اما قوله ان هذا
القول قول بعض الائمة فهذا افتراء محض فما احد من أئمتنا قاله قط بل

هذا من مذاهب الشيعة لأن القاعدة عندهم أن العقد لا ينحل إلا بمثل ما
 ارتبط . لكنهم يناقضون قاعدتهم هذه باستثناء المتعة وغيرها من هذا
 الشرط : فلو أن المؤلف صرح بنسبته لأهله وما اتهم به أثمتا ولا نسبته
 للقرآن العظيم لما نازعته فيه حيث ليس من موضوع كتابي المنازعة في
 المذاهب . وقد بينا انعدام امكان الاخذ بشي من مذاهبهم .
 وباللهجب منه يذكر آخر الآية وما يذكرها كلها ليظهر لمتبعيه هل
 الحق كما قال أم لا : فالآية هي أول سورة الطلاق وهي قوله تعالى (يا أيها
 النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واثقوا الله ربكم
 لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة تلك
 حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث
 بعد ذلك أمرا . فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن
 بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم واقبوا الشهادة لله) الآية (فاقول)
 حيث تقدم تفسير الآية في الكلام على الطلاق في العدة فلنذكر ما
 يتعلق بمسئلة الاشهاد . قال الفخر الرازي رحمه الله في تفسير الآية (يقوله
 تعالى) (واشهدوا ذوى عدل منكم) أي أمروا أن يشهدوا عند الطلاق
 وعند الرجعة ذوى عدل وهذا الاشهاد مندوب اليه عند أبي حنيفة كما
 في قوله تعالى (واشهدوا إذا تباعدتم) وعند الشافعي هو واجب في
 الرجعة مندوب اليه في الطلاق . وقيل فائدة الاشهاد لثلايق بينهما

التجاحد وان لا يُتهم في امساكها . وقيل الاشهاد انما أمر وابه للاحتياط
 مخافة ان تنكر المرأة المراجعة) انتهى : قال في كتاب رحمة الأمة
 في باب الرجعة (وهل من شرط الرجعة الاشهاد ام لا : قال ابو حنيفة
 ومالك واحمد ليس من شرطها الاشهاد بل هو مستحب وللشافعي قولان
 اصحهما الاستحباب والثاني انه شرط وهو رواية عن احمد وما حكاه
 الرافعي من ان الاشهاد شرط عند مالك لم اراه في مشاهير كتب المالكية
 بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره بان مذهب مالك
 الاستحباب ولم يحكيافيه خلافا عنه وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في
 الافصاح) انتهى فهذا ما عليه ائمتنا الاربعة واتباعهم رضي الله
 عنهم ولا خلاف بان المندوب والمستحب لا يتوقف عليه وقوع حكم
 البتة . فاين ما افتراه على بعضهم فائماً تابثقله ان كان من الصادقين :
 وقد قلنا قبلاً ان الاشهاد في الطلاق لم يرد في الشريعة ولا عن الرسول
 عليه الصلاة والسلام ولا عن احد من اصحابه ولو ورد لتوفرت الدواعي
 على نقله . وقلنا انه لم يقل احد من المسلمين ان الرسول عليه الصلاة والسلام
 اشهد حينما طلق من طلق من زوجاته ولا سأل ابن عمر ولا ركنت رضي
 الله عنهما حينما امره بارجاع زوجته هل اشهدت ونويت ام لا ليعلم هل
 وقع الطلاق فلزمته المراجعة ام لا . مع ان هذا الحديث من المتواتر
 الصحيح وفيه صراحة بوقوع الطلاق في طهر وطئ فيه ووقوعه بدون

اشهادونية . لكن ما حيا تتنافين يحرفون الكلام عن مواضعه ونسيوا حظاً مما
 ذكرناه (القول الحادي عشر) قال المؤلف (ولو ترك فقهاءنا
 الاشتغال بالالفاظ وبحشوا في ما أخذ الاحكام التي يقررونها وعرفوا
 تاريخها واسبابها وقارنوا المذاهب بعضها ببعض وانتقدوها وبالجملة لو
 اشتغلوا بعلم الفقه الحقيقي لتبين لهم ان الطلاق لا يكون طلاقاً اذا كان
 مصحوباً بنية الانفصال) اهـ (اقول) اني ما نقلت هذه الجملة لمعنى فيها لم
 يتقدم البحث فيه كلا . لا تنافر غنا من اثبات هذا القول لكنني نقلتها
 لا بين لمريد به درجة جهله او تجاهله في احوال العلوم الدينية . فاما انتقاده
 على العلماء الاشتغال بالالفاظ فلو علم ان الاحكام تبنى على الالفاظ
 لاستحي من الاتيان بهذا الانتقاد . الم يعلم ان لفظاً يحرم دماً ومالاً وعرضاً
 ولفظاً يحلها : والاسلام بلفظ والكفر بلفظ . فرحم الله امرأه انصف
 من نفسه . فلنسأل جنابه هل حينما يتصدر في الحكمة لاستماع اقوال
 المتخاصمين والحكم على احدهما هل يرجح بين المبطل والمحق بالالفاظ ام
 بالوحي الذي ينزل عليه بالاخبار عما في قلوبهم واما قوله (لو بحشوا) الخ
 فهذا دليل على جهله ايضاً . فاما علماء زمانه والقرون التي من قبلنا فماترك
 لهم المتقدمون احتياجاً لهذا البحث على فرض امكانه لان كل امام من
 الائمة الذين اجمعت الأمة على الرقوف عند مذاهبهم ما ترك لذي عقل
 سليم ودين مستقيم مجالاً لنسبة التقصير اليه بشئ : ولولا شدة

تدقيق كل منهم وتحقيقه بما آخذ اصول مذهبه وفروعهما لما وقع
بينهم ما ترى من الاختلاف . ولولا شدة تدقيق اسباب الاحكام
وتحقيقها والنظر في تواريجها لما تحقق لهم الناسخ من المنسوخ والخاص
من العام وما اشبه ذلك : ولولا اشتغالهم بعلم الفقه الحقيقي لما كانت
مؤلفات الاصول ومؤلفات رجال الحديث ورجال القرآن وكذا
وكذا ملئت مكاتب الارض وان كان المؤلف ما رأى واحداً منها
ولولا بلوغهم الدرجة القصوى من التحقيق في اصول الدين وفروعه لما
سادت مذاهبهم وغلبت على جميع المذاهب التي ظهرت في زمانهم
وبعدهم كما ان الأمة ما اجمعت على سد باب الاجتهاد من اواخر القرن
الرابع الا عن عام بانه لم يبق في الامكان زيادة تحقيق لمستزيد لكن لمعرفة
ذلك كله رجال نور الله قلوبهم بنور الايمان فعلوا فضل علماء السلف بما
حفظوا للأمة من اصول دينها وفروعه : ولعمري اني لما وقع نظري
على اول هذه الجملة ظننت ان بعدها اظهار خلل عظيم في شيء من العقائد
او اصول الدين لكنني لما وصلت للشيعة تذكرت المثل السائر (جمعة ولا
طحن) (القول الثاني عشر) قال المؤلف (ان تضيق حدود الطلاق
لا توفي المرأة اعتبارها الا اذا منحت حق الطلاق . وان الشريعة
لا تعارض في شيء من ذلك . وان منع المرأة حق الطلاق يكون باحدى
طريقتين احدهما ابطال العمل بمذهب الحنفية القائل بمنع النساء من

حق الطلاق والعمل بمذهب الامام مالك الذي منحها حق الطلاق
 وثانيها ان يشترط وقت العقد ما يمنع الزوجة حق الطلاق متى شأت
 انتهى : ثم رجع الطريقة الثانية وفضلها اولاً ثم رجع فرجع الاولى
 (فاقول) اما تنقل المؤلف في كل نعمة كالهزار من غصن الى غصن فهذا
 قد عرفته بما لا مزيد عليه . لكن كُنْني به ههنا يحاول امرين (احدهما) ان
 يومهم اوليائه . انه مقتدر على استخراج احكام شرعية من اقوال الائمة بعدما
 دثرها الفقهاء ظلاً وتعدياً على حقوق النساء (والثاني) ان لا يترك في
 مسألة ما نهش لحم العلماء والفقهاء . ولا جرم ان ما افتراه على السادة الحنفية
 والمالكية محض بطل لان الوجوه التي خولت الشريعة بها حق الطلاق
 للزوجة ليس فيها خلاف بين الائمة رضي الله عنهم ولا بين اتباعهم وكلها
 مسندة اما الى القرآن واما الى الحديث وقد ذكرتها قبلاً في مواضعها
 واعيدها ههنا دحضاً لافتراء المؤلف (الاول) طلاق الخلع المشروع
 بقوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) وتقدم حديث زوجة قيس
 (الثاني) طلاق التخيروقد تقدم تفصيله في فصله والنص المنزل فيه
 (الثالث) طلاق الاعضال والنصوص فيه كثيرة ويجب على كل قاض
 منع الزوج من اعضال الزوجة او حمله على تسريحها واعطائها حقها .
 وهذا هو الوجه الذي رواه المؤلف عن السادة المالكية وزعم انهم
 انفردوا به في مذهبهم (الرابع) طلاق الشرط . وهو اذا اشترطت

الزوجة او وليها وقت العقد ان لماحق تطليق نفسها اذا فعل الزوج
 الأمر الفلاني او تكون طالقة : فهذا الوجه فيه اختلاف : قال في
 كتاب رحمة الامة ابن ابا حنيفة واحمد قالا بعدم الوقوع
 ومالك والشافعي قالا بالوقوع : والمؤلف زعم جوازه عند جميع
 الائمة مطلقاً ولذا عول اجتهاده عليه (الخامس) ان يجعل امرها
 بيدها : ففي كتاب رحمة الامة ان الائمة اتفقوا على ان لا بد في ذلك من
 نية الطلاق وقت التفويض ثم اختلفوا فقال ابو حنيفة ان نوى الزوج
 الطلاق الثلاث وطاقت نفسها ثلاثاً وقع وان نوى واحدة لم يقع
 شيء . وقال مالك يقع ما اوقعت من عدد الطلاق . وقال الشافعي
 لا يقع الثلاث الا ان ينويها الزوج فان نوى دون ثلاث وقع ما نواه .
 وقال احمد يقع الثلاث سواء نوى الزوج ثلاثاً او واحدة : انتهى
 فهذه وجوه الطلاق التي منحتها شريعتنا للمرأة وما سوى ذلك
 فالقول فيه خروج عن الشريعة . وحيث علمت هذا فاسي معنى
 لقول المؤلف (اذا اراد مريدوا الأصلاح) الخ مما لا معنى له الا ان
 الشريعة ضايعة تايهة في صحارى افريقيا ليس في المسلمين من اهتدى
 عليها ولا من ارشد اليها والناس على ضلال حتى قام جنابه يرشد هم الى
 شرعهم ويردهم الى دينهم (اعني يقود بصير) الاتعجبوا : بيد حيث قد
 رأيت مارأيت في هذا الكتاب من دحض باطله . فدعهم سي في

غيبهم بعمهون وقل أنا لله وأنا إليه راجعون : وإلى هنا انتهى المقصود
من الكتاب المذكور وهو آخر العهد إن شاء الله تعالى من النظر
بصحائفه السود . وكان الفراغ من تأليف هذا الكتاب بعناية ملهم
الصواب قبيل سحر ليلة السبت تاسع عشر شهر رمضان المبارك
سنة ألف وثلاثمائة وسبع عشرة هجرية . فالحمد لله الموفق للصواب .

الملمهم (فصل الخطاب) والصلاة والسلام على النبي

الآواب وعلى آله واصحابه نجوم الهدى ومصابيح

الاهتدى وعلى الأئمة المجتهدين والعلماء

العامين وعلينا وعلى والدينا

وعلى جميع المسلمين

امين

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول مؤلف هذا الكتاب ومصححه . الحمد لله (المختار) من ضعفاء
عباده نصراء لدينه (المؤيد) بعنايته القائمين بخدمة شريعته . حافظ
هذا الدين المبين . من اخلايل المضلين . القائل (وكان حقاً
علينا نصر المؤمنين) والصلاة والسلام على خاتم الانبياء . وصفوة
الاصفياء . صاحب الشريعة السمحاء . والمحجة البيضاء . معلى
الحق بالحق الدامغ جيوش المبطلين . وعلى آله واصحابه الذين
هاجروا لنصرته . ونصروه في هجرته . فنعم الانصار ونعم المهاجرون .
وعلى علماء امته العاملين . وعلينا وعلى والدينا ومولدينا ومعلمينا
ومرشدينا وعلى جميع المسلمين . صلاة وسلاماً افوز ببركاتهما ان
شاء الله مع الفائزين : اما بعد فقد وفق الله تعالى بفضلته وعنايته
لاتمام طبع هذا الكتاب على نفقة مؤلفه في غرة ذي الحجة الحرام خاتم
شهور سنة الف وثلاثمائة وثمانية عشر . من هجرة صاحب
لواء الحمد في المحشر والحمد لله وحده . لا

شريك له . والصلاة على

من لا نبي بعده

﴿تقریظ﴾

من نظم الأديب الفاضل . والمهذب الكامل . محمد سعيد
بك نجل المرحوم المبرور صالح اذشیر بك المؤید . قال

بسم الله الرحمن الرحيم

ارى من سماء العلم شهباً تابعت
على مارق عن نقشه السُّم ما آلا^(١)
رماه بها المختار نجل مؤيد

فازهق تمويهات ما قد تأولا
تأول آيات الكتاب برأيه

لترويح قصد من لقد ساء موثلا^(٢)
لقد قام داعياً لحرية النسا

ولسن اسيرات ولكن تأملا
أليس اذا ما غادة القت الحيا

يكفون عنها كف من لهم الولا^(٣)
ليطفىء نور الله وهو مته

ليرضي اعداء الآله بذا البلا

(١) اي ما قصر (٢) اي ملجاء (٣) من لهم
الولاية عليها

لكي يبلغوا افساد اخلاق امة
وقاها العلي جل من ان تضللا
الم يدري ان الله يسر امة

(١) لذا الدين ينقوا عنه تحريف من غلا
وحمل هذا العلم منا ائمة
عدولا اماما طوا زيغ من قال مبطلا
جزى الله خيرا سيدى العلم انه
لقد ذب عن ذا الدين ذبا منكلا
واذ لاح صبح الحق قلت مؤرخا
بتفليس ابليس انمى الشك وانجلي

٦٧٢ ١٠٣ ١٠٠ ٣٥١ ٩٢

١٣١٨

(١) من الغلو